معهد الانماء العربي

محسن يوسف اللويشي

# حوار الشمال والجنوب

## أسسه ونتائجه

محسن يوسف اللويشي

الدراسات الاقتصاديّة
الاستراتيجيّة

# حوار الشمال والجنوب

الدراسات الاقتصاديّة
الاستراتيجيّة

# حوار الشمال والجنوب

## أسسه ونتائجه


اشراف

د. جورج قرم

اعداد

د. عبد القادر سيّد أحمد
وفريق العلوم الاقتصادية الاستراتيجية

إدارة

د. أحمد ملك



معهد الانماء العربي

**معهد الانماء العربي**

المركز الرئيسي : ص . ب : ٨٠٠٤ طرابلس - ج . ع . ل .
فرع لبنان : ص . ب : ١٤/٥٣٠٠ بيروت

---



**طبعة جديدة**
**١٩٨١**

# المحتويات

# مدخل

## مؤتمر الشمال والجنوب : الاسس والدراسة النقدية للبلدان النامية حول المواد الاولية والعلاقات الاقتصادية الدولية

بعد انقضاء عامين على التعديل التاريخي لاسعار البترول ، قبلت البلدان المتطورة ، بعد مناورات عديدة ، ان تناقش مع بلدان العالم الثالث، مسألة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . موافقة هكذا ، ضمنيا ، على فكرة ان النظام الحالي هو ، على الاقل ، نظام قابل للطعن . انها لنتيجة مدهشة بالمقارنة مع النجاح الضئيل الذي احرزه « مؤتمر الامم المتحدة » للتجارة والانماء ( C.N.U.C.E.D. ) طيلة سنوات نشاطه الست السابقة التي حاول اثناءها اقناع البلدان المتطورة بادخال بعض الاصلاحات على النظام الاقتصادي الدولي . ولولا فشل الحملة المعاكسة التي قامت بها البلدان هذه ضمن اطار الوكالة الدولية للطاقة ، في جملة الحملات الاخرى ، لما كانت « ازمة الطاقة » المزعومة قد توصلت الى هذه النتيجة . لقد ظلت منظمة الـ« OPEC » متضامنة بالرغم من الضغوط الكثيفة التي تعرض لها بعض اعضائها . والدول المتطورة انما اهتدت ، اذن ، الى النظام الجديد ، بدافع الخضوع للامر الواقع ، علما بان البعض منها قد فعل ذلك في اطار استراتيجية مستجدة . ويؤلف هذا التناقض الاساسي بين رغبات البعض في التوصل الى اصلاح عميق للنظام الحالي الذي يؤول الى عملية تقسيم عمل جديدة بين الشمال والجنوب ، وبين ارادة « الترقيع الاصلاحي » لدى البعض الآخر، ان لم نقل رغبته في احتواء الحركة الاصلاحية ، التي هي رهان مؤتمر باريس الحقيقي .

سوف نحلل ، تباعا ، في هذه الدراسة ، وعي العالم الثالث للملاقة

القائمة بين وضعه التخلفي والنظام الدولي القائم . ويؤول هـذا الوعـي المتزايد الى النموذج التحليلي : « المركز ـ الاطراف » . ويتيح تحليـل العلاقات بين المركز والاطراف ، منذ الحرب العالمية الثانية ، وتحديد الدور الواقعـي الذي اسند للاطراف ضمن النظام العـالمي المهيمن على تقسيـم العمل. وقد اصبح تقسيم العمل هذا موضوع خلافاتومناقشات متزايدة، اذ ما برحت بلدان العالـم الثالث تطالب ، عبر مختلف الميادين ، بنظـام اقتصادي عالمي جديد حيث وضعت خطوطه العريضة . لقد جـاء تعديل اسعار البترول ، سنة ( ١٩٧٣ ) ، متوافقا مع تسارع عملية المطالبة مـن قبل العالم الثالث ، ومع اعداد الحوار بين الشمال والجنوب . تـم وضع خطوط مراحل المؤتمر الرئيسية ، العريضة ، وكذلك المناقشات ـ ذات الاهمية الكبيرة ـ المتعلقة بموضوعات جدول الاعمال . وقدمـت جميـع الاقتراحات الهامة التي لوحظ اثناء الاطلاع عليها ان المجالات المفتوحةكثيرة، وان النقاش في باريس يدور ، فعلا ، حول نظام عالمي جديد .

# اولا :

# التخلف والنظام الاقتصادي الدولي القائم

تعزو المصطلحات الدولية ، اجمالا ، الوضع الاقتصادي الحالي ، ومشاكل الانماء في بلدان « العالم الثالث » ، الى واقع التخلف الاقتصادي.

وترتبط عبارة التخلف بالمؤشرات الاقتصادية ـ الاحصائية التي تكشف ، بالاجمال ، وقائع قلما تكون ايجابية ، في البلدان السائرة في طريق النمو ، وتدل على مستوى انتاجي متدن بالمقارنة مع البلدان المتقدمة . والفرضية التي تفسر هذا الواقع هي القائلة بأن هذه البلدان المتخلفةاعربت، عبر تاريخها ، عن كونها تفتقر الى خصائص السعي التطوري ، وانها ، بالتالي ، تخلفت زمنيا في السباق مع البلدان التي اصبحت اليوم مصنعة. لهذا السبب بقيت البلدان النامية ، حتى الآن ، في طور متأخر ، يعتبر بمثابة حتمية عالمية لا زمنية .

اذا كان من الصعب نكران ان البلدان النامية « متأخرة » ومتخلفة اقتصاديا ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، وان معدلات النمو الاقتصادي تختلف اختلافا كبيرا من منطقة الى اخرى في العالم ، فليس ذلك ناجما فقط عن كون التخلف الاقتصادي هو الذي يميز حالة البلدان النامية ، الراهنة . بالفعل :

ـ لا يمكن الاحاطة بمميزات اقتصاد مجتمع البلدان النامية،الرئيسية،

بعملية تصنيف محضة تنطلق من مؤشرات اقتصادية ــ احصائيــة . لان نهجا كهذا يحجب ، غالبا ، فروقات نوعية عميقة ، بالرغم من اوجه الشبـه الكمية .

ــ لا يمكن اعتبار التصورات التي تفسر التأخر على انه نتيجة للعوائق الداخلية المتنوعة ، والكوابح الحاصلة في سياق التطور ، بمثابة كشف عن اسباب تاريخية ، لان هذه التصورات تتغاضى عن المسألة الآتية : لماذا لم تضر هذه العوامل ، وبالقدر نفسه ، بالاقتصاديات المتقدمة حاليا ؟ وكيف يمكن الجمع بين عوامل متباينة النوع والاصل بهذا المقدار ؟

ــ ان التفسيرات المتعلقة بمراحل التطور الاقتصادي « الطبيعيــة » الدنيا ، لا تدخل في حسابها الفرق الاساسي بين **الحالة الراهنــة** للبلــدان النامية ، والحالة السابقة التي كانت عليها البلدان المتقدمة حاليا، وتتجاهل التباين الكامل بين الشروط الدوليــة الخارجية والنمو الداخلي للبلــدان المتأخرة ، كما تتجاهل التأثير التفاضلي المشوه الذي احدثه بزوغ الاقتصاد العالمي وطبيعة حركته .

لذلك نرى ان تفسير « التخلف » الاقتصادي بانه تأخر محض ، هو تفسير غير كاف . وينبغي ، لجعلــه تفسيرا كاملا ، تطبيقــه على الماضي التاريخي الذي سبق انبثاق ظاهرة الاقتصاد العالمي . اذ من شأن مقاربــة كهذه ان توضح لماذا هذا البلد ــ او ذاك ، بالتعيين ــ لا اي بلــد كــان ــ استطاع ان يمثل دورا محركا في عملية تحــول الاقتصاد العالمي ، ولمــاذا اصبح البعض من البلدان مستعمرا ــ بفتح الميم ــ وبعضها الآخر مستعمرا ــ بكسر الميم ــ .

لقد جاءت الراسمالية كنتيجة عملية كاملة اقتصادية واجتماعية ، منطلقة في المجتمع التقليدي ( الجماعة البدائية ) ، لتنطلق عبر العبوديــة والاقطاعية في عملية انتاج السلع . وعندما بلغت الراسمالية درجة معينــة من التطور ، ادت ، بواسطة تعميم الاقتصاد والاسواق على مستوي عالمي، الى خلق منظومة من البلدان التابعة ، او الواقعة تحت سيطرة الاستعمار المباشرة .

منذ ذاك الوقت ( اي منذ ان ظهر الاستعمار وعبَّد الطريق امام نمو الاقتصاد الراسمالي العالمي واصبح احد عناصره الجوهرية ) ، لم يعد بالامكان تقدير تطور البلدان المنفردة على اساس العوامل الداخلية وحدها، ولم يعد ممكنا اعتبار درجة تطورها بمثابة حركة مستقلة الى « الامام » او الى « الوراء » .

ولهذا السبب نرى ان المميزات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للبلدان النامية لا تنعكس في عبارة « التخلف الاقتصادي » . فليس الوضع المذكور انعكاسا لحالة ركود او لحالة تأخر ، انما هو **ناتج تطور نوعي ،** تطور مرتبط ارتباطا وثيقا باتساع الاقتصاد العالمي ، بل ويؤلف احدى نتائجه المباشرة . وحده تحليل نمو الاقتصاد الراسمالي العالمي يستطيع ، في هذه الشروط ، ان يوفر التفسير الذي يتيح فهم الحالة الحاضرة ومعضلات تطوير البلدان النامية .

يمثل التخلف اذن سيرورة تاريخية خفية ليس من الضروري ان تكون قد مرت بها الاقتصاديات التي بلغت درجة رفيعة من التطور وبالتالي ليس التخلف مرحلة حتمية من مراحل سيرورة تشكل الاقتصاديات الراسمالية العصرية ؛ انما هو سيرورة خاصة ناجمة عن تسرب المشاريع الراسمالية العصرية الى بنى ذات نمط قديم . لقد لبس التخلف اشكالا متنوعة ، ومر عبر مراحل مختلفة . ابسط تلك الاشكال هو تعايش الشركات الاجنبية التي تنتج مواد قابلة للتصدير الى جانب نشاطات الانتاج الغذائي . واحد افضل الامثلة . على ذلك هو انتاج الهيدروكربور .

### ١ ـ منطلقات اقتصاد التخلف

كان من شأن الاقرار باستقلال عملية التخلف ان يؤدي ، بشكل محتوم ، الى رفض المذهب القائل بالمركزية ـ الاوروبية ، الذي تنجم عنه، على الصعيد النظري ، محاكاة بليدة للنماذج التقليدية . اذن ، لقد بقي قسم كبير من الكتابات التي تتناول العالم الثالث بسبب هذه المحاكاة ـ سجين المظهر الرئيسي لنظريات القرن التاسع عشر الليبرالية التي تقوم على الفصل بين مشكلة توزيع الدخل والثروة ، وبين مشكلة دائرة الانتاج

والتبادل . وفي احسن الاحوال فقد كان علماء الاقتصاد في ذلك العصر يسلمون بضرورة توزيع المداخيل بصورة اعدل ، في حين ان الانتاج والتبادل يبقيان خاضعين لنواميس شبه طبيعية . لقد تكلم ميردال، بهذا الخصوص، عن **هروب نظري** . ولقد اتاح تبني نماذج النماء على طريقة هارود ـ دومار، ومن خلالها الاهتمام المقتصر تقريبا على التوظيف المالي ، اتاح وضع كل مسألية التحولات البنيوية الضرورية ، الحساسة ، والسياسات المؤدية الى نظام تبعية دولي ، في الدرجة الثانية من الاهمية .

دلت ابحاث حديثة على ان هذا الوعي قد حصل باكرا في بلدان العالم الثالث . ويظهر هذا جليا في المكسيك وفي الهند (١) . ومن المفيد ان نتذكر كيف احتدمت المعارك بين انصار فكرة الحماية الاقتصادية ، وانصار فكرة التبادل الحر ، منذ القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين ، في بلدان اميركا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين .

ولا شك بأن هذه المنازعات تظهر جيدا وضع انسان «الاطراف»الذي ينتج مواد اولية مخصصة لهذه البلدان . لكن منذ تلك اللحظة ادرك بعض المراقبين من اصحاب النظرة الثاقبة ان التحويل المحلي لهذه المواد الاولية يفرض نفسه ، وان ثروة بلاد ما تقاس على اساس انتاجها ، لا على اساس استيراداتها (٢) .

لقد ولدت في الهند مدرسة فكر اقتصادي حقيقية بفضل رجال من امثال ( نوا روجي ) ، وبعده ( راناد ) ، و ( غوتشال ) و ( دوت ) . فقد ادرك هؤلاء الرجال الذين تربوا على تعاليم الكلاسيكيين الانكليز ، بسرعة ، ان الاستغلال الاستعماري يبدّل قواعد اللعبة . لذلك راح راناد يدعو الى نظام حماية الانتاج الصناعي المحلي بعد ان اوضح ما تحملته الهند بسبب السيطرة الانكليزية . وبالتالي ، ادرك عدد من مفكري العالم الثالث، بسرعة كبيرة ، ان بلادهم تغتصب ، بل تستغل ، عن طريق التجارة الخارجية .

---

(١) انظر بصفة خاصة ب.ك. كوبالاكريشنان : تطور الاقتصاد الهندي من ( ١٨٨٠ ـ ١٩٥٠ ) ، نيودلهي ، ب شاندرا : نشوء وتطور القومية الاقتصادية في الهند ، نيودلهي ١٩٦٦ و ج.و. هرتسوغ : انتولوجيا الفكر الاقتصادي الاجتماعي ، مكسيكو ، معهد الثقافة الاقتصادية ١٩٧٣ .

(٢) ج. باستوس : الفكر الاقتصادي في البرازيل ، سان باولو ( ١٩٥٢ ) .

## التجارة الحرة والمنفعة المقارنة المعنية

اول معركة نظرية هامة نشبت في فترة ما بعد الحرب ، هـي التـي اندلعت ضد عقائد التجارة الحرة والمنفعة المقارنة . ان مهمة الاعتراض على الاطروحات الاساسية القائلة بأن مصلحة البلدان النامية تقوم على تخصصها في الانتاج وفي تصدير المواد الاولية ، انما تولاها الاقتصاديون الاميركان ــ اللاتينيون (١) المتألبون حول راوول فريبيش وحول الـ( CEPAL ). كانت فكرة تصنيع هذه البلـدان مرفوضة ، انطلاقا من نظرية المنفعة المقارنـة ونظرية انتشار النمو ، آليا ، بفعل حركة العوامل ، الحرة . وكان مـن شأن بحاثين غربيين ، من امثال ( فرانسوا بيرو ) ، و ( نوركزي ) ، و ( ج. ميردال ) ، و ( هـ. و. سينجر ) ان يعمموا اثر السيطرة والعلاقـات غـير المتناسقة ذات الاتجاه الواحد، القائمة بين المسيطرين والمسيطر عليهم(٢)

لقد انطلقت هذه الحركة من فشل النموذج الاقتصادي القديم المنم على التخصص الدولي في الانتاج والتجارة ، ذاك الفشل الذي سجل منـذ ازمة ( ١٩٣٠ ) في اميركا اللاتينية ، حيث انعكست نتائج الازمة غالبا بشكل كوارث بفعل التضييق الخانق على امكانيات الاستيراد ، اصبح مركز الفكر الجديد متمثلا بال( CEPAL ) ( لجنة الامم المتحدة الاقتصادية الخـاصة

---

(١) انظر بخصوص هذه النقطة بول بريبيش : التطـور الاقتصادي في امريكا اللاتينية ومشاكله الاساسية . المجلة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، عدد ٧ ـ ١٩٦٢ جزء (١) ت. نيويورك ١٩٥٠ ـ لنفس المؤلف : السياسة التجارية في البلاد النامية ، المجلة الاقتصادية الامريكية ١٩٥٩ ، ايار ـ مايـو ص : ٢٥١ ـ ٢٩٣ . انيـاسي ساكس : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للبلاد النامية ، بومباي .

(٢) انظر ف. برو : ترسيمة لنظرية في الاقتصاد السائد في مجلـة الاقتصاد المطبـق عد (٢ ) و (٣) ( ١٩٤٨ ) . ر. نوركس : نماذج للتجارة والانمـاء ، في : التـوازن والتطور في الاقتصاد العالمي ، كمبريدج ، الولايات المتحدة ، ج. ميردال : اقتصاد دولي : مشاكل وتطلعات ، نيويورك سنة ( ١٩٥٦ ) ، و : هـ. و. سنجر : توزيـع الارباح بين البلاد المستثمرة والبلاد المقترضة ، في مجلة الاقتصاد الاميركي ، ايار ـ مايو ( ١٩٥٠ ) عدد (٢) .

باميركا اللاتينية ) الذي انصب بشكل نقد منظم على نظريات التجارة الدولية التقليدية المبوبة بحسب احدث طراز طالع به ج. فينير(١) . عبر تقرير وصف بانه « بيان فريبيش الاول » . والمعروف ان فينر يعتبر ان التخصص يؤمن منافع متساوية لجميع المشاركين فيه ، سواء الذين ينتجون مواد اولية ، او الذين ينتجون منتوجات صناعية. وكان من شأن هذا الاعتراض الجديد ان يقود الـ( CEPAL ) منطقيا ، الى ثلاثة مظاهر اساسية :

**اولا** : تحليل العلاقات التجارية بين البلدان على اساس عدم التوازن بين المركز والاطراف ، لا سيما فيما يختص بعناصر التبادل .

**ثانيا** : التشديد الكبير على التصنيع بغية اصلاح ذاك الخلل في التوازن !

**ثالثا** : التركيز على مشاكل التخلف الاقتصادي ، الاجتماعية والبنيوية . كما ان التحليل المذكور قد ابرز ايضا مظاهر اخرى ، مثل المشاكل المالية التي تعترض التمويل الخارجي والتضخم ، ومحاسن الدمج الاقتصادي بين بلدان المنطقة الواحدة ، بغية توسيع اسواق المنتوجات الصناعية . (٢)

كانت النقطة الاساسية التي تعتمدها فكرة العلاقة بين المركز والاطراف بمثابة حجة ، هي كون التقدم التقني يتمركز في المركز وينتج عنه تقليل حصة المحسومات الاولية من قيمة المنتوجات ، النهائية . وكان ذلك يسبب اتلافا تدريجيا يصيب « عناصر التبادل » التي يسجلها المنتجون الابتدائيون بطريقة تجعل وحدة استيراد منتوجات مصنعة معينة ، تتجلى لهم بكونها

---

(١) ج. فينير : دراسات في نظرية التجارة الدولية ، لندن ( ١٩٢٧ ) .
(٢) E.C.L.A : المشكلات النظرية والعملية للتطور الاقتصادي ( E.C.N ( ٢٢١/١٢ ) ، مع كونتيانا ، ( ١٩٧٠ ) ، وخاصة : مشكلات الانماء في اميركا اللاتينية : تحليل للجنة الاقتصادية للامم المتحدة في اميركا اللاتينية ، اوستن ، ( ١٩٧٠ ) .

مكلفة اكثر فاكثر ، من حيث عناصر تصدير المنتوجات الاولية . فاستولت اذن اقتصاديات مركز الكرة على المرابح الحاصلة عن الانتاج الاولي المزداد، بل ان هذا الوضع قد تدعم بواسطة السياسات التعرفية للامم المتقدمة ، وبواسطة القدرة المتينة المساومة لدى هذه الامم ، بحيث يتحتم في نهاية المطاف على مستوردي المنتوجات الصناعية ان يدفعوا لها مرابح المداخيل. لقد نتجت عن ذلك اذن صعوبات في ميـزان المدفوعات ، تقع على عـاتق المنتجين لمنتوجات اولية ، وتتضمن هـذه المعطيات تأثيرات تضخميـة . ولاقت هذه الاستنتاجات اعتراضات شديدة ، ان في مجال المعطيات ـ عبر الحملات المعروفة على المعنى الواقعي لمفهوم عناصر التبادل ـ او في مجـال التشديد على وزن هذا العامل في تفسير التخلف بالـذات (١) . مـع ذلك لا تستطيع الحجج المنهجية مهما كانت دقيقة ان تلغي الواقعـة الاساسية البينة التي تدل على ان الثروة قد تكدست حول قطب ، والفقر في قطـب آخر ، خلافا لتوقعات نظرية التجارة الدولية ، التقليدية ، التـي تطرح مساواة اجور العوامل ، على الصعيد الدولي ، كمسلمة .

لقد اعتبر التصنيع بمثابة العلاج الضروري لهذا الوضع . اذ تنهـي البلدان الفقيرة ، من خلال هذا التصنيع . النزعة البنيوية الى تركيز التقدم التقني في « المراكز » . فمن شان التصنيع المنتظـم ان يخفف ـ وربما ان يحل ـ مشكلة البطالة الناجمـة ، جزئيا ، عن انهيار القطـاع الخارجي للتصدير . كما ان من شأن النزعة ـ البنيوية كذلك ـ نحو عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، ان تصطدم بحاجز السياسة المنظمة لاستبدال الاستيراد التي تنطوي ، بالاضافة الى ذلك ، على ميزة تأمين المنافع التي تحول دونها امكانية الاستيراد المحدود . لقد وجد المبرر العقلاني لهذه السياسة فـي تجديد نظرية الحماية . اذ ان انتاج المنافع لقاء تكاليف ارفع من تكـاليف

---

(١) انظر خاصة : هيجلس : الانماء الاقتصادي ، مشاكل مبدئية وسياسات . الطبعـة الثانية ( ١٩٦٨ ) ص : ( ٢٧٧ ـ ٢٩٥ ) .

المنتوجات المستوردة يجد مبرراته في وضع استثمار الطاقة غير المستغلة للمصادر المحلية ، او في استخدام هذه المصادر لانتاج منتوجات اولية تتأثر بالتلف التدريجي الذي يصيب عناصر التبادل . فالتصنيع هو حل حسن ( لكنه ليس الاحسن ) يتيح الافادة من مصادر تبقى ، بدونه معطلة، او تلقى بدلات لا قيمة لها في حال تكريسها لانتاج المواد الاساسية . لقد كانت مشكلة الافتقار الى الراسمال ، مهما تيسر التعويض عنها بفعل توفر اليد العاملة ، تعتبر بمثابة عامل اساسي يؤدي هكذا الى تشجيع التمويل الخارجي والتوظيف المالي المباشر وبالتالي الى ما يسمى « التصنيع بالترغيب » (١) .

مهما كانت الانتقادات الموجهة ، لاحقا ، الى هذا التحليل ــ والتي سوف نستعرضها فيما بعد ــ الا انه كان ذا فائدة ، اذ لفت الانتباه الى كون توزيع فوائد التجارة بين الاقوياء والضعفاء هو توزيع غير متساو،والى كون اقتصاديات بلدان « الاطراف » ، تخضع لاقتصاديات « بلدان المركز »، وكون التجارة العالمية تعاني ازمة بنيوية تمنع غالبية بلدان العالم الثالث من تطوير صادراتها تبعا لايقاع كاف لتغطية متطلبات مستورداتها. وهكذا تأكدت بعض استنتاجات النظريات المتعلقة بالاستعمار . واحست بذلك بعض حكومات العالم الثالث وبعض قطاعات الامم المتحدة ، وبدا النقاش حول ايجاد نظام تبادل دولي اكثر توازنا ، من خلال تنازلات من طرف واحد لصالح البلدان النامية . ويمثل تشكيل الـ ( C.N.U.C.E.D. ) نتيجة هذه العملية.

---

**(١) ان هذا المفهوم قد طوره ، بين غيره من الكتاب ، لاويس : الانماء الاقتصادي في حالات الدفق غير المحدود لليد العاملة ، في مجلة : مدرسة مانتشستر للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، عدد ( ٢٢ ) ، سنة ( ١٩٥٤ ) ، ص ( ١٣٩ ــ ١٩١ ) .**

## ٢ ــ تطور العلاقات بين المركز والاطراف ( Péripheric ) منذ الحــرب العالميــة الثانيــة

### أ ــ الاطـــــار

تفحصت السيبال (*) ( C.E.P.A.L. ) في التحليل الذي قدمته سنة ( ١٩٤٩ ) صلات التبادل بين المركز والاطراف ، وعناصره ، دون الدخول في تفاصيل اخرى . يمكن ان نختصر هكذا الملاحظات التي يتضمنها هــذا التحليل والتي تتعلق بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بدايــة هذا القرن :

١ ) تقهقر القدرة على الاستيراد لدى بلدان اميركا اللاتينية ، وبشكل اعم ، لدى منتجي المواد الاساسية ، لان :

أ ) المنتوجات الاولية تؤلف قسما متنافصا من الانفاق الاجمالي ، او من الطلب ، مع زيادة الدخل .

ب ) وجود اتجاه مستمر ينزع الى تعميم استبدال المواد الاساسية.

ــ في سياق التقدم التقني نلاحظ ان العوامل الاولية تتجه الى تقليل مساهمتها في قيمة المنافع الاخيرة .

ــ سياسات الحماية والادوات في البلدان المصنعة ، تحد من دخول المواد الاساسية التي تتخصص بها بلدان الاطراف الى اسواقها .

٢ ) يرتبط معدل الاستيراد الذي يقوم به المركز ارتباطا اساسيــا ، ضمن الاطار السابق ، بمعدل انتشاره المحلــي ، لا **بعناصر التبــادل** مــع الاطراف .

٣ ) تستوجب استقلالية المركز الجديد ، الولايات المتحدة ، المرتفعة نسبيا ، تضمينات جدية ، في نشاطاتها الخارجية ، من حيث اداء الاقتصاد

---

(*) (C.E.P.A.L.) : هي اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية .

العالمي عامة ، ومن حيث العلاقات بين المركز والاطراف خاصة . بما ان التوظيف كان العنصر الحاسم الاساسي في النشاط الاقتصادي الاميركي ، يبدو تأثر اقتصاد اميركا بالمحرضات الخارجية على زيادة التصديرات وعامل الجذب بواسطة الاستيرادات المتزايدة ، اضعف كثيرا مما هو الحال في بريطانيا ، التي كانت تشكل المركز الاول في عهد العيار الذهبي .

٤ ) يستوجب العامل الخارجي الاضعف للاقتصاد الاميركي تبدلات في اداء المعيار الذهبي للنظام المالي الدولي . في عام ( ١٩٤٩ ) ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، كان يوجد في خزائن الولايات المتحدة ما يقارب نصف الاحتياط العالمي من الذهب والقطع النادر الذي تتألف ثلاثة ارباعه من الذهب . ولقد قوي هذا الاتجاه بعد الحرب ، كما ان النظام المالي الدولي اصيب بما سمي بـ « ازمة الدولار » .

يكمن موطن الضعف في التحليل الذي اجرته السيبال ، من وجهة النظر هذه ، في قصر الاهتمام على « المعاملات التجارية » ، اي على التخصص ( في المنتوجات الاولية والمنتوجات الصناعية ) الذي يفرضه الانتشار غير المتساوي للتقدم الاقتصادي والتقني ، او الذي ينجم عن هذا الواقع . اذن ، لم تكن مميزات العلاقات المالية الناجمة عن الاستثمارات والقروض الاجنبية ومتطلباتها تؤخذ بالحسبان ، في التحليل الاولي . لم تعتمد هذه العناصر الا فيما بعد عندما تفجرت ازمات ميزان المدفوعات ، الحادة (١) .

يمكن تفسير هذا النقص بأن حجم الاستثمار الاجنبي والقروض كان ضعيفا وقليل الاهمية في الثلاثينات والاربعينات .

ويمكن اخيرا القول بأن مفهومي المركز والاطراف يشكوان من بعض الغموض ، ذلك هو الوضع خصوصا اذا اقتصر التفكير على قطب مسيطر واحد ، واذا كانت العناصر مفصولة عن ارتباطاتها الاصلية بسبب تقلبات دورية . بالتالي ، لا يمكن تعيينها باستعمال المقياس « المتطور » و« النامي » . اذ ان كل دول المركز متطورة ، ولا ريب ( بسبب مستويات الدخل والبنية الاقتصادية ) ، لكن جميع البلدان المتطورة لا تنتسب الى المركز ، كما بين

---

(١) El Pensamiento de la Cépal ( C.E.P. A.L.) افتتاحية اونيفيرسيتاريا . سانتياغو ، شيلي – نيسان ( ١٩٦٩ ) . الفصل الرابع .

ذلك ا. بينتو (١) جيدا اضافة الى ذلك ، ينبغي ، في عالمنا الحديث انتكون مجموعات من البلدان ( مثل الوحدة الاقتصادية الاوروبية ) ، وليس فقط الوحدات القومية الكبيرة ، ماثلة في الذهن . باختصار ، ان ما يميز اقتصادا مركزيا ـ بقطع النظر عن مستواه وعن بنية تطور نموه الديناميكي، وطابعه المحلي في الاساس ـ هو كونه في موقع التأثير القوي على سير تقدم اقتصاديات الاطراف .

والعكس ليس صحيحا ، الا في بعض الحالات الخاصة بشكل عرضي او هامشي . فلقد مثل تعديل اسعار البترول الذي قامت به « منظمة البلدان المصدرة للنفط » الاستثناء التاريخي لهذه القاعدة . لكن تحولا اهم في القيم لا يعني ، لهذا السبب ، تعديلا مستمرا من الطراز المذكور آنفا ، لانه ، وان كانت الحاجة الى الطاقة تمثل دورا اكبر في تطور اقتصاديات المركز ، الا انها لا تؤثر في طبيعتها كبلد متطور يحدث تأثيرا غير متكافىء ، لانها لا تمس قدرة هذا البلد على التعاظم الداخلي ، تلك القدرة المستندة الى الابتكار التقني الدائم والمستقل .

ويمكن ايضا للمركز ان يمارس قدرته على التأثير في الاطراف او ان يمارسها بطريقة انتقائية . واخيرا ، تتأثر البلدان المراكز بعضها بالبعض الآخر ، وهي نفسها خاضعة بعضها للبعض الآخر تقريبا ، قياسا علىالقدرة الاقتصادية لكل منها وعلى الروابط التي تميزها ، اي درجة الاندماج في كنف هذا القطب .

ينبغي ايضا ، في سياق دراسة النظام الحالي للمركز والاطراف ، ان نأخذ كتلة البلدان الاشتراكية بعين الاعتبار ، الامر الذي يقودنا الى دراسة علاقاتها الداخلية المتميزة ، وكذلك العلاقات القائمة بينها وبين المركز الراسمالي والاطراف (٢) .

من وجهة النظر المنهجية . يقارن التصنيف الدولي لمناطق العالم

---

(١) آروبال بينتو : « تكثيف التقدم الفني وثماره في التطور الاميركي » . آ. بيانكي : اميركا اللاتينية ، دراسات حول التفسر الاقتصادي . المطبوعات الجامعية .

(٢) Unctad مجلة التجارة والتطور الدوليين . (١٩٧٠ ) .
(Doc. T. 0 . - B – 309 - rev 1 )

الكبيرة التي تعتمدها عادة دراسات الامم المتحدة ، مفاهيم المركز والاطراف والبلدان الاشتراكية مع مفاهيم اقتصاديات المناطق المتطورة والمناطق النامية والبلدان ذات الاقتصاديات الخاضعة لتخطيط مركزي على التوالي . وبالرغم من الفرق بين المقاييس المذكورة اعلاه تجاه « المركز » والبلدان المتطورة ، يظل استخدام التصنيف الذي وضعته الامم المتحدة مقبولا . لان البلدان ومجموعات بلدان المركز ( الولايات المتحدة الاميركية « الرابطة الاقتصادية الاوروبية » واليابان ، الخ ... ) تشكل اكثر من ( ٩٠ ٪ ) من مجمل اقتصاد المناطق المتطورة وانطلاقا من هذا يصبح من المفيد ان نرى ما هي التغييرات الملائمة التي طرات خلال العقود الاخيرة على نظام المركز ـ الاطراف . لا سيما التغيرات التي أثرت بالاقتصاد العالمي من حيث بنية المركز والعلاقات بين المركز والاطراف .

## ب ـ تحولات النظام الاقتصادي العالمي

من حيث النظام القائم على وجود مركز وطرف ، يتميز تطور الاقتصاد العالمي ، المركّب ، الذي تحقق خلال فترة ما بعد الحرب ، باربع خصائص رئيسية :

١ ) الانتشار العام للاقتصاد العالمي .
٢ ) تمحور هذا التطور حول اقطاب معينة .
٣ ) حدوث فوارق داخلية ضمن المركز الراسمالي .
٤ ) قيام نظام اشتراكي .

فيما يلي نستعرض بايجاز كلا من هذه النقاط :

### ١ ) الانتشار العام للاقتصاد العالمي

تتميز الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية بظاهرة انتشار اقتصادي كبير جدا في القسم الاكبر من العالم ، خلافا للفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى . من (١٩٥٠) الى (١٩٧٠) ازداد الانتاج العالمي الخام الاجمالي بمقدار حصيلة ضرب بـ ( ٢،٧ ) ، والانتاج الصناعي بـ ( ٢،٨ ) وحجم الصادرات بـ ( ٣،٨ ) . وتدل واقعة ازدياد التجارة والانتاج الصناعي بمعدل ارفع من معدل الانتاج الخام ، ان عملية التصنيع ، والى حد كبير ، عملية تقسيم العمل الدولي ، استمرتا في التطور . وبصورة متوازية احرزت

تصديرات الرساميل ، وخاصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في المركز الرئيسي ، تطورا هاما .

## جـدول رقم ١

**التوسع العام الذي احرزه الاقتصاد العالمي ، ( ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ )**
**( مؤشرات الحجم الاجمالي لسنوات ( ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ) = ١٠٠ )**

| | انتاج محلي خــام | الانتاج الصناعي | صادرات | توظيفات اجنبية مباشرة |
|---|---|---|---|---|
| العـالم | ٢٧٠ | ٢٨٠ | ٣٨٥ | — |
| اميركا الشمالية | ٢١٠ | ٢٥٠ | ٢٩٥ | ٥٤٠(١) |
| اميركا الجنوبية | ٢٥٠ | ٣٠٠ | ١٩٥ | — |
| اوروبـا | ٢٦٠ | ٣١٠ | ٤٧٠ | — |
| الاتحاد السوفياتي | ٤٣٥ | ٧٠٠ | ٧٤٠ | — |
| افريقيا | — | — | ٣٠٥ | — |
| آسيا | ٣٢٥ | ٨٢٠ | ٤٤٠ | — |

« مصدر : الامم المتحدة . كتاب الاحصائيات السنوية ( ١٩٦٩ ) » .

اذا تفحصنا تطور الصادرات العالمية خـلال الفترات التي اعقبـت الحربين العالميتين ( ١٩٢١ ــ ٣٨ و ١٩٥٠ ــ ٦٧ ) نـلاحظ ان الزيـادة الاجمالية ، خلال الفترة الاولى ، لم تتعد ( ١٥ ٪ ) بينما بلغت الزيادة خلال الفترة الثانية ( ٢٥٠ ٪ ) . يدل الرسم البياني اللاحق ، اضافة الى ذلك، ان التجارة العالمية تطورت ، خلال الفترة الاولى ، بصورة دورية ، وعبر تقلبات قاسية . بعد ( ١٩٤٥ ) ، استمر التوسع الكبير للتجارة ، بالرغـم من بعض الانخفاضات التي طرأت بين ( ١٩٥٢ ) و ( ١٩٥٨ ) ، والتي عوض عنها تعويضا كبيرا في ( ١٩٥٣ ) و ( ١٩٥٩ ) .

يدل الجدول (١) ، من حيث الانتشار الاقتصادي في فترة مـا بعـد الحرب ، ان هذه الفترة كانت متفاوتة جدا بين منطقة واخرى في العالم . وما يجب ادراكه ، على هذا الصعيد ، هو كون هذا التفاوت ناجمـا عـن

(١) لا يعني الا الولايات المتحدة لفترة ( ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ) . راجع ايضا (C.E.P.A.L الدراسة الاقتصادية لاميركا اللاتينية : ( ١٩٧٠ ) ، المجلـد الثاني ، الـدراسات الخاصة ص ١٠ .

التطورات النسبية لكل من القطبين ، دون ان يتناقض ذلك تناقضا مطلقا مع ظاهرة الانتشار العام . هكذا سجلت اميركا الشمالية ، خلال العشرين سنة المعنية ، انخفاضا في تعاظم انتاجها الخام والانتاج الصناعي . الا ان هذين الاخيرين ازدادا بما يعادل نتيجة ضرب بـ ( ٢،١ ) و ( ٢،٥ ) ، وهذا تعاظم لم يحصل ابدا في الفترات السابقة . ويمكن تسجيل ملاحظة مشابهة بالنسبة الى اميركا اللاتينية .

**٢ ) الانتشار الخاضع لاستقطاب المركز والاطراف**

باديء ذي بدء ، ينبغي الانتباه الى كون الظاهرة الاجمالية تحجب كون التقدم الاقتصادي ، بالتعابير النسبية ، قد وجد متمركزا حول احد اقطاب النظام ، المركز ، مولدا بذات الفعل تأخرا متزايدا لدى القطب الآخر ، الطرف ، ويتجلى هذا الاستقطاب في مظاهر ثلاثة :

أ ) القدرة الاقتصادية النسبية للقطبين المتقابلين ، لا سيما بتعابير « افرادية » .

ب ) التجارة الخارجية ودفق قطاعاتها ومناطقها .

ج ) توزيع الاستثمار الخارجي والاحتياطات الدولية .

**أ ) القدرة الاقتصادية النسبية**

لقد ازداد الانتاج المحلي الخام في الاطراف بمعدل سنوي وسطي يساوي ( ٤،٨ ٪ ) بين ( ١٩٥٠ ) و ( ١٩٦٨ ) وهو معدل ارفع قليلا من معدل المركز الذي بلغ (٤،٤٪) ( الجدول ٢ ). لكن هذه الميزة الصغيرة تزول اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تزايد عدد السكان في كل من القطبين المتقابلين . اذن ، بتعابير « افرادية » سجلت مناطق الاطراف معدلا اضعف بكثير من معدل المركز ، (٢،٥) و (٣،٣٪) بالتوالي ، اضافة الى ذلك ، فخلال العقد الذي سمي عقد التطور ( الستينات ) ، زاد عمق الشرخ بين الاغنياء والفقراء ، لان معدل النماء « الافرادي » في بلد المركز يمثل ضعف معدل النماء في الاطراف . وهكذا لم يعد اسهام الاطراف في انتاج النظام الاجمالي، هذا الاسهام الذي كان بمقدار ( ١٧ ٪ ) سنة ( ١٩٦٣ ) ، لا يساوي الا ( ١٥ ٪ ) في نهاية الستينات ، في حين ان ( ٧٠ ٪ ) من سكان العالم يقطنون في الاطراف (١) ، كما ان درجة استقطاب النظام تبرز بصورة اوضح اذا استعرضنا التجارة الخارجية .

---

(١) باستثناء البلدان الاشتراكية : انظر ( Unctad ) : مجلة التجارة والانماء الدوليين . المرجع المذكور سابقا .

## جدول رقم ٢

### التوسع الاستقطابي لنظام المركز ـ الاطراف

| مؤشر | فترة / سنة | اخرى (١) | اطراف | نظام كلي |
|---|---|---|---|---|
| **١ ) انتاج محلي خام** | | | | |
| أ ) اسهام ٪ | ١٩٦٣ | ٨٣ | ١٧ | ١٠٠ |
| ب ) معدل النماء | ١٩٥٠ ـ ٦٨ | ٤،٤ | ٤،٨ | ٤،٥ |
| معدل سنوي : مجموع | ١٩٦٠ ـ ٦٨ | ٥٠٠ | ٤،٨ | ٥٠٠ |
| افرادي | ١٩٦٠ ـ ٦٨ | ٣،٣ | ٢،٥ | ٢،٥ |
| | ١٩٦٠ ـ ٦٨ | ٤،٠ | ٢،٣ | ٢،٨ |
| **٢ ) صادرات** | | | | |
| أ ) معدل النمو السنوي الوسطي للصادرات الاجمالية | ١٩٤٨ ـ ٦٨ | ٧،٩ | ٤،٨ | ٧،١ |
| | ١٩٥٨ ـ ٦٨ | ٩،٠ | ٥،٩ | ٨،٣ |
| ب ) حصة الاقطاب في صادرات النظام الاجمالية | ١٩٣٨ | ٧٢ | ٢٨ | ١٠٠ |
| | ١٩٤٨ | ٦٨ | ٣٢ | ١٠٠ |
| | ١٩٥٨ | ٧٤ | ٢٦ | ١٠٠ |
| | ١٩٦٨ | ٧٩ | ٢١ | ١٠٠ |

(١) **باستثناء البلدان الاشتراكية** . انظر ( UNCTAD ) . مجلة **التجارة والانماء**الدوليين ، **المرجع** المذكور .

تابع جدول رقم ٢

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ج ) تجارة بين المناطق ب ٪ | ١٩٤٨ | ٦٤ | ٢٩ | — |
| لصادرات الاقطاب الاجمالية | ١٩٦٨ | ٧٦ | ٢٠ | — |
| د ) منتوجات مصنعة | ١٩٤٨ | ٦٤ | ١٣ | ٤٩ |
| ب ٪ لصادرات الاقطاب الاجمالية | ١٩٦٨ | ٧٤ | ٢٢ | ٦٣ |
| | ١٩٥٥ | ٤٥ | ٥٥ | ١٠٠ |
| | ١٩٦٨ | ٦٠ | ٤٠ | ١٠٠ |
| **٣ ) توظيفات مباشرة** | | | | |
| **الولايات المتحدة** | | | | |
| أ ) توزيع المجموع بين الاقطاب | ١٩٥٠ | ٤٥ | ٥٥ | ١٠٠ |
| | ١٩٦٨ | ٦٠ | ٤٠ | ١٠٠ |
| ب ) نشاطات صناعية حسب ٪ من | ١٩٥٠ | — | — | ٣٢ |
| التوظيف الاجمالي | ١٩٦٨ | ٥٦ | — | ٤١ |
| **٤ ) احتياطات عالمية مختلفة** | | | | |
| توزيع المجموع بين الاقطاب | ١٩٤٩ | ٨٥ | ١٥ | ١٠٠ |
| | ١٩٦٩ | ٧٩ | ٢١ | ١٠٠ |

( مصادر : الامم المتحدة . كتاب الاحصاء السنوي . سنوات مختلفة . الامم المتحدة ) .

اذار – ١٩٦١ – ١٩٦٢ – ١٩٧٠.

الولايات المتحدة . وزارة التجارة

اعداد مختلفة . ( I M F ) ١٩٥٤ – ١٩٧٠.

## ب ـ التجارة الخارجية ودفوقاتها بحسب قطاعاتها ومناطقها

بين ( ١٩٤٨ ــ ٦٨ ) كان متوسط المعدل السنوي لازدياد الصادرات الآتية في المركز اهم بكثير من متوسط المعدل السنوي لازدياد الصادرات الآتية من الاطراف : ( ٧،٩ ٪ ) و ( ٤،٨ ٪ ) على التوالي . نتيجة لذلك تدنى دور الاطراف في التجارة الاجمالية باستمرار : من ( ٢٦ ٪ ) سنة ( ١٩٥٨ ) الى ( ٢١ ٪ ) سنة ( ١٩٦٨ ) ــ وكان قد بلغ اوجه عام (١٩٤٨) .

يرتبط الاستقطاب المتزايد الذي يمارسه النظام ارتباطا وثيقا بتطور الاندماج وبالتركيب القطاعي للتجارة في كل من القطبين . لقد سجلت تجارة ما بين ــ المناطق ، اي تبادل المنتوجات بين اقتصاديات كل من القطبين ، تعاظما قويا في المركز ، بينما تراجعت المبادلات بين بلدان الاطراف بصورة محسوسة . واذا نظرنا الى صادرات المركز الاجمالية نلاحظ ان حصة الصادرات بين المناطق قد انتقلت من ( ٦٤ ٪ ) الى ( ٧٦ ٪ ) بين ( ١٩٤٨ ) و ( ١٩٦٨ ) ( الجدول ٢ ، مؤشر ٢ ــ ج ) . من ناحية اخرى ، ينعكس تراضي الصلات بين الاقتصاديات الطرفية في نقصان حجم المبادلات من ( ٢٩ ٪ ) الى ( ٢٠ ٪ ) ، الذي حصل ما بين ( ١٩٤٨ ) و ( ١٩٦٨ ) .

ترتبط هذه العلاقة التفاعلية المتصاعدة لمبادلات المركز بتركيز تبادل المواد المصنعة . وبتعبير آخر ، ينتج تعاظم حصة الاقتصاديات المركزية في التجارة العالمية ، بالاساس ، تقوية تبادل المواد المصنعة بين البلدان الصناعية ، ونصل الى استنتاج معاكس بخصوص الاطراف ، اي ان اسهامها الضعيف في التجارة العالمية ناتج ، بصورة رئيسية ، عن تخصصها المستمر في تصدير مواد اساسية . نلاحظ هكذا في الجدول : ان صادرات المنتوجات المصنعة الآتية من المركز انتقلت من ( ٦٤ ٪ ) الى ( ٧٤ ٪ ) من اصل الصادرات الاجمالية بين ( ١٩٥٥ ) و ( ١٩٦٨ ) .

بالنسبة الى الاطراف ، فقد لوحظ ازدياد ملموس في اسهام المنتوجات المصنعة . اذ انتقل من ( ١٣ ٪ ) سنة ( ١٩٥٥ ) الى ( ٢٢ ٪ ) عام (١٩٦٨). على اي حال ، يعكس الفرق المحسوس بين ( ٢٢ ٪ ) و ( ٧٤ ٪ ) من جهة المنتوجات المصنعة في الصادرات الآتية من القطبين في اواخر الستينات ، الاوضاع المتقابلة الخاصة بتقسيم العمل في المبادلات الدولية .

## ج ـ الاستثمار الاجنبي والاحتياطات الدولية

ينعكس استقطاب النمو الملاحظ في مستوى المبادلات وتركيبها بمظهر ثالث : توزيع الاستثمار الاجنبي الذي لم يكن يعني ، خلال فترة ما بعد الحرب ، الا البلدان المتطورة ، والنشاط الصناعي (١) . يمكن تقرير هذه الظاهرة انطلاقا من المعطيات المتعلقة باتجاه الاستثمار المباشر ، الآتي من الولايات المتحدة ، والخاص بكل منطقة وكل قطاع .

بخصوص المظهر الاول، نرى في الجدول ( ٢ ) ان حصة اوروبا الغربية وكندا من التوظيف الاجمالي الآتي من الولايات المتحدة ، انتقلت من (٤٥ ٪) الى ( ٦٠ ٪ ) بين ( ١٩٥٠ ) و ( ١٩٦٨ ) ، ورافقها تقليص اصاب حصة البلدان النامية .

اذا حللنا ، من ناحية اخرى ، مخصصات الراسمال القطاعية . نرى ان النشاطات الصناعية التي كانت تمتص ( ٣٢ ٪ ) من المجموع سنة ( ١٩٥٠ ) ، اصبحت تمتص ( ٤١ ٪ ) منها سنة ( ١٩٦٨ ) . تمثل حصة النشاطات الصناعية من مجموع الاستثمارات لكل منطقة في اوروبا ضعف ما هي في اميركا اللاتينية . مثلا ( ٥٦ ٪ و٣١ ٪ على التوالي ) . اذن ، وكما في المبادلات ، يرتبط الاستقطاب الدولي بتركيز صناعي خاص بمنطقة ، وكثيف في المركز ( المؤشرات ٣ ـ ١ و ٣ ـ ب من الجدول ٢ ) .

اخيرا تنبغي الاشارة الى التطور والتبدلات الطارئة على حجم الاحتياطات العالمية وتوزيعها : اذا قارنا بين الوضع سنة ( ١٩٤٩ ) والوضع سنة ( ١٩٦٩ ) ، نلاحظ ان مجمل الاحتياطات العالمية انتقلت من /٥٠،٦/ مليار دولار الى /٧٠،٢/ مليار دولار ، اي بزيادة ( ٣٩ ٪ ) . وانتقل حجم احتياطات الاطراف المطلق من /٧،٧/ مليارات دولار الى /١٤،٦/ مليار دولار ، اي ما يمثل نموا يساوي ( ٨٨ ٪ ) . بالتالي ، انتقلت حصة الاطراف من مجمل الاحتياطات ، من ( ١٥ ٪ ) سنة ( ١٩٤٩ ) الى ( ٢١ ٪ ) سنة ( ١٩٦٩ ) ( الجدول ٢ ، مؤشر ٤ ) وهذا هو المجال الوحيد حيث حصل تبدل لصالح بلدان الاطراف . لكن هذا الوضع الايجابي ظاهريا قد رافقته

(١) حول هذه النقطة راجع هـ دونينغ ( ed ): التحليلات الاقتصادية والمشاريع المتعددة الجوانب . جورج آلان اونوين . ١٩٧٤ . دراسات مشتركة مختلفة .

استدانة متزايدة على عاتق بلدان الاطراف ، لان الاستدانة العامة من الخارج ـ او الاستدانة التي تكفلها الخزينة العامة ـ بلغت سنة ( ١٩٧٥ ) مبلغ ( ١٥٠ ) مليار دولار ، اي ما يساوي حصيلة ضربه بعشرة ، خلال عشرين سنة .

باختصار ، لقد حدث انتشار نظام المركز ـ الاطراف المستقطب ، او بالاحرى انتشار نظام الاقتصاد العالمي ، على مستويات مختلفة مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا : ازدياد الانتاج الافرادي ، الاسهام بالمبادلات العالمية ، حصة الصادرات الصناعية وتوزيع الاستثمار الدولي الخاص. ويستنتج من ذلك بسهولة ان هذه التبدلات ادت الى توسيع هوة الفرق بين المركز والاطراف كما زادت من التهميش النسبي الذي اصاب الاطراف .

### ٣ ) حدوث فوارق داخلية ضمن المركز الرأسمالي .

ثمة عنصر رئيسي اخير من عناصر الانتشار الاقتصادي الذي حصل في فترة ما بعد الحرب يقوم على حدوث فوارق داخلية في المركز . فاذا كانت الولايات المتحدة الاميركية ما زالت تحتل مكان الصدارة في الفلك الراسمالي ، تلك المكانة التي احتلتها في اعقاب هزال بريطانيا بسبب الحرب العالمية الاولى ، فثمة ايضا واقعة اخرى تمثلت خلال العشرين سنة الاخيرة ، ولا سيما خلال الستينات ، كان هنا بروز لميل انحطاط واضح اصاب الهيمنة الاميركية ، بسبب توسع المراكز ، او المراكز الفرعية الاخرى ذات الدينامية الاقوى ، مثل : الجماعة الاوروبية الاقتصادية واليابان . من وجهة نظر اوسع ، وجهة نظر النظام الاقتصادي العالمي ، يظهر ايضا التمييز من خلال تطور مركز جديد ، هو النظام الاشتراكي . ويبرز انحطاط الولايات المتحدة النسبي ، بصورة خاصة من خلال ارقام التجارة الخارجية، وحركة الرساميل وتوزيع احتياطات الذهب والقطع النادر ( الجدول ٣ ) .

## الجـدول ٣
## الفرق الداخلي في المركز الرأسمالي

| مؤشرات | فترة سنة | الولايات المتحدة | CFF | FFTA | اليابان | مجمل P.D |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **١ ) انتاج محلي خام** | | | | | | |
| أ ) حصة | ١٩٦٣ | ٥٢ | ٢٢ | ١٢ | ٦ | ١٠٠ |
| ب ) متوسط معدل النمو السنوي | ١٩٥٠ — ٦٨ | ٣،٦ | ٥،٣ | ٣،٢ | ٩،٩ | ٤،٤ |
| | ١٩٦٠ — ٦٨ | ٤،٧ | ٤،٩ | ٣،٤ | ١٠،٨ | ٥،٠ |
| **٢ ) انتاج صناعي** | | | | | | |
| أ ) حصة | ١٩٦٣ | ٥٢ | ٢٤ | ١٢ | ٦ | ١٠٠٠ |
| ب ) متوسط معدل النمو السنوي | ١٩٥٠ — ٦٨ | ٤،١ | ٦،٥ | ٣،٨ | ١٣،٦ | ٥،١ |
| | ١٩٦٠ — ٦٨ | ٥،٤ | ٥،٧ | ٣،٨ | ١٣،٣ | ٥،٨ |
| **٣ ) الصادرات** | | | | | | |
| أ ) متوسط معدل النمو السنوي الصادرات | ١٩٤٨ — ٦٨ | ٥،١ | ١٢،٠ | ٦،١ | ٢١،٦ | ٧،٩ |
| | ١٩٥٨ — ٦٨ | ٦،٨ | ١٠،٦ | ٦،٩ | ١٦،٣ | ٩،٠ |
| ب ) حصة المركز ٪ من صادرات الـ ( .P.V.D ) الاجمالية | ١٩٣٨ | ٢٠ | (٢٩) | (٢٧) | ٧ | ١٠٠ |
| | ١٩٤٨ | ٣٤ | ١٨ | ٢٦ | ١ | ١٠٠ |
| | ١٩٥٨ | ٢٥ | ٣٣ | ٢٣ | ٤ | ١٠٠ |
| | ١٩٦٨ | ٢٠ | ٣٨ | ١٩ | ٨ | ١٠٠ |

## تابع الجدول ٣

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ج ) التجارة بين المناطق ٪ من صادرات المركز الاجمالية | ١٩٤٨ | ٢٢ | ٢٨ | ٢٧ | — | ٦٤ |
| | ١٩٦٨ | ٣٥ | ٤٥ | ٢٤ | | |
| **٤ ) التوظيف الاجنبي المباشر** | | | | | | ٧٦ |
| أ ) توظيف يبلغ ذروته ٪ | ١٩٦٨ | ٥٧ | ١٥ | ٢٢ | ١ | ١٠٠ |
| ب ) الحركات السنوية الوسطى ببليونات الدولارات الصافية | ١٩٦٠ — ٦٢ | —٢٫٥ | +٠٫٣ | ٥٫٢ | — | — |
| | ١٩٦٣ — ٦٥ | —٣٫٨ | +٠٫٧ | ٠٫٣ | — | — |
| | ١٩٦٦ — ٦٨ | —٤٫٥ | +٠٫٥ | ٠٫٣ | —٠٫١ | — |
| **٥ ) رساميل خاصة اجمالية** | | | | | | |
| الحركات السنوية الوسطى ببليونات الدولارات . | ١٩٦٠ — ٦٢ | —٣٫٥ | — | +١٫١ | — | — |
| | ١٩٦٣ — ٦٥ | —٤٫٨ | — | +١٫٧ | — | — |
| | ١٩٦٦ — ٦٨ | —٣٫٣ | — | —١٫٧ | — | — |
| **٦ ) ذهب واحتياطات بالنقد النادر ( توزيع ٪** | | | | | | |
| ا ) ذهب ونقد نادر | ١٩٣٨ | ٥٣ | ٢٣ | ١٠ | ١ | ١٠٠ |
| | ١٩٤٩ | ٤٨ | ١١ | ٣ | — | ١٠٠ |
| | ١٩٦٩ | ٢١ | ٣٧ | ٤ | ٤ | ١٠٠ |
| ب ) ذهب | ١٩٣٨ | ٥٦ | ٢٣ | ١١ | ١ | ١٠٠ |
| | ١٩٤٩ | ٣٠ | ٤٥ | ٤ | ١ | ١٠٠ |

( مصادر انطلاقا من حسابات س. هـ. روبوك ولك. سيموند ) .

من المفيد ملاحظة كون تحرر المستعمرات القديمة السياسي ، وقيام دول قومية في بلدان الاطراف خلال فترة ما بعد الحرب ، لم يحل لا دون الاستقطاب المتواصل بين محوري النظام ، ولا حتى دون التطور غير العادي الذي حصل في اجزاء من المركز ، وقد حرمت من قاعدتها الاستعمارية، مثل اليابان وفرنسا وايطاليا وهولندا . ان هذا الواقع يناقض الحجة المعروفة جيدا (١) ، ويؤكد ، خلافا لذلك ، الحقيقة البديهية القائلة بان الانتشار وتقدم المراكز يتوقف ، من طبعه ، على عوامل ذاتية اكثر منها **خارجية** ، بالرغم من الاهمية الواضحة التي ترتديها العوامل الخارجية بالنسبة الى دينامية اقتصادياتها . ومن الجدير ايضا تقييم الفوارق التي نشأت في المركز خلال العقود الاخيرة ، من وجهة نظر اوسع ، من زاوية النظام الاقتصادي العالمي ، المتميز بظهور نظام اجتماعي ـ اقتصادي جديد ، البلدان الاشتراكية: لقد كان هذا حدثا هاما بمعنى ان انفتاحا جديدا ظهر في ترتيب الماضي ، المزدوج القطبين ، المقتصر ، اساسيا ، على الفلك الرأسمالي وعلى فلك بلدان الاطراف .

**٤ ) قيام نظام اشتراكي**

يدل الجدول (٤) على ان البلدان الاشتراكية تساهم في الانتاج العالمي اكثر بكثير مما تساهم في المبادلات الدولية . ففي سنة ( ١٩٦٣ ) كانت مساهمتها في الانتاج ( ٢٦ ٪ ) ، مقابل ( ٦١ ٪ ) للمركز الرأسمالي و(١٣ ٪) لبلدان الاطراف .

---

(١) ينطوي هذا على مناقضة للفكرة التي غالبا ما يؤكدها الناس والقائلة بان النظام الرأسمالي مدين بوجوده وتطوره لبنية العلاقات الدولية ، هذه البنية التي ينجم عنها تطور بعض البلدان وتخلف بلدان اخرى ، الامر الذي يشكل منطق وجود النظام الرأسمالي . انظر كابوتو و. و بيزارو .ر. حول هذه الاطروحة. الاستعمار، الاستقلال والعلاقات الدولية . جامعة تشيلي . C E S O ( ١٩٧٠ ) .

## جـدول ( ٤ )

### تمييز النظام الاقتصادي العالمي : البلدان الاشتراكية

| مؤشرات | فترة/سنة | مركز(١) | طرف(٢) | البلدان الاشتراكية | العالم |
|---|---|---|---|---|---|
| **١ ) انتاج محلي خام** | | | | | |
| أ ) حصة ٪ | ١٩٦٣ | ٦١،٠ | ١٣،٠ | (٣)٢٦،٠ | (٤) ١٠٠،٠ |
| ب ) معدل التعاظم السنوي الوسط | ١٩٥٠ — ٦٨ | ٤،٤ | ٤،٨ | (٣) ٨،٠ | (٤) ٥،٤ |
| **٢ ) انتاج صناعي** | | | | | |
| أ ) اسهام ٪ | ١٩٦٣ | ٦٣،٠ | ٨،٠ | (٣)٢٩،٠ | (٤) ١٠٠،٠ |
| ب ) معدل التعاظم السنوي الوسط | ١٩٥٠ — ٦٨ | ٥،١ | ٠،٩ | (٣)١٠،٠ | (٤) ٦،٤ |
| **٣ ) صادرات** | | | | | |
| أ ) معدل التعاظم السنوي الوسط | ١٩٤٨ — ٦٨ | ٧،٠ | ٤،٨ | ١٠،٥ | ٧،٤ |
| ب ) اسهام المنطقة ٪ | ١٩٥٨ — ٦٨ | ٩،٠ | ٥،٩ | ٨،٤ | ٨،٣ |
| من الصادرات العالمية | ١٩٣٨ | ٦٥،٠ | ٢٥،٠ | (١٠) | ١٠٠،٠ |
| | ١٩٤٨ | ٦٤،٠ | ٣٠،٠ | ٦،٠ | ١٠٠،٠ |
| | ١٩٥٨ | ٦٦،٠ | ٢٣،٠ | ١١،٠ | ١٠٠،٠ |

## تابع جدول ٤

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٨ | ٧١٫٠ | ١٨٫٠ | ١١٫٠ | ١٠٠٫٠ |
| ج ) مبادلات بين المناطق ٪ من صادرات المنطقة الاجمالية | ١٩٤٨ | ٦٤٫٠ | ٢٩٫٠ | ٤٤٫٠ | — |
| | ١٩٦٨ | ٧٦٫٠ | ٢٠٫٠ | ٦٢٫٠ | — |
| د ) مواد مصنعة ٪ من صادرات المنطقة الاجمالية | ١٩٥٥ | ٦٤٫٠ | ١٣٫٠ | ٤٩٫٠ | ٤٩٫٠ |
| | ١٩٦٨ | ٧٤٫٠ | ٢٢٫٠ | ٦٢٫٠ | ٦٣٫٠ |

**( مصادر : مصادر الجداول السابقة ) .**

**١ ) البلدان المتطورة حسب تصنيف الامم المتحدة .**

**٢ ) البلدان النامية .**

**٣ ) بلدان اوروبا الشرقية .**

**٤ ) باستثناء الصين ، وكوريا ومنغوليا وفيتنام الشمالية .**

لقد احرزت بلدان الكتلة الاشتراكية ، خلال فترة ما بعد الحرب ، نموا اسرع بكثير من النمو الذي حصل في المركز الراسمالي . الا ان فترة الستينات قد شهدت بعض التباطؤ الذي ما زال مستمرا خلال السبعينات. لذا اصبحت معدلات النماء الخاصة بكل من المناطق الثلاث قابلة للمقارنة اكثر ( مؤشرات ١ و ٢ في الجدول ٤ ) . خلال الستينات كانت حصة البلدان الاشتراكية في المبادلات العالمية اضعف بثلاث مرات من مساهمتها في الانتاج العالمي . وبالرغم من ان هذه المساهمة قد ازدادت ، منتقلة من ( ٦ ٪ الى ١١ ٪ ) بين ( ١٩٤٨ ) و ( ١٩٥٨ ) . الا انها استقرت في اواخر الستينات في المستوى النسبي ذاته. نلاحظ اذا . ان المجموعة الاشتراكية اقل اندماجا في الاقتصاد العالمي من المركز الراسمالي او الاطراف ، اذ ان مساهمة هذين الاخيرين في التجارة العالمية تفوق مساهمة كل منهما في الانتاج العالمي. ذلك ان طابع التطور الاشتراكي ، المغلق نسبيا ، خلال فترة ما بعد الحرب ، ناجم عن مستوى الاندماج الداخلي الرفيع الذي تحقق كما تدل على ذلك اهمية المبادلات التي تقوم بها البلدان الاشتراكية ما بين المناطق ، بالنسبة الى صادرات المنطقة الاجمالية .

لقد شكل المستوى الرفيع لاندماج المبادلات التي حققتها هذه البلدان حافزا هاما على التصنيع بوجه عام ، وعلى «تصنيع المبادلات» بوجه خاص. وهكذا انتقلت حصة المنتوجات المصنعة من الصادرات الاجمالية ، من ( ٤٩ ٪ ) سنة ( ١٩٥٥ ) الى ( ٦٢ ٪ ) في عام ( ١٩٦٨ ) ، مولدة هكذا تبدلات ذات شأن في ترسيمة تقسيم العمل الخارجي ( المؤشر ٣ ــ ج و د ، الجدول ٤ ) .

### ٣ ــ النتائج بالنسبة الى بلدان الاطراف : التهميش والخضوع المتزايد

تقليديا ، كان نظام المركز ــ الاطراف يسير بطريقة واضحة ودقيقة ، حسب عملية دائرية تقوم على تيارين : مجرى المنتوجات الاولية باتجاه المركز ومجرى المواد المصنعة باتجاه الاطراف . وينبغي ان نضيف الى هذين الدفقين دفوق الرساميل التي كان هدفها الرئيسي تقوية القدرة على الاستيراد والتصدير ( بفعل الاستثمارات في القطاع المعني ) والتي كان ازدياد الصادرات يؤمن خدمتها . وبقدر ما كان المركز المهيمن ( بريطانيا ) يقوي قاعدة استيراد وتحويلات رساميله ، كان يوفر مصادر لبلدان

الطرف ، متيحا لها ان تزيد مشترياتها من المنتوجات المصنعة ، وان تدفع من اجل استثمارات المتروبول .

تبدلت هذه الصورة تبدلا عميقا خلال العقود الاخيرة ، وبالتالي تبدلت العلاقات بين المركز والاطراف ، وذلك بسبب عمليتين متناقضتين، ظاهريا ، يمكننا ان نصفهما ، مع أ. بينتو وجان كناكال بعمليتي التهميش النسبي والاندماج الخضوعي (١) . بالنسبة الى النقطة الاولى ، من البديهي القول ان العلاقات بين قطبي النظام قد فقدت اجمالا ، اهميتها بسبب الاندماج المتزايد بين الاقتصاديات المركزية . لقد حدث ذلك بالرغم من التعاظم المطلق الذي اصابته المتغيرات التي تفحصناها ، ذلك التعاظم الذي يعبر عن الانتشار الاجمالي الذي احرزه النظام .

## ١ ) تهميش سوق المنافع والاستثمار الاجنبي المباشر

لقد رأينا سابقا أن نظام المركز ـ الاطراف كان يختفي وراء عملية **المستقطب** ، الذي يدل على ظاهرة التركيز المتزايد للمبادلات في المركز ، وعلى التقهقر النسبي الذي اصاب وضع الاطراف في المركز من ( ٣٢ ٪ ) سنة ( ١٩٤٨ ) الى ( ٢١ ٪ ) سنة ( ١٩٦٨ ) لنتفحص الآن مظاهر اخرى من المسألة ، من وجهة نظر بلدان الاطراف ، او بالاحرى مظاهر التهميش بالنسبة الى سوق المركز .

في فترة ما بعد الحرب ، استمرت صادرات بلدان الاطراف تتجه ، بصورة رئيسية ، صوب المركز الراسمالي . وبقيت المبادلات فيما بينها ، ومع المركز الاشتراكي قليلة الاهمية . علاوة على ذلك ، ظلت الصادرات مركزة على بعض المواد الاساسية . لهذا السبب ذهبت ثلاثة ارباع الصادرات العالمية تقريبا سنة ( ١٩٦٩ ) الى اسواق المركز ، و ( ٧٩ ٪ ) من هذه الصادرات كانت تتألف من منتوجات اولية . في الوقت ذاته ، كانت مرونة طلب المركز من المنتوجات الاولية ادنى من طلب المواد المصنعة

**(١) للاستزادة في التفاصيل راجع أ. بينتو و ج. كناكال : نظام المركز ـ الاطراف بعد عشرين سنة. في « الخضوع والتخلف في العالم الجديد والقديم » ، عدد خاص من « دراسات اجتماعية واقتصادية » مؤسسة الابحاث الاجتماعية والاقتصادية ، المجلد ٢٢ . عدد ١. آذار ( ١٩٧٣ ) . جامعة الهند الغربية .**

وذلك للاسباب التي اعلنتها في حينه السيبال ( CEPAL ) . ان ضوارب فترة ( ١٩٥٥ – ١٩٦٧ ) هي ، على التوالي : / ١٠ر١ / للاغذية والمشروبات و / ٨١ر٠ / فقط المواد الاولية ، مقابل / ٧٢ر١ / لمستوردات المركز الاجمالية . بين ( ١٩٤٨ – ١٩٦٨ ) ، انتقلت حصة الاطراف من مستوردات المركز ، من ( ٣١ ٪ ) الى ( ٢٠ ٪ ) ، اي اقل مما كانت في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ( المؤشرات ٣ و ٤ ، الجدول ٥ ) . لقد شمل تهميش بلدان الاطراف كذلك اسهامها في الاستثمارات الاجنبية الآتية في المركز . اذ ان حصة هذه البلدان من استثمارات الولايات المتحدة الاجمالية المباشرة انخفضت من ( ٥٥ ٪ ) سنة ( ١٩٥٠ ) الى ( ٤٠ ٪ ) سنة ( ١٩٦٦ ) .

تنبغي مع ذلك الاشارة الى ان تهميش الاطراف من ناحية الاستثمار المباشر الآتي من المركز ، قابلة الدور المتزايد الذي مثلته « القروض الدستورية » ، اي القروض التي تضمنها البلدان المتطورة والوكالات المتعددة الجوانب ( البنك الدولي ... الخ ... ) .

## الجدول ( ٥ )

## الاطراف : التهميش في سوق المركز

| مؤشرات | فترة/سنة | بلدان الاطراف |
|---|---|---|
| ١ ـ النسبة المئوية لاسهام المركز في الصادرات الاجمالية | ١٩٣٨ | ٧٢ |
| | ١٩٤٨ | ٦٧ |
| | ١٩٥٨ | ٧٢ |
| | ١٩٦٨ | ٧٤ |
| ٢ ـ النسبة المئوية لاسهام المنتوجات الاولية | ١٩٥٥ | ٨٨ |
| في الصادرات الاجمالية باتجاه المركز | ١٩٦٨ | ٧٩ |
| ٣ ـ BNP : مرونة طلب المركز | | |
| مجموع | ١٩٥٥ ـ ٦٧ | (١،٧٢) |
| غـذاء | ١٩٥٥ ـ ٦٧ | ١،١٠ |
| مواد اولية | ١٩٥٥ ـ ٦٧ | ٠،٨١ |
| ٤ ـ النسبة المئوية لاسهام مستوردات المركز الاجمالية | ١٩٣٨ | ٢٦ |
| | ١٩٤٨ | ٣١ |
| | ١٩٥٨ | ٢٦ |
| | ١٩٦٨ | ٢٠ |
| ٥ ـ النسبة المئوية لاسهام الاستثمار الاجمالي المباشر الآتي من الولايات المتحدة | ١٩٥٠ | ٥٥ |
| | ١٩٦٨ | ٤٠ |

**( مصادر : راجع الجدول ٢ ، مؤشر ٣ ( مرونة PNB ) راجع UNCTAD )**

لقد انخفضت حصة الاستثمار الاجنبي في مداخيل الراسمال الاجمالية لبلدان الاطراف من ٣٣ الى ( ٢٨ ٪ ) بين ( ١٩٦٠ ) و ( ١٩٦٩ ) . ويتوافق هذا التراجع مع دور الاستثمار المباشر المتناقص ( من ٢٤ الى ١٩ ٪ ) . ويمكن ملاحظة اتجاه مشابه اعتمدته دول ووكالات متعددة الجوانب : لقد تدنت اهميتها في حركة الرساميل الاجمالية من ( ٤٨ ٪ ) الـى ( ٢٨ ٪ )

خلال الفترة ذاتها . وباختصار ، يمكن القول ان حصة القروض والديون والمنح في تمويل استيرادات بلدان الاطراف قد ازدادت ، اذ انتقلت من ( ١٥ ٪ ) سنة ( ١٩٦٠ ) الى ( ١٩ ٪ ) سنة ( ١٩٦٩ ) . ولقد استمر هذا الوضع خلال السنوات الست الاولى من العقد السابع . ومولت السوق الاوروبية اكثر فاكثر العجز الضخم الذي حل بموازين مدفوعات البلدان النامية . لكن بشروط تعسفية ، في اغلب الاحيان ، بينما كان التضخم يتآكل المساعدات الرسمية الممنوحة من اجل تطوير بلدان لجنة المساعدة للتنمية التي ما زالت على مستوى متدن كثيرا عن الاهداف التي تصبو اليها هذه البلدان ، والتي عينتها لها خطة التطوير العشرية الاخيرة ، اللهم باستثناء بعض البلدان القليلة ( راجع الملحق ) .

## الجدول ٦
## الاطراف : بنسبة دفوقات الرساميل

| | نسبة مئوية ١٩٦٠ | ١٩٦٩ | مؤشر ١٩٦٠/١٩٦٩ |
|---|---|---|---|
| **١ ــ الرأسمال الخاص الاجمالي** | ٣٨ | ٤٢ | ١٩٩ |
| **١ ــ استثمار اجمالي :** | ٣٣ | ٢٨ | ١٥٥ |
| أ ــ مباشر | ٢٤ | ١٩ | ١٤٨ |
| **ب ــ محفظة** | ٩ | ٩ | ١٧٤ |
| **٢ ــ قروض للتصدير مضمونة** | ٥ | ١٤ | ٤٦٦ |
| ب ــ الرأسمال الدستوري الاجمالي | ٥٩ | ٥٥ | ١٧٠ |
| ١ ــ قروض اجمالية | ١١ | ٢٧ | ٤٤٨ |
| أ ــ من الـدول | ٨ | ٢٢ | ٤٧٥ |
| ب ــ من الوكالات المتعددة الجوانب | ٣ | ٥ | ٣٦١ |
| ٢ ــ منح من الدول والوكالات المتعددة الجوانب | ٤٨ | ٢٨ | ١٠٧ |
| ج ــ راسمال آت من البلدان الاشتراكية | ٣ | ٢ | ١٥٠ |
| دفوقات الرأسمال الاجمالي | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٨١ |
| **مؤشرات تحليلية** | | | |
| ١ ) قروض للتصدير ، ديون ومنح ( A ٢+ B ) بالمئة من الاستيرادات الاجمالية | ١٥ | ١٩ | ــ |
| ٢ ــ دفق الرأسمال الصافي الاجمالي باتجاه الاطراف ٪ من « الانتاج الوطني الخام » ومن المركز (٢) | ٠،٨١ | ٠،٧٣(٣) | ــ |

( مصدر : UNCTAD مجلة التجارة والانماء الدوليين ــ ١٩٧٠ ص ٢٥ ، ٥١ ، ٩٨ ).

(١) تقديرات تمهيدية . (٢) بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط . (٣) تقديرات ( ١٩٦٨ ) .

نستطيع اذن ان نلاحظ نقطتين هنا . اولا ، وبالرغم من تقوية دفوقات الرأسمال الاجمالية الآتية من المركز باتجاه الاطراف في الستينات ( ٨١ ٪ ) بين ( ١٩٦٠ ) و ( ١٩٦٩ ) ، ويمكن ملاحظة ظاهرة التهميش نفسها التي اشرنا اليها آنفا . فلقد انتقلت حصة دفوقات الرساميل في انتاج بلدان المركز ، الوسطي ، هذه الرساميل الذاهبة الى بلدان الاطراف ، من (٨١،٠ ٪ ) سنة ( ١٩٦٠ ) الى ( ٧٣،٠ ٪ ) سنة ( ١٩٦٩ ) من ناحية ثانية ، لم تشكل اسهامات الرساميل : الآتية من البلدان الاشتراكية بديلا جديا من حيث تمويل انماء بلدان الاطراف لانها لم تمثل سوى ( ٣ ٪ ) من الاسهامات الاجمالية للرساميل سنة ( ١٩٦٠ ) و ( ٢ ٪ ) سنة ( ١٩٦٩ ) (الجدول ٦ ).

## ١ ـ ظاهرة الاندماج الخضوعي

بتعابير اجمالية ، يبدو واضحا ان بنية المبادلات في بلدان الاطراف ، طيلة فترة ما بعد الحرب ، قد خضعت للاتجاه الذي حددت نوعه السيبال (C.E.P.A.L.). اي ان المركز استمر ، بواسطة اوالية حدود التبادل ، في اقتطاع قسم من ثمار التقدم التقني الحاصل في بلدان الاطراف . ان استمرار هذا النمط من المبادلات بين القطبين ناجم عن كون بلدان الاطراف ما زالت مندمجة ، بواسطة المستوردات من المنتوجات المصنعة وبواسطة تصدير منتوجاتها الاولية .

نلاحظ في الجدول ٨ ان حصة المركز في مستوردات بلدان الاطراف الاجمالية ، انتقلت من ( ٦٧ ٪ ) سنة ( ١٩٤٨ ) الى ( ٧٣ ٪ ) سنة (١٩٦٨). وان حصة المنتوجات المصنعة ( بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨ ) انتقلت من ( ٦١ ٪ ) الى ( ٦٩ ٪ ) باختصار ، يمكن القول ان النموذج الماضي للمبادلات بين القطبين استمر في تحديد حدود التبادل . فاسعار المواد المصنعة قد ازدادت ، فعلا ، بسرعة اكبر مما ازدادت اسعار المنتوجات الاولية خلال فترة ما بعد الحرب ، وذلك بالرغم من بعض الفترات القصيرة مثل « قفزة اسعار » كوريا . ويصح هذا بصورة خاصة بما يتعلق باسعار البترول الخام خلال العقد اللاحق .

## الجدول ٨
## الاطراف : الاندماج الخضوعي في التجارة الدولية

| مؤشرات | فترة / سنة | اطراف |
|---|---|---|
| ١ ـ حصة المركز في المستوردات الاجمالية | ١٩٣٨ | ٦٨ |
| | ١٩٤٨ | ٦٧ |
| | ١٩٥٨ | ٧٥ |
| | ١٩٦٨ | ٧٣ |
| ٢ ـ حصة المنتوجات المصنعة في المستوردات الاجمالية | ١٩٥٥ | ٦١ |
| | ١٩٦٨ | ٦٩ |
| ٣ ـ حدود التبادل ( القيم السنوية الوسطى ) مؤشر : ١٩٥٥ ـ ٥٩ = ١٠٠ | ١٩٦٠ ـ ٦٩ | ٩٠ |

( مصدر : ا. بينتو و ج. كاكنال المرجع المذكور ، ص ٥٥ ) .

تدل الارقام السنوية الوسطية المتعلقة بحدود التبادل ان هذه الاخيرة تراجعت بمقدار ( ١٠ ٪ ) بين ( ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ ) و ( ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ ) . بعبارة اخرى ، لقد توجب على الاطراف ان تدفع بشكل «حدود فيزيائية» اكثر ، مقابل كمية المنتوجات الصناعية ذاتها الآتية من المركز : الامر الذي يعني ، حسب مصطلحات السيبال (C.E.P.L) لعام (١٩٤٩) ان جزءا من ثمار التقدم التقني الذي اصابته بلدان الاطراف لا يزال يتحول الى المركز .

ينبغي ، علاوة على ذلك ، ملاحظة ان حصة الاستثمارات في البلدان هذه لم يطرأ عليها تبدل يذكر ، اذ ان القطاعات الرئيسية راحت تندمج اكثر فاكثر ويشتد خضوعها لاقتصاديات المركز . ونستنتج من كل هذا ان مشكلة الاستدانة من الخارج اصبحت مشكلة اساسية بالنسبة الى البلدان النامية، اقله من حيث الارتهان الذي تقع فيه السياسات الاقتصادية الوطنية التي تعتمد هذه الاستدانة . ولقد تجلى هذا النمط في الخضوع باشكال متنوعة وعلى درجات مختلفة . ثمة بلدان تولي رصيدها النقدي الاشراف التقديري على اقتصادها الوطني . وثمة بلدان اخرى سجلت نفاذ الراسمال الاجنبي الى قطاعات هامة في اقتصادها ، لا سيما قطاعات النشاط الصناعي التي تنتج مواد الاستهلاك الداخلي .

لقد راينا آنفا ان التهميش النسبي الذي اصاب بلدان الاطراف بخصوص الصادرات الاجمالية لرساميل المركز لم يكن يستبعد عملية تقوية

كبيرة لدخول الرساميل الى هذه البلدان . ان اولى نتائج الصلات المالية التي راحت تتوثق اكثر فاكثر مع المركز هي الصعوبة المتزايدة التي تلاقيها البلدان النامية في تأمين مستورداتها من الرساميل : لقد ارتكزت المدفوعات على اساس الراسمال الخارجي اكثر فاكثر ، على المرابح التي تجنيها بلدان الاطراف ، لا على تحويلات المركز الصافية . فخلافا للنموذج السابق ، لا تزداد صادرات المواد الاساسية بالتوازي مع الموجبات المتزايدة وضرورات المستوردات الاخرى . خلال السنوات الاخيرة امتص اقتطاع الراسمال في بلدان الاطراف بشكل مرابح وفوائد مدفوعة لبلدان المركز قسما متعاظما من اسهامات الرساميل المستثمرة في بلدان الاطراف ، التي اصبحت في بعض الاحيان مصدرة رساميل الى بلدان المركز . وتدل المعطيات التي جمعتها الامم المتحدة عن فترة ( ١٩٦٠ ــ ٦٩ ) ان الارباح والفوائد الاجمالية المشتقة من الاستثمار الاجنبي ومن القروض تضاعفت بين ( ١٩٦٠ ) و ( ١٩٦٩ ) بالنسبة الى بلدان الاطراف في مجملها .

اكيد ان هذا الابتزاز المالي الذي يؤلف ، في بعض الحالات ، عملية نزع ــ رساميل حقيقية ، لا يمكن تشبيهه بالابتزاز الناجم عن تراجع حدود المبادلة . بالفعل ، فالمدفوعات للراسمال الاجنبي تلاقي ، في هذا المجال ، ما يقابلها في الخدمات التي يوفرها هذا الراسمال لبلدان الاطراف بشكل قدرة انتاجية جديدة ، وعون تقني الخ ... لكن ما نبغي ملاحظته هنا ، هو كون المداخيل ، الواقعية ، الناجمة عن خدمة الراسمال الاجنبي ، لا تلاقي مقابلا لها في النقد النادر الذي اوجد لهذه الغاية . وذلك لان الاستثمارات موجهة بصورة شبه حصرية نحو السوق الداخلية . ويؤدي ذلك الى تقوية الضغوط الراهنة على ميزان المدفوعات ، وبالتالي الى تقوية الخلل البنيوي الخارجي لدى بلدان الاطراف . واخيرا ثمة قسم متزايد من المرابح المحولة الى الخارج لا يتوافق مع الراسمال الذي يولد ، المركز ، بل مع الراسمال الذي يتكون في بلدان الاطراف بالذات . ضمن هذه الشروط ، تتحول الارباح التي يعاد استثمارها في اقتصاد البلد الذي يستضيف فروع الشركات الاجنبية ، الى « راسمال اجنبي » وتحصل على الحقوق ذاتها الممنوحة للراسمال الآتي من الخارج . علاوة على ذلك ، يضاف الراسمال المحلي الذي « تجمده » الشركات الى المصادر المحلية التي « تأجنبت » . ويتمثل هذا التأجنب الذي يصيب المدخرات المحلية لبلدان الاطراف ، والذي يلحقها بخدمة الشركات الاجنبية ، اذا نظرنا اليه نظرة اجمالية ، في التعاظم السريع الذي تحرزه الارصدة الخاصة بالفروع

المحلية للشركات الاجنبية وبعض الارصدة المحلية الاخرى .

**٢ ـ « تاجنب » بلدان الاطراف**

لقد نتج عن تزايد توغل الراسمال الاجنبي في مدخرات الاقتصاد ، المحلية ، ارتهان متزايد اصاب القطاعات الرئيسية منه . وهذا جلي بصورة خاصة في بعض البلدان النفطية مثل فينيزويلا او اندونيسيا ، والسعودية طبعا . اذا كانت ثمة حالات قد حصلت فيها بعض المكاسب من حيث توزيع الدخل الناجم عن استثمار الرساميل الاجنبية في بلدان الاطراف ، الا ان بعض القرارات الجذرية التي غالبا ما تتخذ بخصوص الاستثمار والتقنية وادارة المشاريع ، ما زالت تأتي من خارج البلد الذي يتم فيه الاستثمار ، وتكون متفقة مع مصالح المجموعات الاجنبية . قد لا يكون هذا متناقضا مع المصلحة الوطنية للبلد الطرفي ، بالضرورة ، لكن ، لا شك بأن المناظير تختلف وان معيار الستراتيجية الدولية الذي تعتمده المجموعة الاجنبية هو الذي يصار الى تغليبه (١) .

وثمة مظهر هام من مظاهر الاستثمار الاجنبي في بلدان الطرف هو الدور المتعاظم الذي تلعبه النشاطات الصناعية . ففي اميركا اللاتينية ، مثلا ، انتقل حجم الاستثمار الموظف في جميع المشاريع بين ( ١٩٥٠ ) و ( ١٩٥٨ ) من ( ٤،٦ ) مليارات دولار الى ( ١٣ ) مليارا . خلال فترة الستينات ازداد الاستثمار الاميركي في اميركا اللاتينية ( من ٥،٦ ٪ ) وسطيا في السنة ، في حين ان معدل انتشار هذا الاستثمار في النشاطات الصناعية كان يساوي ( ١٢،٨ ٪ ) . كانت حصة النشاطات الصناعية من الاستثمار الاجمالي في اميركا اللاتينية تمثل ، سنة ( ١٩٦٨ ) ، ( ٣٣ ٪ ) . وهذا الوضع يختلف كل الاختلاف عن الاوضاع السابقة حيث كان الراسمال الاجنبي يقتصر على نشاطات استغلال المناجم والزراعات المخصصة للتصدير . كما ان « تصنيع » الاستثمار الاميركي بلغ مستوى اكثر بروزا في بعض البلدان الكبيرة كالمكسيك والارجنتين والبرازيل او بعض بلدان جنوب شرق آسيا ، او ايضا بلدان الشرق الاقصى . في جميع هذه البلدان تبلغ حصة النشاطات الصناعية من الاستثمار الاجمالي اكثر من ( ٧٠ ٪ ) . ويعود ذلك الى القول ان الاثر الحاسم الذي تحدثه هذه الشركات المتعددة

---

(١) للاستزادة في التفاصيل انظر : بول ستريتين « المشاريع الدولية ونظرية الانماء السياسي » . عالم الانماء ، المجلد الاول عدد ١٠ اوكتوبر ( ١٩٧٣ ) ص ١ ــ ١٥ .

الجنسية ـ الاميركية منها بنوع خاص ـ على دينامية الاقتصاد ككل ، هو اثر هام جدا ، خاصة وان مبيعات هذه الشركات تبلغ نسبة ( ٢٠ ٪ ) من الانتاج المحلي .

تنجم اهمية ظاهرة تدويل القطاع الصناعي في بلدان الاطراف ، او ايضا « اجنبته » ، من كون الشركة المتعددة الجنسية مندمجة اندماجا اساسيا في الصناعات الاكثر دينامكية . او القطاعات الستراتيجية . فمنذ ( ١٩٦٥ ) اخذت حصة المنتوجات الكيميائية ، والكاوتشوك ، والمنتوجات المعدنية ، والآلات ، تمثل ( ٦٥ ٪ ) من مجمل مبيعات فروع الشركات الاميركية . وتدل هذه الحقيقة على ان عملية التدويل المتزايد ـ بتوجيه من الشركات المتعددة الجنسية ـ الذي اصاب القطاعات الاكثر حيوية من البنية الانتاجية ، تتناقض مع السياسات الموازية المنتهجة لتبديل الاستيراد.

## الجـدول ( ٩ ) :
## استثمار الولايات المتحدة المباشر في اميركا اللاتينية .
## ( ١٩٥٠ – ١٩٦٨ )

| مؤشرات | فترة/سنة | الاطراف |
| --- | --- | --- |
| **١ ـ الحجم والتوزيع** | | |
| أ ـ الحجم الشامل ( بمليارات الدولارات ) | ١٩٥٠ | ٤،٦ |
| | ١٩٦٠ | ٨،٤ |
| | ١٩٦٩ | ١٣،٠ |
| ب ـ معدل التعاظم السنوي الوسطي : | | |
| المجمـوع | ١٩٦٠ – ٦٨ | ٥،٦ |
| منتوجات صناعية | ١٩٦٠ – ٦٨ | ١٢،٨ |
| ج ـ حصة المنتوجات الصناعية ٪ من المجموع | | |
| اميركا اللاتينية | ١٩٦٨ | ٣١ |
| الارجنتين | ١٩٦٨ | ٦٤ |
| البرازيل | ١٩٦٨ | ٦٩ |
| المكسيك | ١٩٦٨ | ٦٨ |
| د ـ الاستثمار الاميركي بالنسبة المئوية من الاستثمار الاجنبي الاجمالي في اميركا اللاتينية | ١٩٥٠ | ٤٩ |
| | ١٩٦٩ | ٥٩ |
| **٢ ـ « التاجنب » والبنية** | | |
| أ ـ مبيعات فروع الشركات بالنسبة المئوية من الانتاج الاجمالي : | | |
| الارجنتيين والبرازيل | ١٩٦٣ و ١٩٦٥ | ١١،٠ |
| المكسيك | ١٩٦٥ | ١٧،٠ |
| ب ـ حصة الصناعات الستراتيجية ٪ من : | | |
| ١ ـ مبيعات فروع الشركات الاجنبية، الاجمالية | ١٩٦٥ | ٦٩،٠ |
| ٢ ـ القيمة المضافة الصناعية الاميركية اللاتينية | ١٩٦٣ | ٤٣ |
| ج ـ صادرات ٪ مبيعات الفروع ، الاجمالية : | | |
| ١ ـ مناجم | ١٩٥٧ | ٤٥ |
| | ١٩٦٥ | ٤٢ |
| ٢ ـ منتوجات صناعية | ١٩٥٧ | ٤ |
| | ١٩٦٥ | ٧ |

**( مصدر : ( C.E.P.A.L. ) الدراسة الاقتصادية لاميركا اللاتينية ، ( ١٩٧٠ ) . ) .**

عموما ،ثـ لقد ادت عملية « التأجنب » التي تمتـد اكثر فأكثر الـى القطاعات الستراتيجية في بلدان الاطراف الى نمط خاص من الاندمـاج في التركيبة التي تؤلفها الشركات المتعددة الجنسية في بلدان المركز . وكـان من شأن هذه الظاهرة ان حددت ، اليوم ، كما بيّن ذلك الاستاذ باشا (١) عبر دراسته لوضع البرازيل ، معدل النمو ، او قسما كبيرا منه، وطبيعة التبدل البنيوي في عدد متزايد من اقتصاديات بلدان الاطراف .

### ٣ ـ الارتهان التقني .

يشكل الارتهان التقني مظهرا اخر من مظاهر المشكلة ، دون الحاجـة الى تكرار الحجـج المعروفة المتعلقـة بالعبء المالي الذي يمثله الارتهـان التقني ، او عدم التلاؤم العميق بين تقنيـات الانتاج السائد المتحولة مـن المركز والشروط الاساسية التي تقوم عليها اقتصاديات بلدان الاطـراف ، ويبقى من الضروري ان نتوقف لحظة عند واقعة الارتهان التقني لبلـدان الاطراف ، بالذات . لقد اصبح من المؤكد اليوم ان التقنية ليست منفعـة حرة وانها غالبا ما تكون حيازة مملوكة ، وان تحويلها المحتمل يفسح فـي المجال لمساومات غير ملائمـة احيانا مع الاهـداف التي يتوخاهـا البلـد المحـول .

### الاقتراض

ان الاندماج المرتهن الذي يصيب بلدان الاطراف يقود الى حلقة مفرغة من الاقتراض يستخدمها الخلل الذي يحل بالحساب الجاري لارغام البلدان النامية على البحث عن احجام متزايدة من ارصدة التمويل . الامر الـذي يؤدي ، بدوره ، الى زيادة المبالغ المدفوعة للبلدان الاجنبية ، مقلصا هكذا القدرة على الاستيراد ومحدثا ، بالتالي ، ضرورة اللجوء من جديـد الـى التمويل الخارجي . ففي الفترة الواقعة بين ( ١٩٦٧ ) و ( ١٩٧١ ) وصل مبلغ ديون ( ٨٦ ) بلـدا ناميا ( عينـة B I R D ) ، وهي ديون رسميـة

---

**(١) ادمير باشا : « امكانيات البلدان النامية » تعليق عن امكانيات المشاركة : التصنيع والسياسات التجارية في العام (١٩٧٠) منشورات هيلين هيوز ، الصادر عن البنك الدولي ، ص ١٣٧ ـ ١٤٠ .**

مكفولة ، الى ثلاثة اضعافه ، منتقلة هكذا من ( ٥٠ ) مليار دولار الى (١٥٠) مليار دولار . لقد بلغت الالتزامات بديون جديدة حصل عليها القطاع العام في البلدان النامية خلال العام ( ١٩٧٤ ) وحده ما يقارب ( ٣٦ ) مليارا من الدولارات ، اي بزيادة مقدار الثلث عن عام ( ١٩٧٣ ) . لقد تتابعت عام ( ١٩٧٤ ) عملية اعادة تبنية القروض الخارجية في البلدان النامية ، تلك العملية التي بدات في مطلع السبعينات . وفي نهاية السنة نفسها كانت القروض الحاصلة في الاسواق المالية تمثل ( ٢٤ ٪ ) من الاستحقاق الاجمالي لقروض جميع البلدان النامية ، بمقابل ( ٢١ ٪ ) خلال السنة السابقة ، و ( ١١ ٪ ) في آخر سنة ( ١٩٦٧ ) . لا شك ان هذا الواقع يؤثر تأثيرا ملحوظا على روزنامة خدمات الديون التي ترجوها البلدان النامية من هذه الديون ، كما تشهد بذلك تعديلات بنية استحقاق الديون الخارجية ، تلك التعديلات التي تبرزها ضوارب تسديد الديون ( تعين هذه الضوارب مواعيد الدفع المستقبلية لصالح خدمة الديون ، في موعد الاحالة ) . مع العلم ان القروض المأخوذة من مصادر خاصة تخضع لفوائد اكبر من فوائد القروض الرسمية وترتبط بمواعيد تسديد اقرب .

## خــاتمة

اتاحت الملاحظات السابقة المتعلقة بالتبدلات البنيوية الطارئة منذ الحرب العالمية الثانية تحديد نوعية الفروقات الهامة التي تميز هذه التبدلات عن الوضع الذي اعتمدته فرضيات السيبال ( C.E.P.A.L. ) المبتكرة ، وفرضيات اقتصاديين آخرين من العالم الثالث كقاعدة لنظام المركز ــ الإطراف .

ان الاستنتاجات الرئيسية التي تتيح رسم الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي الدولي الراهن هي الآتية :

خلافا لما كان الامر عليه خلال فترة ما بين الحربين ، تميز الاقتصاد العالمي خلال الخمسينات والستينات بالانتشار المتواصل والشامل الذي غطى اهم مناطق الاقتصاد العالمي ، وبموازاة هذه الظاهرة كانت ظاهرة الاستقطاب التي يمارسها نظام المركز ــ الاطراف تزداد خطورة بسبب تعمق الهوة بين قطبي النظام باشكال مختلفة .

يتجلى المركز الراسمالي المتطور عن واقع تفاوتي داخلي هام . فالاقتصاد المركزي يدعم موقعه المهيمن ، لا سيما فيما يتعلق بالانتاج الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر ( بفعل الانتشار الذي لا سابقة له والذي احرزته الشركات المتعددة الجنسية ) . لكن اهميته في المبادلات والتمويل العالمي تتراجع ، من نواح اخرى ، في حين ان اهمية المراكز الاوروبية واهمية اليابان تزداد قوة . بمعنى اوسع ، نرى الفروقات في بلدان المركز تزداد حدة مع ظهور المجموعة الاشتراكية التي تمثل درجة مرتفعة من الاندماج الداخلي ، وبسبب اسهام هذه المجموعة في الانتاج ، وهو يفوق اسهامها في المبادلات العالمية .

ان العناصر التي اثرت وتؤثر في تصرف المركز الراسمالي ، والتي تتيح له ان يمثل دورا رئيسيا في المالية العالمية والمبادلات التجارية هي : التعايش السلمي بين المركز الراسمالي والمنطقة الاشتراكية ، والابتكارات التقنية التي تحافظ على القطاعات المحركة في المراكز او تصونها بنوع اخص في الولايات المتحدة ـ وهي ابتكارات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتطلبات العسكرية ، وتبني السياسات المعتمدة على مبادىء كاينس الشهيرة ( الاستعمال الكامل ، عمل الدولة المنظم ) ، مع توسيع السوق الجماهيرية، ودمج المراكز الراسمالية حيث تمثل الشركات الدولية دورا حاسما ، سواء في مجالات الانتاج او في مجالات المبادلات الدولية لا سيما في مجال المبادلات بين المناطق .

تؤكد هذا النقاط الاساسية الواردة في التشخيص الذي اعطته السيبال عام ( ١٩٤٩ ) والذي يعني ، في جملة الامور التي يعنيها ، الميل الملحوظ الى تجميع التقدم التقني وثماره في منطقة المركز والعمل على استبعاد مناطق الاطراف نسبيا . وبالفعل ، نجم التهميش النسبي الذي اصاب مناطق الاطراف على صعيد اسواق الرساميل وعلى صعيد منتوجات المركز وخدماته ، عن العوامل التي حددت طبيعتها السيبال عام ( ١٩٤٩ )، اي التوزيع التفاوتي للتقدم التقني والعودة التاريخية المعطاة عن الاندماج في التجارة الدولية على التخصص في المواد الاساسية .

لقد استعيض ، الى حد ما ، عن تأثير هذه الامور على مناطق الاطراف بتدفق الرساميل ، لا سيما القروض التي تمنحها بلدان المركز والوكالات المتعددة الجنسية . الا ان هذا الشكل من اشكال الارتباط بالمركز لم يحل

دون اتساع الهوة بين قطبي النظام ( المركز من جهة والاطراف من جهة اخرى ) ، ، بل قوى بالاحرى ارتهان مناطق الاطراف للمركز ، في نفس الحين الذي جعل وضعها اكثر تعقيدا .

يرتبط ارتهان بلدان الاطراف بمختلف المظاهر التي تعبر عن التفاوت الذي تنطوي عليه اشكال الترابط بين بلدان الاطراف وبلدان المركز . واهمها المظاهر الاتية :

أ ـ ان عامل التخصص البنيوي ، في المنتوجات الاولية والارتهان تجاه مشتريات منتوجات المركز المصنعة يضعف القدرة النسبية التي لبلدان الاطراف في المبادلات العالمية وصلاتها بالقطب المركزي . يعني هذا متابعة عمل اوالية الاستغلال بشكل اتلاف حدود التبادل .

ب ـ تمثل الاتجاهات الجديدة واشكال الاستثمار الاجنبي الخاص ، عملية انهاك واضحة لمقدرة اتخاذ القرار الوطني و « اجنبة » القطاعات الرئيسية من الاقتصاد ، بالاضافة الى تحويل ثروات بلدان الاطراف الطبيعية الى المركز .

ج ـ التمويل الدستوري نفسه من حيث انه يولد ، او يقوي حالة الاقتراض وينطوي ايضا على نتائج سلبية تنعكس على استقلال السياسات الوطنية .

د ـ توسيع مجال الملكية الاجنبية وتنويعها الذي يزيد من خطورة مشكلة الارتهان التقني التي لا تطرح فقط على صعيد قطاع التصديروحده.

هـ ـ يمتص الاقتراض المتراكم خلال الفترات السابقة قسما متزايدا من المنافع الناجمة عن الرساميل وعن طرائق التصدير ، مولدا هكذا حلقة مفرغة حيث تزيد عملية اعادة التمويل عن طريق الاقتراض من حجم الديون .

# ثانيا :
# محاولة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

نادرا ما استرعت جملة او رمز متعلق بالامم المتحدة الانتباه بالقدر الذي استرعته فكرة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » (NOEI) . وهذا صحيح ليس بالنسبة الى بلدان العالم الثالث التي يعبر المشروع عن تطلعاتها فحسب ، بل بالنسبة الى البلدان المتطورة حيث آلف الجمهور الفكرة ، ايضا . ولقد ساهمت الحلقات الاكاديمية ، ومنشورات العلم الاجتماعي ايضا في ابراز فكرة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ، بعد ان مضى زمن طويل على تناسي مشاكل العالم الثالث وعلاقاتها بالبنيات المسيطرة ومؤسسات العلاقات الاقتصادية الدولية (١) .

ان عبارة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ، التي ولدت خلال الدورة السادسة الخاصة لمؤتمر الامم المتحدة العام ، لم تكن تنطوي ، بحد ذاتها ، على اية قدرة سحرية تؤهلها لاسترعاء الانتباه ، او لاثارة الجدل الذي اثارته فيما بعد .

الا انها ، بعد ان وضعت في اطار عمليات المفاوضات والاحداث التي جرت خلال العقدين الاخيرين ، لا سيما احداث السنوات الثلاث الاخيرة ، اكتسبت اهمية ومعنى خاصين . وسنحاول ، بطريقة موجزة ، استعراض تطور فكرة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ومميزاته .

## ١ ـ اصول فكرة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » وتطورها :

ان توقيت انبثاق فكرة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد »

**(١) انظر برانيسلاف غوزوفيك وجون جيرارد بوجي « نحو نظام دولي اقتصادي واجتماعي جديد : اصل الفكرة وتطورها » الجريدة الدولية لعلم الاجتماع . المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ، ( ١٩٧٦ ) ، ص ٦٣٩ ـ ٦٤٦ .**

( .N.O.E.I ) في تاريخ معين ، لعمل اعتباطي ، نوعا ما . يمكن ، لـدى استعراض التطورات المؤسساتية . العـودة الى الصندوق الخاص بالامـم المتحدة الموقوف على التطوير الاقتصادي ( FSNUOE ) الذي ورد خلال فترة ما ، في الخمسينات . ودون الذهاب بعيدا بهذا القدر ، يمكن التوقف عند حدود سنة ( ١٩٦١ ) التي تؤلف منعطفا في تطور افكار الانماءوسياساته بفعل قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الذي ادى الى انعقاد مؤتمر الامم المتحدة الاول حول التجارة والانماء (١) تلك كانت المرة الاولى التـي يبرز فيها تحالف « البلدان النامية (.P.V.D) في القارات الثلاث بقوة حقهـا في التصويت في الامم المتحدة ، متغلبة على معارضة البلدان الفنية لعقد المؤتمر المقترح . كما لعبت دورا هاما ايضا في مؤتمر القاهرة المنعقد في تموز-يوليو حول مشاكل التطوير الاقتصادي (٢) ، والذي جمع سوية ممثلي ومراقبي ستة وثلاثين بلدا ناميا . اوصى هـذا المؤتمر بأن تحمي البلدان الناميـة مصالحها المشتركة في اطار « الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة » (GATT) ( اتفاق عام على التجارة والتعريفات ) وبأن تتعـاون على تدعيم قـدراتها الاقتصادية والاجتماعية في اطار الامم المتحدة .

كان من شأن اطلاق الامم المتحدة للخطة العشرية الاولى للتنمية، ومن شأن مقررات مؤتمر القاهرة ، ان تسجل بداية العمل الانمائي الذي تتولاه الامم المتحدة ، التي مكنت ، فيما بعد ، من الاعتراض على اسس النظـام الاقتصادي الدولي القائم ، وعلى المؤسسات التي تجسد هذه الاسس .

ويمثل مؤتمر الامم المتحدة المنعقد سنـة ( ١٩٦٤ ) حـول موضوع التجارة والانماء ، حدثا عظيما في تطور فكرة (NOEI) ( النظام الاقتصادي الدولي الجديد ) . فالبيان الختامي (٣) يتضمن ، فعلا ، غالبية المبـادىء الاساسية ، والاجراءات والمشاكل التي نوقشت فيما بعد فـي المؤتمرات الدولية . تألفت لائحة بمجموعـة كاملة من الاهداف لاول مـرة ، وأعـد برنامج يختلف عن الحكمة التقليدية ، وعن قواعد النظام الاقتصادي الدولي

(١) قرار الجمعية العامة ١٧٠٧ ( السادس عشر ) .

(٢) بخصوص بيان مؤتمر القاهرة ، انظر وثائق الامم المتحدة ٥١٦٢/١ .

(٣) بخصوص البيان الختامي انظر : سير عمل الامم المتحدة في مؤتمر التجارة والانماء . المجلد الاول . ص ٣٦٥ ، عدد ٦٤ . ٢ - B - ١١ .

السائد في فترة ما بعد الحرب ، بما في ذلك تنظيم اسواق المواد الاساسية ، وافضلية دخول اسواق البلدان المتطورة ، المتاحة امام صادرات البلدان النامية ، واهداف معينة بخصوص المساعدة الانمائية . علاوة على ذلك ، اوصى المؤتمر بخلق مؤسسة جديدة مولجة بتحقيق هذه الاهداف . وهكذا ولدت الـ (C.N.U.C.E D.) (١) .

وجاءت اقامة فريق الـ ٧٧ في اعقاب الـ (C.N.U.C.E.D.) الاولى ، بما حدث ذي اهمية كبيرة ، لان فريق الـ /٧٧/ كان من شأنه ان يصبح وسيلة المساومة في ايدي بلدان العالم الثالث . ويدل البيان في نهاية المؤتمر على البحث عن سياسة جديدة للتجارة وللانماء ، وعلى ضرورة الحفاظ على وحدة الفريق وتقويته من حيث هو « وسيلة لا غنى عنها تضمن اتخاذ مواقف جديدة ومقاربات جديدة في المضمار الاقتصادي الدولي » (٢) . وكانت احدى النتائج المباشرة لبروز فريق الـ ٧٧ اعطاء الصفة المؤسساتية تلقائيا لنظام المفاوضات الجماعية مع الـ( C.N.U.C.E.D.)واحتمال ذلك في مؤتمرات الامم المتحدة ، الامر الذي اصبح النمط العادي للتعامل بين الامم الغنية والامم الفقيرة على المستوى الاجمالي .

وجاءت اجتماعات (C.N.U.C.E.D.) الثانية ، و ( C.N.U.C.E.D. ) التالية ، فاكدت الطابع العام للمفاوضات بين الشمال والجنوب . ولئن لم تأت بجديد كثير ، الا انها ، مع ذلك ، اتاحت تعيين علاقات المشاكل الطارئة ( C.N.U.C.D.D.) ، وتوضيح هذه المشاكل ، وذلك فيما يتعلق ، خصوصا ، بدور الشركات المتعددة الجنسية وتحويل التكنولوجيا واصلاح نظام الاجازات ، والصلة بين حقوق السحوبات الخاصة واصلاح النظام النقدي الدولي ، وكذلك عبء ديون البلدان النامية . خلال تلك الفترة ، انعكست C.N.U.C.E.D. في كتابة عدد من الدراسات ، والمعطات والحجج التي تبرر مطالب العالم الثالث ، التي غالبا ما تتعارض مع رؤى ونتائج المنظمات الاقتصادية الدولية الاخرى ، مثل (GATT) والبنك الدولي

---

(١) بخصوص اقامة الـ (C.N.U.C.E.D.) قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ ( تاسع عشر ) .

(٢) بخصوص بيان الـ /٧٧/ انظر « اجراءات » الـ (C.N.U.C.E.D.) الاولى ، المرجع المذكور ص.ص. ٦٧ — ٦٨ .

للانشاء والتعمير (BIRD) وصندوق النقد الدولي (F.M.I) . لقد مثلت هذه المجموعة دورا اساسيا بالنسبة الى البلدان النامية ، لانها وفرت لها قاعدة نظامية استطاعت ، انطلاقا منها ، ادراك مسلمات النظام القائم وحقائقه المؤكدة . والى هذه الدراسات استندت المقررات التي تبنتها المؤتمرات الوزارية التي عقدتها مجموعة فريق الـ /٧٧/ ، ومؤتمرات قمة بلدان عدم الانحياز ، واستوحت اهدافها (١) .

لقد تم تبني استراتيجية الخطة الانمائية العشرية الثانية سنة ( ١٩٧٠ ) . وبقطع النظر عن محدوديتها وهزالها ، تميزت هذهالستراتيجية بالاهمية لانها ، للمرة الاولى منذ التحليل الذي قدمته السيبال ، حاولت ان تقيم فهما اندماجيا للتطوير ، قائما على استراتيجية جامعة (٢) .

عدا هذه المبادىء الكبيرة ، لم يتحقق سوى شيء واقعي قليل حتى سنة (١٩٧٠) . منذ بداية السبعينات اخذ اطار العلاقات بين الشمال والجنوب يتبدل للاسباب الآتية :

١ ــ نجمت ميوعة عامة عن انهيار نظام (Bretton Woods) النقدي، وعن تدني سعر الدولار ، والتعديلات التي ادخلت على اقتصاديات دول الغرب الصناعية الكبرى .

٢ ــ في اطار ذاك الوضع ابرزت سلسلة مؤتمرات الامم المتحدة ، التي بدات بمؤتمر البيئة عام ( ١٩٧٢ ) ، وتتابعت عبر المؤتمرات الخاصةبالسكان والتغذية وقانون البحار ، فكرة ترابط المشاكل والحلول وتفاعلها المتبادل. وهكذا ظهر في مؤتمر ستوكهولم ، الذي انعقد سنة ( ١٩٧٢ ) ، وتناول موضوع الوسط البشري ، موقف البلدان النامية القائل بواقع التفاعل المتبادل بين البلدان ، والمشدد على ضرورة المحافظة على المصادر الطبيعية،

---

(١) بالنسبة الى اتفاقية الجزائر ، انظرLCNUCED، المستندOT/٣٨ . وبالنسبة الى بيان برنامج عمل ليما Lima ومبادئها ، انظر CNUCED ، المستند TO /١٤٣ . انظر ايضا الاعلان حول عدم الانحياز والتقدم الاقتصادي الذي تبنته قمة عدم الانحياز الثالثة المنعقدة في لوساكا . ( ١٩٧٠ ) .

(٢) استراتيجية الخطة العشرية للتطوير الدولي التي وضعتها الدورة الثانية للامم المتحدة . الجمعية العمومية ، القرار ٢٦٢٦ (٢٥) .

وضرورة ادارتها ادارة حكيمة من اجل رفاه سكان الكرة الارضية والاجيال القادمة .

٣ ـ اخيرا ، تحقق تقدم هام في مضمار ايديولوجيا الانماء . فطرحت للمناقشة من جديد فكرة التطور الافقي الذي يتعين على البلدان النامية ان تمر عبره ، وعلاوة على ذلك راح عدد انصار الفكرة القائلة « بالاعتماد اكثر على الذات » يزداد باطراد في بلدان العالم الثالث التي خاب املها بسبب النتائج العملية الحاصلة على مستوى التعاون الدولي ، حتى ان نوعية التطور اخذت مذاك فصاعدا تتقدم في الاهمية على فكرة تحقيق الاهداف الكمية . هكذا جرت ، خلال مؤتمر فونيكس ( Founex) ، محاولة اعادة تحديد مفهوم التطوير والفرق بينه وبين فكرة النماء . لكن ، حتى على هذا الصعيد ظلت هذه التغييرات مجرد تغييرات ذهنية محصورة ضمن نطاق الدوائر الضيقة نسبيا ، او انها لم تعن الا بالاحداث التي قلما يطالها تأثير العالم الثالث . لكن حدثين كبيرين وقعا عام ( ١٩٧٣ ) ، يمكن اعتبارهما مسؤولين ، الى حد بعيد ، عن الجدل الدائر حاليا حول( Noei ) (النظام الاقتصادي الدولي الجديد ) : قمة البلدان غير المنحازة الرابعة، التيعقدت في الجزائر في ايلول ـ سبتمبر، و « ازمة » الطاقة المزعومة التي حدثت في تشرين اول ـ اوكتوبر والتي ليست سوى اعادة نظر في اسعار البترول تشرين اول ( اوكتوبر ) والتي ليست سوى اعادة نظر في اسعار البترول بعد فترة طويلة في الهبوط الذي اصاب هذه الاسعار : وبالتالي بروز الـ (OPEC) كأداة قوية في ايدي البلدان المنتجة للبترول . وسنبحث ، على التوالي ، هذه النقاط المختلفة .

**أ ـ القمة الرابعة لبلدان عدم الانحياز**

لقد جاء مؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز بمثابة حصيلة مرحلة تجمعت خلالها البلدان غير المنحازة حول قاعدة محددة المعالم تتمحور حول التشهير بالنظام العالمي السائد ، وبلوغ برنامج عمل اقتصادي يهدف الى اقامة حوار ينطوي على قدر اقل من التفاوت مع البلدان الغنية .

وهكذا جاء في خطاب الافتتاح الذي القاه وزير خارجية الجزائر « ان مؤتمر القمة الرابع ، المنعقد في الجزائر ، يؤلف حصيلة مرحلة بحثتخلالها شعوبنا ، بعضها عن البعض الآخر ، زمنا طويلا قبل ان تلتقي ، وتتجمع

حول مثال مشترك من النضال ومن الكرامة في موقف المواجهة مع مستغليها . وشكل هذا المؤتمر ايضا نقطة الانطلاق لعهد جديد في اكثر من مجال ، كان من شأنه ان يستبدل مواجهات الماضي الاعتباطية غير المتكافئة، والمساومات والمبادرات من طرف واحد ، التي تقوم بها الدول الكبرى وحلفاؤها الغربيون ، بحوار عادل يهدف الى اقامة سلام حقيقي في العالم بالغاء مراكز التوتر والحرب الاستعمارية والاستغلال المزمن الذي حل بثروات مناطقنا، الطبيعية (١) .

كانت البلدان غير المنحازة مدعوة الى ان تجد بذاتها « الاشكال والوسائل الكفيلة بالدفاع عن مصالحها الحيوية ، وان تعتمد ، قبل كل شيء ، على قواها الخاصة » . يجب على كل جهد انمائي في بلدان عدم الانحياز ان ينطلق من مباشرة هذه البلدان السيطرة على مصادرها ، ومن اعتمادها سياسة تثمير هذه المصادر ، وذلك بالتعاون المتبادل مع البلدان النامية . فهكذا اذن ، خلصت بلدان عدم الانحياز ، في نهاية مؤتمر قمتها الرابع ، الى محاكمة العالم الذي قولبته البلدان الغنية محاكمة جذرية ، والى تأكيد عزمها على الانتقال الى الفعل من اجل الدفاع عن حقوق شعوبها بالتقدم والتطور .

### ب ـ تعديل اسعار البترول و « منظمة البلدان المصدرة للنفط »

من الناحية الشكلية ، ولدت الـ « OPEC » في نهاية المؤتمر الذي انعقد في بغداد ، في ايلول ـ سبتمبر ١٩٦٠ لمجابهة تخفيض الاسعار الذي قررته الشركات النفطية ، ( وكان قد جرى تخفيضان خلال ثمانية عشر شهرا ، بعد خمس سنوات من الاستقرار ) . منذ سنة ( ١٩٥٧ ) كان المجلس الاقتصادي الجامعة العربية قد قرر الدعوة الى مؤتمر بترولي عربي ، بغية اخراج بلدان الشرق الاوسط من سباتها . بالفعل ، انعقد المؤتمر الاول في القاهرة ، في شهر نيسان ـ ابريل في سنة ( ١٩٥٩ ) ، وشارك فيه مراقبون من ايران وفينيزويلا . وفي القاهرة بالذات ولدت فكرة خلق جهاز دائم مهمته تنسيق المسائل النفطية . ويتضمن مشروع الاتفاق النفطي بين الدول العربية، الذي اقر في آذار ـ مارس سنة (١٩٦٠) من قبل اللجنة الفرعية للمجلس

---

(١) تصريح السيد بوتفليقة . المجاهد ١/٨/ ( ١٩٧٥ ) .

الاقتصادي التابع للجامعة العربية ، والذي وضع كتمهيد للمؤتمر البترولي العربي الثاني ، بذرة منظمة الاوبيك (١) .

وكانت نتيجة تخفيض سعر البترول الخام ، الذي اعتمدته شركة S.O. of New Jersey ، التي تحول اسمها فيما بعد الى شركة ( Exxon ) ، اقامة منظمة الاوبيك في ايلول ـ سبتمبر من العام ( ١٩٦٠ ) .

سوف تنتظر الـ « OPEC » اجتماع مؤتمرها الثاني لتتجهز بقوانينها ؛ لكن من المفيد معرفة أن جميع مبادىء عمل الـ « OPEC » الاساسية وردت، قبل ذلك، في مقدمة المقررات المتخذة في بغداد، في ايلول ـ سبتمبر (١٩٦٠). نلاحظ فيها « ان البلدان الاعضاء تحقق عدة برامج تطويرية ضرورية ينبغي تمويلها ، بصورة اساسية ، من العائدات الناتجة عن صادراتها من البترول » ؛ ونقرأ في مكان لاحق من المقدمة « انه يجب على البلدان الاعضاء ان تعتمد اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية ، لتحقيق التوازن في موازناتها السنوية ... وان النفط مادة سائرة في طريق النفاد ، وينبغي تهيئة بدائل له ... وان جميع امم العالم مضطرة ، بغية المحافظة على مستوى حياتها وتحسينه ، ان تعتمد اعتمادا كاملا ، تقريبا ، على البترول كمصدر وحيد الطاقة ... وان كل تقلب في اسعار البترول يضر حتما في تحقيق البرامج التي اعتمدتها البلدان الاعضاء ، وينجم عنه خضات ، ليس فقط في اقتصاديات البلدان الاعضاء ، بل ايضا في اقتصاديات جميع الشعوب التي تستهلك النفط » .

على الصعيد الدولي ، اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع

---

(١) انظر : مصطفى السيد : « منظمة البلدان المصدرة للنفط » ، منشورات ( Lg0y ) باريس ( ١٩٦٧ ) .

كتابنا : عبد القادر سيد احمد : العالم العربي في زمن الفائضات النفطية . باريس ( Ismea ) ( ١٩٧٥ ) .

عبد الامير كبه : « OPEC » الماضي والحاضر ، منشورات مركز الابحاث النفطية ـ الاقتصادية . فيينا ، ( ١٩٧٤ ) .

ج ـ اموزيغار : تاريخ النفط ـ وقائع واوهام و Fair Play ، وزارة الخارجية صيف ( ١٩٧٣ ) .

للأمم المتحدة ، في ( ٣٠ ) حزيران ــ يونيو سنة ( ١٩٦٥ ) ، بمنظمة الاوبيك كهيئة دولية « نظرا لاهمية البترول في تطوير البلدان النامية اقتصاديا واجتماعيا » وطبقا لتوصية مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالتجارة والانماء التي ينبغي بموجبها ، « بالمنظمات الدولية التي تشكلها البلدان النامية ، التي هي المصدر الرئيسي للمواد الطبيعية غير ممكنة التجديد ، ان يعترف بها ، وان تلاقي تشجيعا يتيح لها الدفاع عن مصالحها . وخلال الستينات ناضلت الاوبيك بخصوص التخفيضات والضريبة المالية ( معدل الاتاوة الموحد الذي لا يحسم من الضريبة الخ ... ) وشهدت السنة الاولى من السبعينات حدثين هامين بالنسبة لاحداث ( ١٩٧٣ ) : الحادث الذي قطع ضخ النفط عبر البيب ــ لاين وعبر خطوط التابلاين في ايار ــ مايو ، وتخفيض الانتاج الذي فرضته في نيسان ــ ابريل من السنة نفسها الحكومة الثورية الليبية . واطلقت في مؤتمر الاوبيك « OPEC » المنعقد في حزيران ــ يونيو في الجزائر العاصمة الافكار المتعلقة بحدود التبادل ، وضرورة الحفاظ على النفط في « جوف الارض » ، بغية ايقاف تهافت قدرتها الشرائية والسلم المتحرك كمقدمة للتضخم . ويصل بنا المطاف الى عتبة العام ( ١٩٧١ ) ، بعد ان قررت منظمة الاوبيك في الشهر السابق، في مدينة كاراكاس ، القيام بحملة واسعة لتعميم معدل الضريبة ب (٥٥٪)، من اجل الاسعار المعلنة متناسبة مع اسعار اكثر الخامات امتيازا ، ومن اجل تحديد قواعد جديدة لعلاوات النوعية ، والغاء جميع الحسومات ، وخاصة من اجل الاسعار ، تبعا لتقلبات اسعار النقد . وادخلت اتفاقية طهران المعقودة في شباط ــ فبراير سنة ( ١٩٧١ ) ، لاول مرة ، تعديلات على اتفاقيات الامتياز ، وفي الحين نفسه كرست ، تاريخيا ، عملية المفاوضة الاجمالية مع ممثلي الشركات النفطية ، التي اصبح من المتوجب عليها ان تلتزم باسم مجموعة النفطيين . وحصلت بلدان المتوسط بدورها ، بتاريخ ٢ نيسان ــ ابريل التالي في مدينة طرابلس الغرب على معاهدة : استعيدت فيها المقررات المتخذة في طهران حول الضريبة المالية والتقييس ( اي ربط تبدلات سعر عنصر بتبدل سعر عنصر آخر يتخذ مرجعا وقياسا ) (١) .

---

(١) البنود الرئيسية لاتفاقية طهران هي الآتية :
- رفع معدل الضريبة من ٥٠ الى ٥٥ ٪ .
- زيادة الاسعار المعلنة بمقدار / ٣٥ / سنتيما للبرميل الواحد .
- زيادة الاسعار المعلنة من ٥ر٢ ٪ في السنة تحسبا للتضخم .

شملت مقتضيات هذه الاتفاقية مجموعة اعضاء الـ « OPEC » ، لكن الجزائر اممت، خلال تلك الفترة، ( ٥١ ٪ ) من آبار بترولها ، و ( ١٠٠ ٪ ) من مناجم غازها ووسائل نقلها . في شهر آب ــ اغسطس من العام ( ١٩٧١ ) ، ادى تدني سعر الدولار الى جعل منظمة الاوبيك الراغبة في حماية مكتسبات طهران وطرابلس الغرب تطلب اجراء مفاوضات جديدة تجري في جينيف ، والاتفاق على مراجعة فصلية مخصصة لاجراء حساب على معدلات قطع عملات تسعة من البلدان المصنعة . كما ان الانخفاض الثاني الذي طرأ على سعر الدولار في شباط سنة ( ١٩٧٣ ) ادى ، في ٢ حزيران ــ يونيو التالي ، الى اتفاق جنيف الجديد الذي تبنى صيغة تقييسية قائمة ، لا على اساس تسع عملات ، بل على اساس احدى عشرة .

بالمقابل ، كانت منظمة الـ « OPEC » قد اتخذت ، في تموز ــ يوليو سنة ( ١٩٧١ ) ، قرارا يقضي بأن تحصل البلدان الاعضاء على حصة من الامتيازات العاملة في اراضيها ، وذلك على غرار ما كانت الجزائر قد حققته قبل ذاك ببضعة اشهر . واجرى الشيخ اليماني محادثات طويلة باسم بلدان الخليج ( علما بأن التأميم الذي حصل سنة ( ١٩٥١ ) في ايران كان ما يزال ساري المفعول ، نظريا ) فأدت هذه المحادثات الى اتفاق وقع في نيويورك بتاريخ ٥ تشرين اول ــ اوكتوبر ، يقضي بان على الشركات صاحبة الامتيازات ان تتخلى في الاول من كانون الثاني ــ يناير ( ١٩٧٣ ) عن حصة تساوي ( ٢٥ ٪ ) من امتيازاتها ، وان تزداد هذه الحصة بمقدار ( ٥ ٪ ) كل سنة ، ابتداء من ( ١٩٧٨ ) حتى ( ١٩٨٢ ) . اثناء ذلك كان العراق قد امم ممتلكات ( شركة النفط العراقية ) في حزيران ــ يونيو من سنة ( ١٩٧٢ ) .

تسارع الارتفاع المستمر لاسعار السلع والخدمات في البلدان الغربية خلال صيف ( ١٩٧٣ ) ، وعندما ادركت البلدان المنتمية الى منظمة الاوبيك ان اتفاق جنيف الثاني عاجز عن ايقاف تدهور قدراتها الشرائية بالدولار ، تواعدت على الاجتماع في فيينا ، وفي الثامن من تشرين الاول ــ اوكتوبر كانت سوق النفط قد بدلت طبيعتها منذ بعض الوقت ، اذ تحولت من سوق مشترين الى سوق بائعين ، وذلك لدرجة ان الصفقات اصبحت تجري على صعيد ارفع من السعر المعلن بالنسبة الى بعض الخامات . ففي حين كانت البلدان المنتجة تطلب من عملائها ترفيعا في السعر بنسبة دولار ونصف فقط ، بغية مواجهة التضخم المتسارع ، عرضت الشركات حدا اقصى من

( ٢٥ ) سنتيما . فقررت بلدان الخليج ، امام استحالة الحوار ، وبصورة قاطعة ، بتاريخ ١٦ تشرين أول ــ اوكتوبر سنة ( ١٩٧٣ ) ، تعديل اسعار نفطها . فانتقل سعر برميل النفط الخام المسمى ( Arabian الخفيف ٣٤ درجة API ) ، من ( ٣،٠١١ ) دولارات الى ( ٥،١١٩ ) دولارات . ولحقت بالتيار بلدان اخرى منتجة للنفط : ليبيا في ١٩ تشرين اول ــ اوكتوبر ، ( من ( ٤،٦ ) الى ( ٨،٩٢ ) دولارات البرميل ) والجزائر . بعد ذلك بشهرين توالت عملية تعديل سعر النفط ، التي كانت قد توقفت منذ الحرب ، واكتسبت زخما جديدا اقر لها في مؤتمر طهران في ( ٢٢ ) و (٢٣) كانون الاول ــ ديسمبر من سنة ( ١٩٧٣ ) . فانتقل سعر الخام السعودي الخفيف الى ( ١١،٦٥ ) دولارا للبرميل . ورفع معدل الاتاوة فيما بعد ، حين سيرتفع سنة ( ١٩٧٤ ) ، من ( ١٢،٥ ) الى ( ١٤،٥ ٪ ) بقرار اتخذ في كيتو ، ومن ثم الى ( ١٦،٦٧ ٪ ) بقرار آخر متخذ في فيينا في ايلول ــ سبتمبر ، في حين كان معدل الضريبة ينتقل من ( ٥٥ ) الى ( ٦٥،٦٦ ٪ ) . وعلى صعيد المشاركة ، ادى رفض الجمعية الكويتية لاتفاقية نيويورك حول المشاركة الى ان تصبح الكويت اول بلد يوقع ، في نهاية شهر كانون الثاني ــ يناير من سنة ( ١٩٧٤ ) ، مع مساهمي شركة النفط الكويتية ، اتفاقية تعطيها الحق بـ ( ٦٠ ٪ ) كحصة شراكة من ممتلكات تلك الشركة . وانتزعت نيجيريا ، بدورها ، ( ٥٥ ٪ ) ، وفي مطلع ( ١٩٧٦ ) فرضت الكويت اشرافها الكامل على شركة النفط الكويتية ، وفي شهر تشرين الاول ــ اوكتوبر من السنة نفسها ، اقتدت بها امارة قطر .

من ناحية اخرى ، نظر الكثير من البلدان النامية الى المؤتمرات المنعقدة حول فكرة البيئة والسكان على انها نشاطات تهدف الى تحويل الانظار عن مشاكل التطوير الاساسية ، تلك المشاكل القائمة على اصعدة مبادلات التمويل والنقد . لذلك ازداد انزعاجها اكثر فاكثر من فكرة التطوير واسلوبه . فجاء مؤتمر الجزائر ، كما رأينا ، كتعبير عن هذا الاستياء ، اذ دعا هذا المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة الى عقد دورة خاصة تكون مكرسة لدرس مشاكل التنمية . وحاول مؤتمر القمة المذكور ان يرسم اطارا فكريا اساسيا ، وان يضع برنامج عمل بغية الوصول الى نظام اقتصادي دولي جديد .

كـان من شأن « الازمة النفطية » والحظر الناجـم عنها ، اللـذين استعرضناهما آنفا ، ان اضافا بعدا جديدا على العلاقات بـين الشمـال والجنوب . فلاول مرة شعرت البلدان المتطورة القوية بظرف تتخذ فيـه دول اخرى قرارات حيويـة بالنسـبة لمصالح الدول المتقدمـة . فتبينت البلدان النامية مدى فعالية المواقف الموحدة ، لا سيما وان هذه الاحـداث كانت تصب باتجاه الـدورة الخاصة التي عقدتهـا الجمعية العامة للامـم المتحدة حول موضوع المواد الاولية والتنمية (١) . وتمثل المقررات التـي اتخذت اثناء الدورة الخاصة السادسة ، القاعدة الشكلية لما سمي بالنظـام الاقتصادي الدولي الجديد (٢) . وارادت البلدان النامية ان تضيف عـلى البيان ، وعلى برنامج « العمل من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد »، اللذين تبنتهمـا تلك الدورة ، قانونـا ينظـم تصرفات الدول في علاقاتهـا الاقتصادية يكون له طابع معاهدة تنظم الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول، وذلك تلبية لما طالبت به (NUCED) الثالثة ، وما اعتمدته الجمعية العامـة في خريف ( ١٩٧٤ ) ( القرار ٣٢٨١ ـ التاسع والعشرون ) .

### ٢ ـ بيان دورة ايار ـ مايو (١٩٧٤) الاستثنائية السادسة ، وبرنامج عملها

يشير البيان في فقرته الثانية الى ان « النظام الاقتصادي الدولـي الحالي يتناقض مع تطور العلاقات السياسية والاقتصادية للعالم المعاصر . فقد اصيب الاقتصاد العالمي منذ ( ١٩٧٠ ) بسلسلة من الازمات العميقـة التي احدثت آثارا خطيرة ، لا سيما على البلدان النامية ، لان هذه الاخـيرة اجمالا اكثر تأثرا بالخضات الاقتصادية الخارجية . فالعالم النـامي يشكل اليوم قوة عظيمة لها اثرها في جميع مجالات النشاط الدولي . ويستوجب هذا التطور ذو الاتجاه الواحد الذي حققته علاقة القوى في العالم، مساهمة فعالة ، مليئة ومنصفة ، من قبل البلدان النامية ، في صياغة جميع القرارات التي تعني الجماعة الدولية ، وتطبيقها » .

ويقول البيان في مكان آخر : « ثمة صلة وثيقة بين ازدهـار البلدان المتطورة ونمو البلدان النامية وتطورها . . . فينبغي اذن للنظام الاقتصادي

---

(١) قرار الجمعية العامة ٣١٧٢ ( السابع والعشرون ) .
(٢) الامر الذي نجم عنه قرارا الجمعية العامة رقم ٣٢٠١ ( س ـ ستة ) والقرار ٣٢٠٢ ( س. ستة ) .

الدولي الجديد ان يبنى على احترام تام للمبادىء الآتية : (١) .

١ ـ ان يقوم بين جميع الدول الاعضاء في الهيئة الدولية اوسع تعاون ممكن قائم على العدالة ، من شانه ان يلغي الفروقات القائمة في العالم ويوفر الازدهار للجميع .

٢ ـ ان تساهم جميع البلدان مساهمة كاملة وواقعية قائمة على اسس عادلة في تسوية المشاكل الاقتصادية العالمية بما يؤاتي المصلحة المشتركة لجميع البلدان النامية ، مع الاهتمام الخاص بتبني اجراءات خاصة لصالح البلدان النامية الاقل تقدما ، والتي تفتقر الى شواطىء بحرية وجزر ، وكذلك لصالح البلدان النامية التي تتأثر كثيرا بالازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ، دون التغاضي عن مصالح البلدان النامية الاخرى .

٣ ـ السيادة الدائمة والتامة لكل دولة على مصادرها الطبيعية وعلى جميع نشاطاتها الاقتصادية . فمن اجل الحفاظ على هذه المصادر ، يحق لكل دولة ان تمارس اشرافا فعالا على هذه المصادر وعلى استثمارها بالوسائل الملائمة ... بما فيه حق التأميم ... لان هذا الحق يعبر عن سيادة الدولة الدائمة والتامة .

٤ ـ تنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاشراف عليها .

٥ ـ علاقات عادلة ومنصفة بين اسعار المواد والمنتوجات الاولية ، والسلع الصناعية نصف ـ الجاهزة ، التي تصدرها البلدان النامية ، من جهة ، وبين اسعار المواد والمنتوجات الاولية والسلع الصناعية ، ووسائل التجهيز ، والاجهزة التي تستوردها ، من جهة ثانية ، وذلك بغية تحسين حدود التبادل لصالح هذه البلدان .

٦ ـ تشجيع الدور الذي تستطيع جمعيات المنتجين ان تمثله ضمن اطار التعاون الدولي ، ولا سيما من اجل تحقيق اهدافها والاسهام في تنمية مستمرة للاقتصاد العالمي .

وتضمن برنامج العمل اللاحق عشرة عناوين لفصول مخصصة ، على

---

(١) مقتطفات من القرار ٣٢٠١ ( س. ستة ) .

التوالي ، للمشاكل التي تطرحها المواد الاولية ضمن اطار التجارة والتطوير، والنظام النقدي الدولي ، وتمويل التنمية ، والتصنيع ، وتحويل التقنيات، وتنظيم الشركات المتعددة الجنسية ، واطار شرعة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والتعاون بين البلدان النامية ، وممارسة السيادة الدائمة على المرافق الطبيعية الخ ...

وهكذا صيغت شرعة الدول بعد ذلك مباشرة ، وعرضت على الجمعية العامة للامم المتحدة في خريف ( ١٩٧٤ ) (١) . كانت جميع هذه الوثائق ، مع الاطار الفكري المتجسد فيها ، تمثل ، لاول مرة ، مجموعة كاملة تتضافر فيها عناصر مختلف المقررات الدولية ، وعدد من التوصيات التنفيذية، ومن القرارات المتخذة خلال السنوات السابقة . وعلاوة على ذلك اخذت بعين الاعتبار بعض العناصر الجديدة ، منها :

ـ صلة النفط الواضحة بمجموعة المشاكل المستوجبة الحل، والواردة في روزنامة العلاقات بين الشمال والجنوب ، وبروز منظمة الـ « OPEC » كاداة مساومة بيد العالم الثالث .

ـ التشديد على النظام الاقتصادي الدولي الجديد يعني ان النظام القديم قد اصبح باطلا .

ـ التشديد على السيادة الوطنية الدائمة على المرافق الطبيعية ، وحق التأميم بموجب قوانين وطنية ، الذي يعتبر بمثابة اساس كل عمل تقوم به البلدان النامية التي تستخدم امكانياتها الخاصة ، وبمثابة المبدأ الاساسي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه النقطة تنظيم عمليات الشركات العالمية عبر معاهدات وعبر عمل دولي.

ـ تقييس اسعار المنتوجات التي يصدرها العالم الثالث على اسعار المنتوجات الصناعية التي يستوردها .

ـ اشكال جديدة للتفاوض يعتمدها العالم الثالث مع البلدان المتطورة كجمعيات المنتجين .

---

(١) انظر القرار ٣٢٨١ ( ٢٩ ) .

لا غرابة في ان تكون هذه العناصر قد لاقت معارضة صارمة من قبل البلدان المتقدمة ، وان تكون قد ادت الى مشاكسة عنيفة ، بدل ان تلاقي اجماعا كاملا . فاذا كانت مقررات الدورة السادسة الخاصة قد قبلت دون اجراء تصويت عليها ، فهذا لا ينفي كون عدد من البلدان المتقدمة قد ابدت تحفظات كبيرة حيالها . كان واضحا لهذه البلدان ان برنامجا من هذا النوع من شأنه ـ اذا وضع موضع التنفيذ ـ ان يؤدي الى تبدلات جوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وكان هذا البرنامج يعني ، علاوة على ذلك، ان البلدان النامية تبتغي تقوية الصلات المؤسساتية فيما بينها ، كما برهن على ذلك مؤتمر البلدان النامية الذي انعقد في داكار سنة ( ١٩٧٥ ) ، والذي دارت ابحاثه حول مسألة المواد الاولية ، ذاك المؤتمر الذي ارسى قواعد الخطوط العريضة لعمل متناسق في مجال المواد الاساسية . وفي الاتجاه نفسه ، اتفق مؤتمر وزراء بلدان عدم الانحياز المنعقد في مدينة ليما على سلسلة من الاجراءات العملية من اجل استخدام رصيد التعاضد الهادف الى التطوير الاقتصادي والاجتماعي ، والرصيد الخاص بتمويل المخزونات المنظمة ، وهي اجهزة تقرر احداثها في قمة الجزائر (١) . ولقد سهل مثل منظمة الاوبيك والارصدة المختلفة التي اوجدتها هذه الاخيرة على اقامة عناصر من شأنها ان تؤدي الى « الاعتماد الذاتي » الجماعي التي اعلنت في الجزائر عام ( ١٩٧٣ ) .

تبدو المفاوضات بخصوص « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » (NOI) ضرورية اكثر فاكثر بالنسبة الى البلدان الصناعية ، لان « السياسة النفطية » تبدو لها خاضعة لقيود متزايدة ، ولان البلدان النامية تحتفظ بقدرتها على المساومة ، وتلح على معالجة المسائل المطروحة معالجة شاملة . في هذا الاطار انعقدت الدورة الخاصة السابعة من دورات الجمعية العامة للامم المتحدة .

لم تنجل مناقشات الدورة السابعة ونتائجها عن تغيير في المواقف المتعلقة بالاهداف الاقتصادية وبطرق استخدامها . وعلاوة على ذلك ، ابدت الدول المتطورة قبولها بمناقشة عدد كبير من المسائل والبحث عن

(١) بخصوص بيان داكار انظر الامم المتحدة / مستند E/Ac ٦/٦٢ . وبخصوص نتائج مؤتمر ليما انظر مستند A/ ١٠٢١٦ .

حلول ممكنة لها ، الامر الذي كانت ترفضه حتى ذاك الحين . ومن جهتها ابدت الدول النامية استعدادها لقبول نوع من التراتب بحسب الاولويات في بحث المسائل ، حفاظا على الاجماع الحاصل (١) وتفاديا للمسائل الحادة. بالرغم من ذلك شهدت الدورة عددا من الآراء المتباينة بين البلدان المصنعة ، وقد ساند بعضها مطالب العالم الثالث . لكن بعضها الآخر ، لا سيما البلدان الاقوى ، رفض الفكرة القائلة بأن العالم سائر في طريق اقامة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » . وظل الهدف ، بنظرها ، هو الحفاظ على المميزات الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الموروث عن فترة ما بعد الحرب . لهذا لا يمكنها القبول بمقاربة بنيوية شمولية للمسائل المطروحة ، بل تعتقد ان معالجة جزئية ، تواكبها اجراءات تعويضية تصاعدية هي الافضل . الا ان نوعا من الاجماع تحقق حول الفكرة القائلة بان الاقتصاد الدولي ، الذي توجهه السوق ، ينبغي تكييفه بمقتضى الظروف الجديدة ، وبنوع خاص ، جعله مؤاتيا لواقع بلدان العالم الثالث التي تعاني من عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان تجاه العلاقات الاقتصادية الدولية . يعني ذلك اعترافا لفظيا فقط ، في بعض الحالات ، بضرورة المفاوضة ، ولقد ادى هذا الاعتراف الشكلي الى التفاؤل الذي تجلى لدى اختتام الدورة السابعة ، والى الشعور بان سياسة التنمية يمكنها ان تعود الى الانطلاق من جديد بعد مضي عقد او اكثر .

لقد قررت الدورة السابعة ، علاوة على ذلك ، اعتماد عدد من الاجراءات الخاصة ، المعدة للمفاوضة في فترة لاحقة (٢) . ان لائحة هذه الاجراءات طويلة جدا ، فهي تستعيد النقاط الرئيسية الواردة في برنامج عمل الدورة السادسة الخاصة . ففي مضمار التجارة الدولية ورد انه

(١) من اجل الحصول على تفاصيل اكثر حول الدورة السابعة انظر : براميسلاف غوزوفيك وجون جيرارد روجي : « ابتكار النظام الاقتصادي الدولي الجديد : حلقة الاتصال والدورة السابعة الخاصة التي عقدتها الجمعية العمومية » التنظيم الدولي ربيع ( ١٩٧٦ ) ص ٣٠٩ ــ ٤٥ .

(٢) حول نتائج الدورة السابعة للجمعية العمومية انظر : القرار ٣٣٦٢ ( س ــ ٧ ) وحول نتائج تطبيق اجراءات الدورة السابعة ، انظر قرار الجمعية العمومية ٣٥٠٦ ( ٣٠ ) ، وحول الصلة بين مفاوضات باريس ومتابعة العملية في اطار الامم المتحدة ، انظر القرار ٣٥١٥ ( ٣٠ ) للجمعية العمومية ، وبيان ليما وبرنامج العمل من اجل التنمية الصناعية والتعاون الذي تم تبنيه خلال مؤتمر الـ( UNIDO ) الثاني . في آذار ــ مارس ( ١٩٧٥ ) .

« يجب اعتماد عمل معد ومتفق عليه لتسريع التنمية . وتنويع صادرات البلدان النامية من المواد الصناعية ومن المنتوجات المحولة ، او التي تلقت تحويلا نصفيا » . ويطلب ، علاوة على ذلك ، من « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء » الرابع ان يأخذ قرارات متعلقة بتحسين بنيات السوق في مجال المواد الاولية والمنتوجات التي تصدرها البلدان النامية ، بما فيها القرارات المتعلقة بالبرنامج الاندماجي » . ويحدد القرار ان بامكان القرارات ان تشمل « عملية تخزين دولي ملائم ، واشكالا اخرى من ترتيبات السوق ، بغية ضمان اسعار ثابتة ، متكافئة ومنصفة ، « للمنتوجات التي تصدرها البلدان النامية ، لاقامة التوازن بين العرض والطلب ، بما فيه الالتزامات المتعددة الجوانب ، ولآماد طويلة عندما يتيسر ذلك . . . وتسهيلات التمويل الدولي لتحقيق هذا التخزين ، وتحسين جوهري في التمويل الذي يعوض من تقلبات مداخيل التصدير . ويجب اعطاء الاولية لدراسة الخيارات المتاحة امام حماية القدرة الشرائية للبلدان النامية . وخول ذلك الامين العام « لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء » ، الذي اوكل اليه ايضا القيام بدراسة حول « النسبة بين اسعار المواد الاولية والمواد التي تصدرها البلدان النامية ، وسعرها النهائي الذي يشتريها به المستهلك ، لا سيما في البلدان المتطورة » .

لقد قيل بخصوص الحقل المالي ما يأتي : « تمنح البلدان النامية مساعدات مالية متساهلة بمثابة قروض ، وبشروط افضل ولآماد انسب ، بشكل متواصل ، وفي تواريخ معروفة سلفا ، وبنسب متزايدة ، وذلك بغية مساندة هذه البلدان على تحقيق برامجها الاقتصادية ذات الآماد الطويلة » . على كل حال يجب تحقيق هدف الـ ( ٧١و. ٪ ) من الانتاج الوطني الخام كحد ادنى للمساعدة الرسمية التي ينبغي على البلدان المتقدمة ان تقدمها لدعم التنمية . وتطالب القرارات ايضا بتحقيق الربط بين حقوق السحب من الصندوق الدولي ( D.T.S. ) والعون الرسمي المخصص للتنمية ، وتدعو الى انشاء رصيد ائتماني يتمول ، جزئيا ، من مبيعات الذهب التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ، من جهة ، ومن الاسهامات الطوعية التي تقوم بها الدول ، من جهة اخرى . ويزاد راسمال البنك العالمي من اجل زيادة المصادر المالية لصالح التطوير ، في الحين نفسه الذي طلب فيه من « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء » ان يدرس الدعوة الى مؤتمر يضم البلدان الكبيرة الدائنة والمدينة بغية تحديد وسائل وصيغ تخفيف العبء

الذي اصبح لا يطاق ، والناجم عن ديون البلدان النامية ، بدءا من حاجات تنميتها . واخيرا جاء في المطالب مطلب توفير المزيد من التسهيلات لتعامل البلدان النامية مع سوق الرساميل ، وتلفت الهيئة المختلطة ، التي شكلتها « الارصدة المالية » و « البنك الدولي » ، ان تنهي اعمالها حول هذه النقطة باسرع ما يمكن . ودعيت المنظمات المختصة ، التابعة للامم المتحدةولمؤسسات اخرى مرتبطة بها ، الى درس وسائل زيادة دفوقات المصادر الخاصة والعامة الى البلدان النامية . وفي هذا الاطار ، اعطي اهتمام خاص لدراسة « شركة استثمار دولية » ، ولتوسيع مدى انتشار راسمال المؤسسة المسماة « جمعية التمويل الدولية » ، واعادت الجمعية العمومية . الى الاذهان ، بالنسبة الى حقل التصنيع ، بيان مؤتمر ( ليما ) على الاصعدة الشاملة والاقليمية والدولية والقطاعية ، ضمن الـ( UNIDO ) (١) ، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، وبين البلدان النامية بعضها مع البعض الآخر ، التمكن من تحقيق الاهداف المحددة في حقل التصنيع ، بما فيه اعادة تنشيط قدرات البلدان النامية الانتاجية . ويتوجب على نظام التشاور المقترح ، الذي اوكل الى(UNIDO)( منظمة التطوير الصناعي التابعة للامم المتحدة ) ، ما يأتي :

١ ــ تطوير التعاون بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، بغية نشر المعلومات المتعلقة بمجالات الاولويات ، في مضمار التعاون الصناعي، والشكل الذي يمكن لهذا النوع من التعاون ان يتخذه .

٢ ــ يجب على البلدان المتطورة ــ عندما يكون ذلك ممكنا ــ ان تشجع شركاتها على المساهمة في مشاريع الاستثمار في اطار مخططات التنمية وبرامجها التي تضعها البلدان النامية ، وذلك طبقا للقوانين والنظم المرعية في هذه البلدان .

اخيرا ، وفي مضمار الاغذية ، ينبغي على مجلس التغذية العالمي ، وعلى سائر المؤسسات الاخرى المعنية ، ان تحدد بالاتفاق فيما بينها ، حجم المخزونات من الحبوب التي يجب توفرها ، بغية اقامة اتفاق دولي حول الضمانة الغذائية العالمية . لقد فتحت الطريق اذن امام تحقيق المبدأ الخامس من المبادىء الاولى ( لمنظمة التطوير الصناعي ، التابعة للامم

---

(١) منظمة التطوير الصناعي التابعة للامم المتحدة .

المتحدة ) . ذاك المبدأ الذي كان قد اعلن بوضوح ، ضرورة ايجاد « نظام اقتصادي جديد ، انطلاقا من تقسيم جديد ومدروس للعمل » ، وهو مبدأ يستوحي المادة الثامنة من شرعة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهو الذي اشترط « واجب الدول في الاسهام لاقامة علاقات اقتصادية دولية اكثر عقلانية واكثر انصافا ، ولتشجيع التحولات البنيوية الهادفة الى بناء اقتصاد عالمي متوازن يلبي حاجات جميع الشعوب ، ويتجاوب معمصالحها، لا سيما شعوب البلدان النامية .

اذا كان هذا الاعلان الاخير ، والاعلانات الصادرة عن الدورة الخاصة السادسة ، ومقررات الدورة السابعة ، قد لاقت تجاوبا لدى الراي العام العالمي . اكثر مما لاقاه مبدأ « منظمة التطوير الصناعي التابعة للامم المتحدة » الاولى ، فذلك لان الاحداث النفطية كانت ، خلال الفترة السابقة، قد اكدت الترابط الوثيق بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، واعطت، بنفس الفعل ، دفعة جديدة للمناقشات حول توزيع النشاط الاقتصادي في العالم توزيعا اكثر توازنا .

### ٣ — مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي او المؤتمر من اجل « الحوار بين الشمال والجنوب » : الاعدادات

بعد قليل من تعديل اسعار البترول ، وفي قمة الخوف من ازمة عالمية يبعثها التضخم وفوضى النظام النقدي الدولي ، قامت الدولة الفرنسية ، وبموازاة المبادرة الجزائرية ، بالدعوة للدورة الخاصة السادسة للامم المتحدة ، فاقترحت بلسان ميشال جوبير وزير الخارجية آنذاك ، مؤتمرا عالميا للطاقة تحت اشراف الامم المتحدة . اجابت الولايات المتحدة ، بعد شهر من توجيه الدعوة الفرنسية ، بتشكيل وكالة دولية للطاقة (A.I.E.) . تشكلت هذه الوكالة خصيصا لتكون جزءا هاما مما دعي ، وبصورة مبالغ فيها ، « باتفاقية الدول المصدرة للنفط (Cartel de l'OPEC) ومن بين الدول المتقدمة ، رفضت فرنسا وحدها آنذاك ان تشترك في العملية . وبعد بضعة اسابيع من هذه العملية ، تبنت الدورة السادسة المذكورة برنامج العمل والاعلان من اجل تأسيس « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ( N.O.E.I. ) والخروج من هذا المأزق ، عرض الشيخ اليماني في جينيف، وفي نفس الوقت ، بان تجتمع عشر دول لتناقش هذه المواضيع : اربعة

بلدان من منظمة الاوبيك ( العربية السعودية ، والجزائر ، وايران ، وفينزويلا ) وثلاثة بلدان مصنعة ( الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة واليابان ) وثلاثة بلدان نامية ومستوردة للبترول ( البرازيل والهند وزائير ) .

وهنا ، كان على الرئيس جيسكار ديستان ان يعتمد هذه اللائحة عندما اعلن ، في نهاية عام ( ١٩٧٤ ) ، بان فرنسا تسعى في نهاية الفصل الاول من السنة ( ١٩٧٥ ) لجمع الدول العشر لتناقش في مؤتمر فيما بينها المواضيع والاساليب المتعلقة بالطاقة . هذا المؤتمر ، دعي اليه ، بالفعل بعد بضعة اشهر ، ولاقت فكرته استحسانا وتجاوبا لدى الاغلبية ، لكن عاصمتين ابدتا حذرهما وتخوفهما .

غير ان هنري كيسينجر ومساعده اندرز ، نائب سكرتير الدولة ، كانا قد اجابا، وبصورة جازمة ، في تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٧٤)، بأن الولايات المتحدة مهتمة فعلا بتضامن العالم الغربي الوثيق في وجه « اتفاقية الدول المصدرة للنفط » . لذلك فان الاعمال الاولية للولايات المتحدة لا تكون الا على اساس : الحفاظ على الطاقة ، والبحث عن مصادر بديلة ، وباسعار مغرية ، كما اضاف كيسينجر الى هذه الاعمال الاولية واضعا نصب عينيه هدفا استراتيجيا هو توزيع مصادر هذه الطاقة في وقت الازمات، والعودة الى شبكة من الضمانات النقدية لمساعدة البلدان الصناعية الاكثر تأثرا في حال ازمات الطاقة. اما بخصوص مؤتمر المارتينيك (١٤ـ١٦ كانون الاول ـ ديسمبر) ، فان المفاوضات التي جرت بين الرئيس ديستان والرئيس فورد، قد ادت الى التفاهم اذ ان الرئيس فورد الف فكرة الحوار مع منتجي البترول ، شرط ان يكون التضامن بين البلدان الصناعية اشد وثوقا . وبعد بضعة ايام ، اي في بداية السنة (١٩٧٥) ، ذكر كيسينجر في مقابلة نشرت في « بيزنس ويك » ، خلال محاضرة في ( نادي الصحافة الدولي ) بأن الولايات المتحدة ترغب ، قبل اي شيء آخر ، بمناقشة اسعار البترول ، وان تحظى باحتياطي منتظم منه ، واعطى كيسينجر شعورا بقبول الافكار الفرنسية حول الحوار ، مع بقائه متأرجحا بين الاخذ والرد .

لكنه، بعد مقابلته للرئيس ديستان في ١٨ شباط ـ فبراير (١٩٧٥)، عاد فذكر لوكالة الطاقة الدولية، في ٢ آذار ـ مارس (١٩٧٥)، بأن الولايات المتحدة تطلب اتفاقا مسبقا بين الدول المصنعة واسعارا رخيصة للبترول . اما على

الصعيد الاوروبي فقد اخذت على عاتقها بان المجموعة تقبل لائحة الشيخ اليماني ، والمواضيع التي اقترحتها فرنسا . حتى اذا جاء العاشر والحادي عشر من آذار ( ١٩٧٥ ) ، كان رؤساء الدول والحكومات المعنية قد نسقوا تنسيقا كاملا بين دول المجموعة الاوروبية من اجل الاجتماع التمهيدي المنتظر .

ولهذا لم تكن جميع العقبات قد ذللت بعد ، فمن جهة دول العالم الثالث ــ فمنذ ٢٤ كانون الثاني ــ يناير ، كان وزراء منظمة الاوبيك قد قبلوا ، مبدئيا ، المؤتمر المذكور ، ولكنهم كانوا يطلبون بالحاح الا تقتصر المناقشات على موضوع الطاقة وحدها ، بل تتعداها ، وتناقش ، بالمقابل ، مسألة المواد الاولية ، والتنمية في خط واضح للدورة السادسة الخاصة للامم المتحدة . هذه الافكار كانت قد طرحت في دكار عاصمة السنغال ، من (٣) الى (٨) شباط ــ فبراير ، وخلال اجتماع لـ (٦٨) دولة من دول عدم الانحياز لمعالجة مشكلة المواد الاولية . وهكذا اخيرا . فان رؤساء دول الاوبيك المجتمعين في الجزائر في ( ٥ و ٦ ) مارس ، اعلنوا رغبتهم في الحوار ، ولكنهم في الوقت نفسه ، اعربوا عن اهتمامهم ، بألا تقتصر مناقشة المؤتمر على الموضوع الذي يهم الغرب ، وهو موضوع البترول . . .

وهذا ما حدا بالرئيس ديستان ان يعلن في خطاب القاه في بانغي ، عاصمة جمهورية افريقيا الوسطى . بأنه يأخذ على عاتقه مسألة التخفيف من مخاوف العالم الثالث ، هذا العالم الذي يخشى ان تقتصر مناقشات المؤتمر على البترول وحده . هذا ما اعلنه الرئيس ديستان ، مصرا على الطابع العام والشامل للحوار ، مصرحا بأنه من الواجب ان يعمل من الآن فصاعدا ، لبناء نظام دولي جديد عادل ومفيد للجميع . ولكن عندما اعلنت فرنسا دعوتها هذه . لم تكن آنذاك قد نوهت بأن المؤتمر سيكون حول الطاقة ومسائل العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتعلق بها » .

وهكذا ، وبهذا الغموض لمواقف الدول المتقدمة ، جرى اجتماع ممثليها التمهيدي في (٧) نيسان ــ ابريل . وكانت النتيجة الوحيدة المتوقعة اتفاقا حول توسيع اعمال المؤتمر وعدد المشتركين فيه بحيث يشمل (٢٧) دولة ( ١٩ من الدول النامية ، و ٨ دول مصنعة ) . ولكن المواضيع الاساسية بقيت هي هي .

ولكن ما هو الاسم الذي سيعطى للمؤتمر ؟

لقد كان من الواضح جيدا بالا يكون لهذا المؤتمر نفس التفسيربالنسبة لجميع الدول . فالدول النامية قبلت بأن يكون موضوع الطاقة مستقلا . ولكن على قدم المساواة مع موضوع المواد الاولية . وقضية التنمية ـ غير ان هذا الاقتراح لا يناسب الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة (١) . وحتى ذاك الوقت كان الموقف بمجمله ما يزال مجمدا لدرجة ان الكثيرين استنتجوا ان المؤتمر ولد ميتا .

وفي نهاية نيسان اقترحت بريطانيا في كينغستون ( عاصمة جاميكا ). على بلدان الكومنولث المجتمعة ، دراسة امكانيات تجميد اسعار المواد الاولية . وعاد هنري كيسنجر من جهته وطرح المواضيع ذاتها، ولكن بشكل آخر ، في خطابه الشهير الذي القاه في كنساس سيتي . وبتعبير آخر ، اي في غضون بضعة اسابيع من فشل الاجتماع التمهيدي الاول ، اعاد اهم معارضي التسوية النظر في مواقفهم . بعد ذلك تسارعت الامور ، ففي نهاية شهر ايار ـ مايو، وبعد اجتماع للوكالة الدولية للطاقة واجتماع وزاري « لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية » في باريس ، عادت البلدان المصنعة وقبلت بمبدأ المؤتمر الداعي لمناقشة المواضيع الآنفة الذكر ، اي مواضيع الطاقة ، والمواد الاولية والتنمية ، ولكن في لجان ثلاث . واقترحت الوكالة الدولية للطاقة في (٣) تموز ـ يوليو بأن تكون اللجان الثلاث ذات اهمية متساوية . وهذا ما اكده كيسينجر في (١٠) تموز ـ يوليو في باريس . كما ان المجلس الاقتصادي الاوروبي ، في بروكسل ، أثبت في ( ١٧ ) من الشهر ذاته بأن عدد المشتركين في المؤتمر سيكون ( ٢٧ ) مشتركا . غير ان الاقتراحات الاولى للمجموعة الاوروبية اقرت في ( ٢٢ ) من هذا الشهر .

وبعد قمة هلسنكي ـ واجتماع فورد وديستان اثناءها ، علم بان العربية السعودية ترغب رغبة اكيدة بانشاء لجنة رابعة تهتم بالمسائل النقدية ، وستلبى رغبة السعودية هذه ، في الاقتراحات العتيدة الموسعة وبأسلوب تفصيلي ، هذا الاقتراح الرغبة من قبل السعودية ، ارسلته فرنسا بعدئذ الى المشتركين العشرة ، حيث ستضع بعد ملاحظاتهم ، وبصورة عملية ، مشروعا ونصا مقبولين من الجميع ، وفي ( ١٥ ) ايلول ـ سبتمبر وجهت الدعوات لاجتماع تحضيري ثان .

---

(١) N.B ، بونارباربو : مؤتمر الشمال والجنوب ، عملية دبلوماسية ناجحة او حوار متواصل مجلة الدفاع الوطني ـ آذار ـ ١٩٧٦ ) ص ٤٣ ـ ٥٥ .

في هذا الوقت حدث ما لم يكن متوقعا ، ونقصد التحول في مجرى سياسة الولايات المتحدة ، هذا التحول الذي لخصه الدكتور كيسنجر في خطابه خلال الدورة السابعة الخاصة للامم المتحدة . هذا ومع بقائهم متحفظين حيال مفهوم « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » . وان يكن على شيء من الغموض ، فان الاميركيين لم يتوانوا عن اقتراح انشاء مركز او مؤسسة للمساعدة من عشرة مليارات دولار ، وتأسيس نظام تخزين عالمي للحبوب ( القمح ) بنسبة ( ٣٠ ) مليون طن ، واجراءات مختلفة لتشجيع صادرات واستثمار البلدان الفقيرة ، ولاعطاء الدليل القاطع على اعتدال اقتصادي كبير قررت منظمة الاوبيك في فيينا في ( ٢٨ ) ايلول ـ سبتمبر ، بألا تزيد سعر المواد الخام الا ( ١٠ ٪ ) فقط ...

لقد كشف النقاب عن هذا الابهام خلال اعمال المؤتمر ، الامر الذي ادى، خلال الاجتماعالتحضيريالثانيالذيعقد من (١٣) الى(١٥) تشرين‌اول ـ اوكتوبر، الى وضع النقاط على الحروف لمجمل اواليات المؤتمر المقبل : تأسيس واعمال اللجان، رئاسة هذه اللجان، والمراقبون. اصرتبلدانالعالم الثالث بصوت الجزائر على ان تكون مهمة اللجان مفصلة اكثر . غير ان الدول المتقدمة ابدت استياءها ، لانها لا تريد ان تتمكن هذه اللجان من التحكم بنتائج اعمال المؤتمر . ولحل هذا الالتباس المقصود اعتمد بأن تكون جميع المسائل قابلة للطرح على بساط البحث . وهكذا قدمت لوائح عديدة من قبل دول نامية سبع ، ومن قبل الولايات المتحدة . كانت البلدان النامية قد طلبت عددا كبيرا من الضمانات الاقتصادية ، فرفضت الدول الصناعية ، غير ان بريطانيا قبلت اخيرا بالتخلي عن رغبتها في ان تمثل تمثيلا مستقلا .

اخيرا انتهت هذه السلسلة من المفاوضات باجتماع وزاري في باريس من ( ١٦ ) الى ( ١٨ ) كانون اول ـ ديسمبر برئاسة كندا وفنزويلا ، وتم تأليف اللجان الاربع ، ووضعت روزنامة العمل ، كما اعدت لائحةالمراقبين، واعتمد بان يقدم تقرير الى الجمعية العامة للامم المتحدة . وهكذا حددت في ١١ شباط ـ فبراير ( ١٩٧٦ ) ، بداية اعمال هذه اللجان .

غاب الاتحاد السوفياتي وبلدان المعسكر الاشتراكي عن النقاش الكبير حول « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ، اما تهربا كما حدث اثناء الدورات الخاصة في سنتي ( ٧٤ و ٧٥ ) المخصصة لبحث المشاكل

الاقتصادية الدولية ، او لعدم تلقي الدعوة للحضور ، كما حدث أبان مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي .

تجد النظرة السوفياتية للعالم مدلولها ، امام هكذا مؤتمر ، في الفكرة التي وضحها لينين سنة ( ١٩٢١ ) ، والتي تضع مبدأ المنافسة الحادة بين الراسماليين والاشتراكيين . لذلك فالعالم اليوم عالمان ، وان كان المنطق السوفياتي الحالي لا ينكر الفرق الحاصل بين الدول المتقدمة صناعيا والدول غير المتقدمة ، لانه ينظر الى العالم نظرة اقتصادية ، ولكن من زاوية اخرى ، مقسما اياه الى شمال غني وجنوب فقير ، كما اعلن السيدبريجنيف في رسالته الموجهة الى قمة الجزائر لدول عدم الانحياز . وانطلاقا من التحليل السوفياتي القائل : بأن التخلف او الفقر ، انما هو نتيجة استعمار طويل ، اي نتيجة للامبريالية ، ويعتقد الاتحاد السوفياتي بأن الخط الصحيح لتقسيم العالم هو الخط الذي يقسمه الى عالم راسمالي وآخر اشتراكي (١) .

فجميع التصريحات السوفياتية كانت جازمة بهذا الخصوص . فموفد الاتحاد السوفياتي الى الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة ، أيلول ــ سبتمبر ( ١٩٧٥ ) ذكر بهذا الصدد قائلا : « نحن لن نقبل بتاتا ، لا نظريا ولا عمليا ، هذه المفاهيم الخاطئة لتقسيم العالم الى بلدان فقيرة وأخرى غنية ، أو بلدان شمالية وأخرى جنوبية ، بحيث توضع البلدان الاشتراكية على قدم المساواة مع البلدان الراسمالية المتقدمة ، هذه البلدان التي امتصت الثروات الطائلة من تلك التي كانت ، ولقرون طويلة ، تحت السيطرة الاستعمارية . فالاتحاد السوفياتي لن يتحمل اية مسؤولية للتخلف الاقتصادي في الدول النامية ، وليس مسؤولا في شيء ايضا عن أوضاعها الحالية المزرية ، أمام صعوبة الازمة الاقتصادية الراسمالية الدولية ... وحدهم هم الذين وضعوا انفسهم في موقف عدائي متطرف للسوفيات ... يريدون الان أن يمحوا مرحلة طويلة من الاستثمار والنهب الاستعماريين ... و (يستطيعون) ايضا ان يبحثوا عن الطريقة التييحملون غيرهم بها مسؤولية الموقف الاقتصادي الكارثة . هذا الموقف الذي سيحمل الى هؤلاء الذين لا دخل لهم فيه ...

---

(١) جان ــ ماري دوبوياس : ( الاتحاد السوفياتي والمحادثات حول نظام اقتصادي دولي جديد ... مجلة الدفاع الوطني .. نيسان ٧٦ ) ــ ص ٤٧ ــ ٥٤ .

.. ولعدة أسباب ايديولوجية واقتصادية وسياسية ، فان الاتحاد السوفياتي لن يستطيع القبول بمفهوم الشمال والجنوب ، لانه بمجرد القبول به يكون قد أثنى اخلاقيا وسياسيا على الحركة الاستعمارية ، ويعني هذا بدقة ملموسة أن الاتحاد السوفياتي يتقاسم مسؤولية التخلف مع غيره من الدول وبالتالي مسؤولية المساعدة الاقتصادية للبلدان الفقيرة . كما أنه كان من الصعب بأن يعلن أن مصالحه تتفق مع مصالح العالم الثالث ، حيث ان ادارة هذا العالم تنازعه عليها الصين الاشتراكية والنامية . وكما نعلم ، فبكين توزع العالم الى قوى ثلاث : القوى الجبارةوالبلدان الصناعية والدول النامية ، وتتمنى تناسقا اقتصاديا متكاملا بين المجموعتين الاخيرتين ، لترفعا عنهما هيمنة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيتم عزل هاتين القوتين . اذن ، من هذه الزاوية فقط اثنت بكين على فكرة الحوار بين الشمال والجنوب . ولكنه ، من الضروري القول بان الاتحاد السوفياتي لم يقنع البلدان النامية . بالعكس ، ففكرة المسؤولية المشتركة بين البلدان المصنعة ( راسمالية كانت ام اشتراكية ) في المساعدة على التنمية ، وبالتالي مفهوم الشمال والجنوب ، وجدت صداها الواسع في البلدان النامية (١) . وهكذا فان جهود الاتحاد السوفياتي لدعم موقفه في القمة الرابعة لدول عدم الانحياز في الجزائر ، كانت عرضة للفشل. ولم تأخذ التوصية النهائية بفكرة تقسيم العالم الى فقراء واغنياء فحسب ، بل انها لم تراع قط البلدان الاشتراكية ، حيث يقرأ : « ان تطور الموقف الدولي نحو الانفراج بين البلدان الراسمالية والاشتراكية لن يكون له الا تأثيرات محدودة على التعاون الدولي للتنمية . وبالعكس ، فان المؤتمر يلمس اتجاها بارزا نحو تقوية التكامل الاقتصادي للدول المتقدمة ، والى تقوية وتثبيت مجموعاتها الاقتصادية . وتنتظم الدول المتقدمة هذه ، فيما بينها ، في تعاون وثيق مهملة ، في كثير من الحالات ، المصالح المهمة للبلدان النامية .

وبسبب ذلك ساند الاتحاد السوفياتي ، بشكل صريح ، مطالب العالم الثالث ، لانه يأخذ موقفا سياسيا معينا ، متجنبا في اغلب الاحيان

(١) خلال المؤتمر الثاني للبلدان النامية، من اجل التنمية الاقتصادية (CNUCED المنعقد في نيودلهي ( ١٩٦٨ ) طرح اقتراح بتحويل ١٠ ٪ من مدخول البلدان المصنعة ـ راسمالية واشتراكية ـ تخصص للتعويض عن الخسائر اللاحقة بالبلدان النامية من جراء التبادل التجاري . رفضت موسكو هذا الاقتراح لانها ترى فيه تعميما لمفهوم الشمال والجنوب .

المناقشات عندما تطرح المواضيع بشكل حسي ، كما اعطى دليلا على ذلك في الدورة السابعة للمؤتمر العام لدول العالم الثالث التابع للامم المتحدة . هذا المؤتمر الرابع لـ( NUCED ) المنعقد في نيروبي، عاصمة كينيا في ايار–مايو (١٩٧٦) . وبالفعل فان كان الاتحاد السوفياتي يرفض، لاسباب ايديولوجية، مفهوم الشمال والجنوب فانما هو متحفظ جدا حيال المطالب الوافعية والمفاهيم الاخرى ، خاصة عندما تصبح هذه المطالب والمفاهيم مرتبطة بقوانين قابلة للتنفيذ ، اذ يخشى ان تؤدي المفاهيم الى التزامات يجبر عليها، ولا يريد القبول بها ، فتفرض عليه فرضا .

والحقيقة ، فالمصالح الاقتصادية للاتحاد السوفياتي هي مع الغرب اكثر مما هي مع الجنوب وسياسة الانفراج تكون نتائجها في تقوية التعاون بين الشرق والغرب . هذا مما يقوي الترابط بين النظامين الاقتصاديين الشرقي والغربي ، لان اي ضعف يصيب الراسمالية الغربية ليس الا وله اثره على الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاوروبية الاخرى (١) .

وبالعكس ، فكل شيء يحمل على الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي المرتهن الى حد ما بالغرب، ولكي يحافظ على نمط نموه الاقتصادي، يحاول الا يغير في نهجه الاوروبي . لذلك فالاقترحات السوفياتية الحالية تتجه الى فتح ملف المفاوضات بين كتلتي (CAEM) و ( C E E ) اي ان الاقتراحات السوفياتية بين الدول الشرقية والسوق الاوروبية انما هي ايحاء بالاهمية القصوى التي يعول عليها الاتحاد السوفياتي لتعاونه مع الغرب اقتصاديا . .

وهكذا يبدو متقبلا للحوار بين الشرق والغرب . فمن الصعب على الاتحاد السوفياتي ان يتجاهل الحوار بين الشمال والجنوب ، وذلك على الاقل لانه اصبح المنتج الاول للبترول في العالم ، والذي يصدر أكثر من ( ١٥ ٪ ) من الطاقة ، وينتج ويشترك بأكثر من ( ٢٥ ٪ ) من السوق العالمية للمطاط ــ هذا عدا عن الاخشاب وغيرها من المواد الاولية .

---

(١) الديون الضخمة هي حوالي ٢٠ مليار دولار سنة ( ١٩٧٦ ) . والصعوبة الحالية لكيفية الدفع ، بين جميع البلدان الاشتراكية ، دليل على هذه العلاقة والتاثير المتبادل .

حسن ابو يوسف الكويتي

# ثالثا :

# اعمال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي

ان الاتفاقية المعقودة بين الفرقاء في شباط ـ فبراير في العام (١٩٧٦) والهادفة الى البدء باعمال اللجان ، ابقت في الظل عددا من المشاكل التي لم تحل ، والمتعلقة بموضوعات النقاش وباسلوب مناقشتها بالذات . يمكن التأكد من ذلك من خلال تباين اللائحتين المقدمتين من فريقي الكتلتين أثناء الاجتماع التحضيري المنعقد في تشرين اول ـ اوكتوبر ( ١٩٧٥ ) .

**المستندات التي قدمتها الجزائر والمملكة العربية السعودية والبرازيل والهند وايران وفينزويلا وزائير بخصوص المسائل التي يتوجب على اللجان دراستها :**

**١ ـ لجنة الطاقة**

درس تطوير وشروط عرض الطاقة الهيدروكاربورية والمصادر الاخرى ، وطلبها ، بما في ذلك حماية قدرة الشراء تبعا لريع تصدير الطاقة .

**لائحة المسائل المتوجبة الدراسة من قبل اللجان التي اقترحتها الولايات المتحدة الاميركية :**

**١ ـ لجنة الطاقة**

أ ـ اسعار النفط وعلاقتها بعرض الطاقة وطلبها على الامد البعيد ومع التقدم الاقتصادي العالمي .

ب ـ ضمانة التزود واسواق البترول ومشتقاته .

ج ـ التعاون بين البلدان المتطورة والبلدان النامية بغية تيسير زيادة التزود بالطاقة .

٢ ــ لجنة المواد الاولية :

عليها ان تدرس : تطور وشروط عرض المواد الاولية تجاه حاجات تطور البلدان النامية ، **بما فيه اعادة** تقييم وحماية قدرة الشراء ، وريع صادرات البلدان النامية .

٢ ــ لجنة المواد الاولية :

أ ــ الوصول الى الموارد واسواق المواد **الاولية** .

ب ــ مشاكل استقرار التصدير وريعه .

ج ــ توسيع تجارة التصدير وتنوعها .

د ــ نمو التزود **الطويل الامد** بالمواد الاولية بواسطة استخدام رساميل واساليب **ادارية مبتكرة** وتقنيات في ظل احترام متبادل لموجبات **الاتفاقيات** .

هـ ــ تحسين سير عمل اسواق المنتوجات واستقرارها ، **بما فيها** المنتوجات الغذائية حالة فحالة .

٣ ــ لجنة التنمية :

عليها ان تدرس التجارة ( النفاذ الى اسواق منتوجات البلدان النامية الخ ) ، تسريع التصنيع ، نقل التقنيات ، تطوير الزراعة ، تطوير البنيات التحتية ، مشاكل التزود بالمنتوجات الغذائية وبالاسمدة ( اهتمام خاص بتحديد اجراءات كفيلة بأن تؤمن للبلدان النامية تزويدا كافيا من المواد الغذائية ومن الاسمدة بأسعار معقولة ) ، ان تعالج باصرار خاص الصعوبات الكبيرة التي يخلقها الوضع الاقتصادي الحالي بالنسبة الى البلدان الاكثر تأذيا ، وضرورة زيادة المساعدة الحالية لتلبية الحاجات الملحة لهذه البلدان.

٣ ــ لجنة التطوير :

أ ــ المشاكل الناجمة عن عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية ، لا سيما تلك التي تشكو عجزا خطيرا .

ب ــ المساعدة المالية ، والترتيبات التي تتيح نقل التقنيات والاستثمارات الدولية والنفاذ الى سوق الرساميل بغية تسريع تنمية البلدان النامية .

ج ــ رفع مستوى **الانتاج الزراعي والغذائي لا سيما بواسطة** زيادة القدرة على الانتاج الغذائي في العالم ، خاصة في البلدان النامية ، وبواسطة معونة غذائية .

د ــ رفع مستوى التطور بواسطة توسيع امكانيات المبادلات التجارية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية .

هـ ــ السياسات الهادفة الى تيسير نمو صناعي سريع .

**٤ ـ لجنة الشؤون المالية :**

عليها ان تدرس : المظاهر الملائمة للمشاكل النقدية الدولية، والتعاون، والتوظيفات المالية ، وانسياب الرساميل والاستثمارات في البلدان المصنعة ، بما فيه مشكلات الاستثمار الطويل الامد ، وحماية القيمة الحقيقية للثروات المالية ، ومشاكل الاسواق المالية الدولية .

**٤ ـ لجنة الشؤون المالية :**

المسائل المالية المتعلقة بأعمال اللجان الاخرى ، مثلا :

**١ ـ الطاقة :**

ـ التأثيرات المالية الناجمة عن اسعار الطاقة .

ـ شروط الاستثمارات الدولية، بما فيها توظيف الارصدة الفائضة الناجمة عن بيع النفط .

**٢ ـ المواد الاولية :**

ـ التأثيرات المالية الناجمة عن التدابير المتعلقة بالمنتوجات الاساسية .

ـ تثبيت ايرادات الصادرات .

**٣ ـ التطوير :**

ـ تمويل مشاريع الاستثمار في البلدان النامية .

ـ تمويل المستوردات الغذائية للبلدان النامية ولزيادة الانتاج الزراعي .

ـ العلاجات الواجب اعتمادها في حالة عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية .

لدى قراءة هاتين اللائحتين نرى فورا ان الولايات المتحدة تريد من المؤتمر ان يركز اعماله ، بصورة اساسية ، على سعر النفط وعلى تاثيرات هذا السعر على موازين المدفوعات ــ ومن بينها موازين البلدان النامية ــ وعلى ضمانة التزود بالمواد الاولية ، ومن ضمنها الهيدروكاربونات . لقد وردت فكرة « تثبيت » اسعار المنتوجات الاساسية ــ لا فكرة اعادة تقييم هذه الاسعار ــ في حين ان تهيئة اسواق المنتوجات لن تتم الا كنتيجة دراسة كل حالة بمفردها .

بالمقابل ، تشدد البلدان النامية على التطوير ، وعلى شروط العرض والطلب الخاصين بالطاقة ، وبالمصادر الاخرى ، بالترابط مع تقييس الايرادات المستمدة من تصدير الطاقة . اما البلدان النامية فترى ان الاتجاه سائر نحو ضائقة بنيوية في مجال الطاقة . وتعتبر ان من الضروري تيسير الاسراع في ايجاد مصادر جديدة للطاقة ، وبالتالي ، وضع اسعار البترول على صعيد البديل للمصادر الاخرى للطاقة . وتريد البلدان النامية ، اضافة الى ذلك ، مناقشة المشاكل النقدية الدولية ، الامر الذي ترفضه الولايات المتحدة ، التي تعتبر ان عمل لجنة الشؤون المالية يجب ان يقوم ، اساسا ، على اعادة تقييم « البترودولارات » . وبالمقابل ، حصل نوع من الاجماع حول مواضيع لجنة التطوير ، وذلك في مسألة ضم : التفضيلات التجارية المعممة ــ التي كان مبدؤها وتنفيذها قد قبلا ، الى حد ما ــ والمساعدة الغذائية والتطوير الزراعي ، وهو مبدأ كان قد سلم به سابقا اثناء المؤتمر العالمي للتغذية .

لهذه الاسباب ، برز أن اختلاف وجهات النظر قد فاق اتفاقها ، اذ ان الهدف ، بالنسبة الى الولايات المتحدة ، هو التوصل الى تثبيت سعر « معقول » للبترول ( متدن ، اذا امكن ذلك ) ، في حين ان بلدان الاوبيك تطالب محقة بتقييس سعر البترول على اسعار مستورداتها من العالم المتقدم . علاوة على ذلك ، اصرت البلدان النامية على مفهوم للسيادة الاقتصادية الوطنية ، وتمسكت بهدف اعادة توزيع الثروات ، بصورة تتجاوز ما تستطيع البلدان المصنعة القبول به . اخيرا ، تبين ان البلدان المصنعة لا تريد مناقشة مسألة اصلاح النظام المالي الدولي ، ذلك الاصلاح الذي يتم في اجتماعات اخرى . جميع هذه الخلافات جعلت البعض يتخوفون ، عشية المؤتمر ، من أن يكون تبدل موقف الولايات المتحدة مجرد

مناورة تكتيكية تهدف الى تركيز تأثيرها ، مستفيدة مـن غياب البلـدان الاشتراكية ، وغياب اكثرية بلدان العالم الثالث .

اخيرا يتبين ان اساليب العمل نفسها تثير مشاكل ايضا . فما عساها تكون سلطة الرئيسين ؟ ( كندا وفينزويلا ) هل يتمكنان من فك عقدة تشابك القوى التي سوف تتجلى : بلدان منتجة للمواد الاولية ، او غـير منتجة ، الفروقات الديموغرافية ، التماسك الاقليمي ، التحالفات السياسية ... إلخ ... اي دور تستطيع ان تقوم به الديبلوماسية الفرنسية الراغبة ، كما يبدو ، في التنسيق بين اعمال البلدان المصنعة الهادفة الى حل ازمتها ، وبين تطوير فكرة الحوار مع البلدان النامية ، في آن معا ؟ واضافة الى ذلك ، مـا عساه يكون موقف سائر بلدان العالم ؟ تقرر ، بالفعل ، أن تتم العلاقة فـي كنف الامم المتحدة ، لكن الوفود السبعة والعشرين تستطيع العمل ، بصورة خاصة ، كل لمصلحته ، ولن يكون من السهل تطبيق المبادىء ، التي قـد تحددها، على مجمل الاسرة الدولية. اخيرا هناك سر موقف العالم الاشتراكي الذي ما زال متحصنا خلف الفكرة القائلة بأن الحوار لا يستطيع ان يكـون الا حوارا بين المستعمريـن القدامى وبـين الشعوب التي كانت خاضعـة لسيطرتهم .

لم تتوضح هذه الالتباسات اثناء اجتماع (٢٦) كانون الثاني-يناير ، لان لائحة ، مسماة « لائحة المواضيع التي اعدها فريق الـ(١٩) » تم تبنيها، وهي تضم موضوعات اللائحتين مع تفاصيل كثيرة . كل واحد قبل بمناقشة مقترحات الاخر ، ما دام باستطاعته ان يثير موضوعاته الخاصة . ونجمت اكبر الصعوبات عن اصرار البلدان النامية الشرعي على ضـرورة مناقشة مسائل الاصلاح النقدي . ( يجد القارىء هذه اللائحة في ملحـق هـذه الدراسة ) . والجدير بالذكر ان الموضوعات التفصيلية التي اعلنتها البلدان النامية واردة في سياق برنامج عمل دورتي الامـم المتحـدة الخاصتـين ومقرراتهما ، لا سيما في ما سمي بشرعة مانيلا ( عاصمة الفليبين ) ، المتبناة في السابع من شباط ـ فبراير عام ( ١٩٧٦ ) .

### ١ ـ برنامج العمل واعلان مانيلا

لقد اجتمع وزراء فريق الـ( ٧٧ ) في مانيلا من (٢) شباط ـ فبراير سنة ( ١٩٧٦ ) ، بغية اعداد وتنسيق مواقفهم من اجـل الـدورة الرابعة

« لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والانماء » (CNUCED) المنعقدة في نيروبي في ايار ــ مايو سنة ( ١٩٧٦ ) . واعلن الوزراء في بيانهم « انهم مقتنعون بانه من الضروري ، ومن الملح ، احداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية من أجل اقامة علاقات جديدة مبنية على العدالة والانصاف ، من شانها أن تزيل البنى الاقتصادية الجائرة المفروضة على البلدان النامية ، خصوصا من خلال الاستغلال اللاحق بمصادرها وثرواتها الطبيعية ، والاتجار بها » . ويؤكد الوزراء ، بهذا الخصوص : « ان الظرف الحالي يتيح للاسرة الدولية مناسبة سانحة لاتخاذ اجراءات ، والتوصل الى اتفاقات اثناء الدورة الرابعة من المؤتمر ، بغية حل المسائل الاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلدان النامية ، وبلوغ اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد » . لذلك قرروا : « تحقيق التطبيق الفوري ، ذهابا من برنامج عمل مدروس ، للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، في اطار اعلان وبرنامج عمل متعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، هما اعلان وبرنامج عمل شرعة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وكذلك اتخاذ مقررات وتوصيات تتبناها الجمعية العمومية اثناء دورتها الاستثنائية السابعة .

لكن الوزراء لم يكتفوا باعلان هذه المبادىء بل ذهبوا الى ابعد من ذلك محددين عددا من النقاط التي سوف تشكل باستمرار مرجعا لخبراء مؤتمر الشمال والجنوب . لذلك نرى ضرورة استعراض هذه النقاط استعراضا سريعا :

على البلدان النامية أن تستخدم قدرتها على المفاوضة في سبيل عمل مشترك متماسك يتجلى في اعلان المواقف الموحدة والمحددة ، من اجل :

١ ــ اعادة تشكيل بنية التجارة الدولية التي تتناول المنتوجات الاساسية ، بغية المحافظة على تحسين القدرة الشرائية للايرادات الوحدوية الحاصلة من صادرات البلدان النامية . ينبغي ان تتخذ مقررات « حسية وعملية » متعلقة بالبرنامج المندمج ، وذلك اثناء اجتماع الـ (CNUCED) الرابع .

٢ ــ اعادة النظر في بنية الانتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية ، لتحسين مساهمة البلدان النامية في الصادرات العالمية من السلع المصنعة

ونصف الجاهزة ، تمشيا مع توصيات مؤتمر ليما . ومع الاهداف المتوخاة من التطوير ومن التعاون الصناعي .

٣ ــ زيادة القدرة الاجمالية لصادرات البلدان النامية ، من حيث حجم المنتوجات وتنوعها .

٤ ــ الحصول على امتيازات حسية لصالح البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب ، ومن خلال تبني اجراءات مميزة واساليب خاصة لصالحها في جميع مجالات التفاوض . وينبغي اجراء تحسينات على التشكيلات الراهنة التي يقوم عليها نظام المفاضلات العام . (G P)

٥ ــ الحصول فورا على اصلاح للنظام النقدي الدولي ، بحيث يتجاوب مع مصالح البلدان النامية وحاجاتها ، مع مساهمة تامة كاملة من قبل هذه البلدان في تبني المقررات التي تتضمنها عملية الاصلاح .

٦ ــ الحصول على تمويل قصير وطويل الامد ، وذي حجم كاف ، وبشروط مؤاتية ، وتسريع اسهامات المساعدة المالية ذات الجانبين والمتعددة الجوانب البلدان النامية ، وخاصة تجاه البلدان التي تعاني بقساوة من هذا القبيل ، وذلك باعطاء هذه الاسهامات طابعا اكثر استمرارية مضمونا بطريقة افضل واكثر ثباتا ، وبالشكل الذي يتحقق فيه هدف المساعدة الرسمية في التطوير دون ابطاء .

٧ ــ العمل بطريقة تتخذ فيها البلدان المتطورة والمنظمات الدولية فورا اجراءات لتخفيف الديون الضخمة عن عاتق البلدان النامية ، ولتحسين وتوسيع تسهيلات التمويل على الامد القصير ، بغية تخفيف صعوبات ميزان المدفوعات (١) .

٨ ــ تطوير التقدم التقني الوطني بواسطة اكتساب تقنية تستجيب لحاجات البلدان النامية ومعالمها واولويات مشاريعها ، وذلك بتبني هذا

---

(١) اعلان وبرنامج عمل مانيلا . مستند ٧٧ / M M ( ١١١ ) / ٤٩ ـ ٧ شباط ـ فبراير ( ١٩٧٧ ) ص ٧ .

النوع من التقنية وتعميمها ، وكذلك تأمين تحويل التقنية على الصعيد الدولي ، وبشروط تتناسب مع هذه الاهداف ، بغية تقوية القدرة التقنية للبلدان النامية والحد فيما بعد من درجة ارتهانها في هذا المجال وذلك بواسطة ترتيبات قانونية ملائمة وبواسطة تبني قانون تعامل الزامي على صعيد العلاقات بين الدول من اجل تحويل التقنية ، وبواسطة المراقبة الدورية واعادة النظر بالمعاهدات الدولية المتعلقة باجازات التصنيع وعلامات المصنع ( ماركاته ) .

٩ ــ التأكد من ان نشاطات الشركات المتعددة الجنسية ، في البلدان النامية ، تتلاءم مع اهداف التطور الوطني ، لقاء حرية ممارسة حق تنظيم سير عملها .

١٠ ــ محاولة البدء بعمل فوري لتكثيف التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتطورة ذات الاقتصاد المبرمج ، الامر الذي يتضمن التجهيزات القانونية المؤاتية لمعالجة المسألة بغية زيادة الامتيازات الاقتصادية التي تجنيها البلدان النامية من هذه التجارة ومن هذا التعاون الاقتصادي .

١١ ــ تطبيق الاجراءات الفعالة ، دون ابطاء ، لصالح البلدان النامية الاشد تأذيا ، طبقا لمقررات الجمعية العمومية رقم / ٣٢٠١ / ( S. 71 ) و / ٣٢٠٢ / ( S. 71 )

١٢ ــ تقوية دور الـ (CNUCED) في المفاوضات ، لكي تصبح هذه المنظمة اداة فعالة في مفاوضات الامم المتحدة في مجال التجارة والتطوير ، قادرة على ترجمة مبادىء العمل واتجاهاته خاصة تلك التي اعلنتها الجمعية العمومية بشكل اتفاقات محسوسة .

تشدد هذه النقطة الاخيرة على ضرورة التنسيق الفعلي بين مساهمي باريس وسائر الـ (٧٧). كان باستطاعة العديد من المراقبين التساؤل عما اذا لم تكن مخاطر المواجهة قد ازدادت من جراء هذه المطالب ، في حين ان مؤتمر باريس مرشح للانعقاد بعد ذلك بأربعة ايام . الم يكن من شأن التنافس

بـين(CNUCED) ـ التي تدعمها البلدان الـ(٧٧) غير المتمثلة في باريس(١) ـ وبـين ( CIEl ) باريس . ان يتفجر علنيا في اعقاب ذلـك . وكيـف يتم تحديد ادوار مؤتمر الـ (CNUCED)الرابع و الـ ( CIEI )ومجالاتهما على التوالي . اي مؤتمر هو الانسب في التصدي للمسائل المطروحة في مختلف جمعيات الامم المتحدة وحلها ؟

## ٢ ـ المرحلة الاولى من مؤتمر الشمال والجنوب

بدات اعمال اللجان . بداية حسنة في باريس بتاريخ (١١) شباط ـ فبراير . وكان من المتفق عليه أن يتم اول تبادل مركز لوجهات النظر حـول المواضيع المدرجة على جدول الاعمال ( انظر الملحق ) خلال الدورات الخمس في شباط ـ فبراير واذار ـ مارس ونيسـان ـ ابريل وحزيران ـ يونيـو وتموز ـ يوليو ، لان شهر ايار ـ مايو مكرس لاجتماع مؤتمـر التجـارة والتطوير الذي ينعقد في نيروبي .

وقررت البلدان النامية ، على الصعيد المنهجي ، اول الامر ، الا تقدم

---

(١) تتالف اللجان من البلدان المشتركة ، على الشكل الآتي :

الطاقة : الجزائر ، العربية السعودية ، البرازيل ، كندا ، الجماعة الاوروبية ، مصر ، الولايات المتحدة ، الهند ، العراق ، ايران ، جامايكا ، اليابان ، سويسرا ، فنزويلا ، زائير .

المواد الاولية : الارجنتين ، اوستراليا ، الكاميرون ، الجماعـة الاوروبيـة ، اسبانيا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، الولايات المتحدة ، الهنـد ، جامايكا ، اليابان ، نيجيريا ، بيرو ، فنزويلا .

التطوير : الجزائر ، الارجنتين ، الكامرون ، كنـدا ، الجماعـة الاوروبيـة ، الولايات المتحدة ، الهند ، جامايكا ، اليابـان ، نيجيـريا ، باكستان ، بيـرو ، السويد ، يوغوسلافيا ، زائير .

الشؤون المالية : العربية السعودية ، البرازيل ، الجماعة الاوروبية ، مصر ، الولايات المتحدة ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ايران ، اليابان ، المكسيـك ، باكستان ، السويد ، سويسرا ، زامبيا .

رؤساء اللجان بالشراكة هم :

الطاقة : الولايات المتحدة والسعودية .

المواد الاولية : اليابان وبيرو .

التطوير : الجزائر والجماعة الاوروبية .

الشؤون المالية : الجماعة الاوروبية وايران .

سوى مستند واحد يعده الـ ( ١٩ ) ، حول كل موضوع مطروح . لكن تنفيذ هذه النصوص الجماعية من قبل الـ ( ١٩ ) سوف يتطلب غالبا مناقشات طويلة ومتينة ، ولئن كان الاتفاق اجماعيا ؛ بالفعل ، على الاهداف وعلى تحليل الوضع المحسوس للعالم الثالث ، الا ان بعض الصعوبات برزت على الصعيد الشكلي بفعل الاوضاع المميزة التي تحول دون التعبير التام والكامل عن الموقف العام . فبعض بلدان اميركا اللاتينية ، مثلا ـ بالرغم من تماسكها مع البلدان النامية الاخرى ـ رفضت الالتزام الكامل بوثائق تطالب باعادة تنظيم اسواق الرساميل . وذلك لكونها مرتهنة تجاه اعادة تمويلها بديون خارجية كبيرة ، الامر الذي يجعل مجال تحركها محدودا للغاية . بل ان الوضع اتخذ في شهر تشرين الاول ـ اوكتوبر مظهرا مأساويا ، عندما انهارت احدى العملات الاميركية اللاتينية تحت ضغط المضاربة وضغط الاوساط المصرفية والمالية الدولية .

لقد اتاح الحضور المنتظم الذي رعاه ابان كل دررة ممثلو مجموعة الـ ( ٧٧ ) ، والامين العام لمنظمة (CNUCED) شخصيا ـ اضافة الى حضور الـ (CNUCED) والـ(OPEC) والـ (OAPEC) كمراقبين ـ اتاح المحافظة على العلاقة النظامية مع جينيف ، وتنسيق المواقف التي تتخذها البلدان الـ ( ١٩ ) في باريس مع المواقف التي حددتها مجموعة الـ ( ٧٧ ) في مانيلا ، وتبعا للاهداف الموكولة لمؤتمر الـ (CNUCED) الرابع . ولم تتوصل البلدان المتطورة لتحديد موقف مشترك ، لكونها موزعة الميول بين السويد ـ وبعض بلدان المجموعة الاوروبية : هولندا والدانمرك ـ وبين الجناح المتصلب المتمثل بالولايات المتحدة ، واليابان والمانيا . اما كندا فقد اتخذت موقفا اكثر ليونة بصفتها احد رئيسي المؤتمر ، بينما اتخذت السويد دائما موقفا طليعيا مطالبا مع البلدان النامية بتأجيل دفع الديون العامة ، معلنة عن استعدادها لتنفيذ هذا الامر فورا . اما اسبانيا فبقيت معزولة غارقة في خضم مشاكلها الاقتصادية الخطيرة ، كما توخت البلدان المتطورة ، دعم فترة ما بعد الفرانكوية . من اعطاء مقعد لليونان . وبقيت استراليا وسويسرا ، وهما اصغر من ان يكون لهما تأثير فاعل على النواة المتصلبة . وقدم كل بلد من البلدان المتطورة بالفعل ، نص مشروعه الخاص، الامر الذي لا يعني فقدان التشاور المسبق بين البلدان الـ ( ٨ ) المتقدمة . فلقد تأكد أن الولايات المتحدة خولت اليابان مهمة الاجابة على بعض النقاط، وذلك كيلا تدخل في مواجهة مكشوفة معاحد البلدان الـ ( ١٩ ) الذي تراعيه تقليديا .

في سياق المرحلة الاولى الممتده من شباط ــ فبراير ، حتى تموز ــ يوليو ، استطاعت اللجان بوجه عام ، مناقشة مجمل الموضوعات الــواردة على جدول الاعمال .

### أ ) المسائل التي ناقشتها لجنة المواد الاولية

دارت المناقشات ، بصورة اساسية ، حول النقاط الآتيــة : الرصيد المشترك ، صيغ تخزين المواد الاساسية ، التقييس ، التمويل التعويضي ، تطوير المواد الاولية في البلدان النامية وتحويلها ، تحسين اسهــام البلدان النامية في النقل ، الاتجار بالمواد الاولية وتوزيعها ، تحرير الوصول الــى اسواق البلدان المتطورة وتقويته .

لقد استهدفت مقترحات البلدان الــ ( ١٩ ) جر البلدان المصنعة الى اتخاذ التزامات سياسية بخصوص تحسين شروط تبادل المواد الاساسية لكن اجوبة البلدان الثمانية جاءت في الغالب مواربة ، وتمحورت ، في اغلب الاحيان ، حول تفاصيل تقنية غير ذات جدوى ، لكنها تؤدي الى تمييــع المسائل . ويبدو ان هدف الثمانية كان يتلخص بتحاشي كل نوع من انواع التدخل الحكومي الذي من شأنه ان يضر بالتوازن الذي يضمن سير اداء واليات السوق . بالفعل ، وكما يتبين ذلك من القراءة المقارنة للمقترحات ، لم تكن مواقف الفريقين متماثلة . ولم يؤد اجتماع (CNUCED) في ايار ــ مايو ( ١٩٧٦ ) في مدينة نيروبي ، الى اصلاح الوضع ، لان تكتيك البلــدان المتطورة ادى الى تأجيل المواضيع التي نوقشت في بــاريس حتى مؤتمــر نيروبي ، وعلى صعيد لجان باريس الاخــرى للاتفاقية العامــة للتعرفــة والتجارة في جنيف ، او في واشنطن في صندوق النقد الدولي .

## ب ـ اقتراحات الـ ( ١٩ ) والـ ( ٨ ) في لجنة الطاقة

### مواقع الـ ( ١٩ )

### ١ ـ مفهوم الاساس :

ان الترتيبات من اجل تخزين المنتوجات الاساسية ، لا تستطيع ان تكون فعالة ، الا اذا تم الاتفاق حول المسائل النقدية لانشاء رصيد مشترك . والفكرة الاساسية في ذلك هي تنسيق السياسات على الاصعدة الحكومية من اجل اصلاح المفاسد الناجمة عن اواليات السوق.

ـ الرصيد المشترك هو حافز لسياسة اجمالية تتعلق بالمنتوجات الاساسية التي تصب ، لاحقا ، في اتفاقات حول المنتوجات واحدا واحدا .

### ـ اجوبة الدول الثماني :

جواب اليابان : صحيح ان قوة السوق ليست كاملة، ولكنها تمتلك، على الاقل ، عناصر ديناميكية تجب المحافظة عليها من زاوية التنمية الاقتصادية . من الافضل اذن اكتشاف الاجراءات التي من شأنها ان تكمل الاواليات الراهنة وتسد نواقصها . هذه الاجراءات التي لا تقتصر بالضرورة على المنتوجات المعتمدة ، تستطيع ان تكون عامة دون اعتماد منتوج معين .

قبلت اوستراليا فكرة انشاء رصيد مشترك مع بعض التحفظات التي تتعلق بالافضلية لبعض المنتجات .

ـ قبلت اسبانيا ضرورة تعديل التقلبات الحادة للاسعار ، بحيث تثبت حدود هذه الاسعار على مستويات مجدية بالنسبة للمنتجين، وعادلة بالنسبة للمستهلكين . يجب على الـ (١٩) ، مع ذلك ، ان يحددوا المفهوم المتعلق بهذه المؤسسة المشتركة لتسهيل الاخذ بحلول تطبيقية . اما اسبانيا فقد فضلت وجهة النظر القائلة بالاتفاق حول المنتوجات واحدا واحدا .

**٢ ـ تعهدات مالية بين الدول :**

قد تتقبل الدول ، وبسهولة اكثر ، حلولا تتطلب تعهدات مالية في المفاوضة على اتفاقيات الانتاج ، اذا كانت متأكدة من وجود مصدر تمويلي لهذه الاخيرة ، واذا كانت تعرف مسبقا كلفة هذا التمويل .

**٣ ـ اجراءات اخرى ملائمة :**

ان انتشار الاخطار الناجم عن استثمار للكثير من المخزون قد ييسر المصادر المالية .

**٤ ـ اقتراحات تتعلق بالمخزونات المنظمة :**

المصدرون والمستوردون سيشتركون في اقامة وتمويل برامج التخزين المنظم من خلال الاواليات الدولية الملائمة .

بالنسبة لليابان ، يجب تحديد طبيعة المنتوجات المعنيه ، وحجم الرصيد الضروري . فالبلدان المتقدمة ليست جميعها مهتمة بلائحة المنتجات نفسها ، حيث ان اشتراكها في دفع حصتها لن يكون ، بالضرورة ، في اتجاه مصالحها .

ليس لدى السوق الاوروبية المشتركة رأي بخصوص تمويل ممكن لبعض العمليات المتعلقة بتثبيت اسواق المنتوجات الاساسية .

ترى البلدان الثمانية ضرورة الاخذ بعين الاعتبار المخزونات الموجودة في البلدان النامية ، كما في البلدان المتطورة : شاي ، كاكاو ، بن .

تحدد طبيعة المنتوجات وبنية الاسواق ، بذاتها ، ما اذا كان التخزين الدولي وسيلة ملائمة للتخفيف من التقلبات الحادة التي تطرأ على الاسعار ، وما هي شروط ذلك . وترى الولايات المتحدة ان التخزين المنظم من شأنه ، في بعض الحالات ، ان يؤلف علاجا ممكنا لتقلبات حادة قد تطرأ على الاسعار .

## ٥ ـ ضرورة دمج ترتيبات التخزين مع تدابير اخرى

بما ان المخزونات المنظمة لا تستطيع ان تحل مشاكل تثبيت الاسعار ، فترتيبات التخزين تستطيع ان تندمج مع تدابير اخرى تشمل تقنيات كنظام الكوتا للتصدير والاستيراد ، او عقود الشراء ، كما تشمل ايضا العناصر المتعلقة بالتخطيط والتنسيق للانتاج على المدى الطويل ، وسياسات العرض وتدفق الاستثمار، وتنوع الصادرات والاعلام المطابق ، وغيره من المظاهر.

**٦ ـ تثبيت الاسعار :**

ان التقلبات الحادة التي تطرأ على الاسعار ، تجعل التنفيذ صعبا من قبل الدول والمنتجين الذين يعتمدون سياسات المدى الطويل بالانتاج والاستثمارات .

اما الولايات المتحدة، فانها ترى، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المتممة للمخزونات المنظمة، بأن وثيقة ال(١٩) ليست واضحة حول الاقتران الدقيق بين هذه التدابير والمخزونات المنظمة . فالمخزونات المنظمة قد تحدث بلبلات في أسواق المنتوجات، خاصة عندما تكون هذه المخزونات المنظمة مصحوبة بمراقبات التصدير.

ترى اليابان ضرورة التمييز بين موضوعين : الاول يتعلق بالتقلبات الحادة التي تطرأ على الاسعار ، والثاني يتعلق بالاسعار الجامدة . فأوالية المخزون المنظم تساهم ، في بعض الحالات ، في تسهيل حلول المجموعة الاولى من المشكلات ، اذ تضمن ثبات الاسعار . اما بالنسبة للمنتوجات ذات الاسعار الجامدة ، فليست هناك تدابير فعالة .

## ٧ ـ استخدام الترتيبات الدولية الخاصة بالتخزين من اجل حماية الاسعار :

ان المخزونات المنظمة ستثبت اسعار المنتوجات بحدود واقعية على مستويات مجدية وديناميكية . كما ان تنظيم المخزونات سيؤمن اداء افضل تنظيما لاسواق المنتوجات ، اذ يختزل نشاطات المضاربة والارباح التي يجنيها الوسطاء والسماسرة على حساب المنتجين والمستهلكين فترتيبات التخزين تحافظ على استقرار الاسعار والمنافسة مع المنتوجات التركيبية ، وتحسن بذلك قدرة الفئة الاولى على المنافسة .

ومن شأن هذه الترتيبات، علاوة على ذلك ، ان تضمن لاسواق الاستيراد عرضا منتظما وملائما ، من هذه المنتوجات ، كما تضمن ايضا توسيع اسواق التصدير .

بما ان الدول المستوردة ستشترك بتنفيذ فكرة المخزونات المنظمة ، فانها ستشترك ايضا في وضع سياسات البيع والشراء .

## ٨ ـ التقييس :

منذ اواخر الحرب العالمية الثانية ، كان ثمة توزيع متفاوت للنمو الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وذلك من جراء العلاقة غير المتكافئة بين اسعار تصدير المواد الاولية واسعار المنتوجات المصنعة التي تستورد من البلدان المتقدمة .

ترى الولايات المتحدة ان فكرة تثبيت الاسعار الواقعية ليست عملية في اتفاقية انتاج ، خاصة عندما يكون الانتاج مصحوبا بتخزين منظم ، بل قد ينتج عن ذلك عدم استقرار السوق وتقوية الشك .

تقبلت الولايات المتحدة الهدف العام المتمثل بالوصول الى الاسواق . ولكنها لا تستطيع القبول بالطريقة التي تم بها التعبير عن ذلك في وثيقة الدول الـ (١٩) .

وتتحفظ الولايات المتحدة ايضا حيال المقتضيات التي تتضمنها هذه الصيغ . وتلاحظ ، علاوة على ذلك ، وبسبب المظاهر الخاصة لكل سوق يصرّف فيه الانتاج ، اننا لا نرى كيف ان نظاما شاملا معدا ليفاوض في الاسعار والعرض ، يستطيع ان يعكس المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل منتج ومستهلك لنفس المنتجات .

لقد دلت التجربة السابقة على صعوبة التفاوض ، وصعوبة تسيير السوق التي تعتمد منتوجا واحدا.

بالنسبة اليابان ، فالسنة الاساسية المعتمدة من قبل الـ (١٩) والمتعلقة بتراجع حدود التبادل ، ناجمة عن سوء اختيار ، وبالتالي ، فبالنسبة الى هذا البلد ، المهم في تحليل القدرة الشرائية للبلدان النامية هو معدل ارتفاع اسعار الاصناف التي تستوردها البلدان

لكي تضمن القدرة الشرائية لصادرات البلدان النامية من المواد الاولية ضد عدم الاستقرار المزمن، وضد الميول التضخمية في البلدان المتقدمة، وضد المضاربات في أسواق المنتوجات، اقترح لذلك اسلوب التقييس كأحد التدابير العملية التي تستطيع تثبيت اسعار المواد الاولية بحيث تستطيع البلدان النامية الاستفادة من التجارة الدولية.

يجب اعتماد هذا التقييس من اجل التعديل التلقائي لهدف السعر الاسمي، او لهدف وضع فارق بين السعر الاعلى والسعر الادنى لنفس الانتاج، حتى يضمن استقراره المحدد. ولكن السعر المحدد بمستوى منخفض لا يشجع كثيرا على الاستثمار، ويؤدي عاجلا ام آجلا الى ارتفاع السعر عندما يكون العرض نادرا.

النامية، وليس معدل التضخم المالي المألوف في البلدان المتقدمة. فالبلدان النامية تستورد ايضا منتوجات بلدان نامية اخرى، وهذه المستوردات تتنوع من بلد الى آخر.

لا يستدل على شيء اذن في دراسة العلاقة بين التضخم المألوف في البلدان النامية المتقدمة والقدرة الشرائية للبلدان النامية.

اما السوق الاوروبية المشتركة فلا تعتقد بأن تقييس الاسعار هو احدى الاواليات التي تتيح تثبيت الاسعار بما يمكن البلدان النامية من زيادة مدخولها.

بالنسبة للولايات المتحدة، فان التقييس يتطلب ان تتحدد الاسعار بشكل مستقل عن حالة العرض والطلب للمادة موضوع التقييس. فأسعار تقييس المنتوجات قد تحمل البلدان المتقدمة التي تتوفر فيها مصادر هذه المنتوجات على تقوية استقلاليتها وتصديرها. لذا فالاسعار الموضوعة لغاية معينة وبشكل محدد للموارد، والتي هي غير فعالة، قد تكون مهمة.

بالنسبة للولايات المتحدة، فان تحديد السعر لانتاج ما على مستوى نسبي ومعين من خلال تقييس سعره، تكون نتيجته تجميد بنيات الانتاج الراهنة، لان الاسعار النسبية لا تتغير، وبذات الفعل تتجه المصادر نحو القطاعات الانتاجية الاكثر فعالية.

## ٩ ـ تمويل تعويضي :

تقترح الدول الـ (١٩) انه حيث يعاني البلد المصدر من انخفاض ايراداته من الانتاج الاساسي، يجب ان يحصل على تعويض . وبالنسبة الى الـ (١٩) ، ليس اعتماد هذا المفهوم في تطبيقه على ترتيبات المنتوجات متجانسا مع سهولة التمويل التعويضي الذي منحته لصندوقالنقد الدولي، والذييهدف بصورة خاصة الى مواجهة صعوبات الميزان التجاري في حالة افتراض خفض ايرادات التصدير . هذه السهولة في التمويل محصورة جدا في تطبيقها . وموارد صندوقالنقد المخصصة لهذه السهولة في التمويل يجب ان تستعمل بصورة افضل ، بمقتضى حاجات الدول النامية .

وتسهيلات صندوق النقد بالنسبةلمجموعة الـ (١٩)غير صالحة، اذ انها تسجل مايلي :

أ ـ حساب خسائر ايرادات التصدير يقوم على اساس القيمة الاسمية للصادرات دون الاخذ بعين الاعتبار تقلبات اسعار الاستيراد .

ب ـ السهولة تحد من السحب التعويضي تبعا لكوتا العضو . والجدير بالذكر أن الكوتات لا تتناسب دائما مع الحاجاتالواقعية لسيولة البلد المعني .

ج ـ يجب ان يحصل تسديد مبلغ السحب في الثلاث او الخمس سنوات التي تلي الافادة من هذه السهولة . والحال ، انه ليسهناك من معيار يتيح سبر امكانية البلد المعني في تسديد المبلغ .

د ـ لا يتضمن انخفاض ايرادات التصدير المقدر سوى ايرادات المنتوجات ، لذلك ، يجب تضمينه الايرادات غير المنظورة أيضا .

بالنسبة لاوستراليا ، لا يجب ان يتداخل التمويل التعويضي مع سير سوق المنتوجات الاساسية ، ولا ان تهدف ترتيبات التمويل هذه الى حل مشاكل تقلب الاسعار ، او التدفق التجاري للمنتوجات . ويستتبع تنفيذ مخطط التمويل التعويضي كما تقترحه الدول الـ (١٩) ، تقوية التفاوت في حركة تمويل البلدان النامية بشكل افرادي .

تذكر المجموعة الاوروبية انها ، في اطار اتفاقية لومي ، وضعت نظام تثبيت ايرادات التصدير لستة واربعين بلدا ، على اساس المنتوج تلو المنتوج .

وتذكر اوستراليا بأن موضوع التمويل التعويضي يجب ان يقوم فقط على تعويض انخفاض ايرادات التصدير الناتجة عن تقلبات حادة تطرأ على الاسعار ، ومن زاوية ميزان المدفوعات . بالاضافة الى ذلك ، سيخفف تنفيذ مشروع الـ (١٩) من حدة تحريض البلدان النامية على حل المشاكل الاساسية لتقلب الاسعار في اسواق الانتاج .

اخيرا ، ترى اوستراليا ، ان القرارات المتخذة في كينغستون تستجيب لهموم البلدان النامية ، اذ انها تتوقع تحسينا للتمويل التعويضي في اطار سياسة شاملة للمواد الاولية .

## ١٠ ـ تطوير تحويل المواد الاولية في البلدان النامية :

تعتبر الدول الـ (١٩) ان هناك حاجة ملحة لاتخاذ اجراءات على صعيد دولي لتطوير تحويل المواد الاولية في البلدان المنتجة .

ترى اليابان ان مشكلة تمويل الاواد الاولية مرتبطة بمشكلة تصنيع البلدان النامية حيث يعتمد الاقتصاد على المواد الاولية .

ولئن قبلت المجموعة هدف التصنيع الذي اقترحته الدول الـ (١٩) ، الا انها تلاحظ ان بلدانا عديدة تتمتع بامتيازات مقارنة ، محددة بعوامل كالمواد الاولية ، والطاقة، واليد العاملة المتخصصة، والاستثمار بالراسمال الخ ... وهذه التحديدات تفسر سبب وجود التجارة .

## ١١ ـ السياسات والبنيات التعريفية :

تهدف السياسات التعريفية في البلدان المتقدمة الى تسهيل دخول المواد الاولية بشكلها الخام . وتكون الحماية مرتفعة جداً في حالات بعض المنتوجات الرخيصة . يضاف الى ذلك انه ، من الناحية التقديرية ، يستحيل على المنتوجات المذكورة ان تدخل الاسواق بصورة مجدية .

وتلاحظ الدول الـ(١٩) انعقبات اقتصادية تنشأ ، سواء بفعل الشركات الخاصة ، أو بسبب اسهم الشركات المتعددة القومية . فهذه الشركات تلعب دور كارتيلات الاستيراد ، وتحدد الاسعار ، وتوزع الاسواق ، كما ان الشركات البحرية تسهل ، بواسطة معدلات اجور النقل البحري ، الحصول على المواد الاولية .

تلاحظ اليابان ، بخصوص مظهر الطلب ، ان تحسين الدخول الى اسواق البلدان المتقدمة ، هو عامل حاسم في نمو ايرادات تجنى من المواد الاولية .

وتذكر اليابان بأنها ، في هذا الاطار ، وضعت قيد التنفيذ مؤسسة «النظام العام للافضليات» (S.G.P.)، منذ آب ـ اغسطس ( ١٩٧١ ) .

كما تعلن الولايات المتحدة انها تحاول التوصل، في اطار المفاوضات المتعددة الجوانب ، الى تخفيض التعريفات ، وهي تأمل في ان يعقد اتفاق منذ هذه السنة حول مجموعة المنتوجات المدارية .

## ١٢ ـ تحويل التقنية :

ان تحويلا تقنيا مناسبا ومطابقا لحاجات الدول النامية ، مستقلا عن اسهام الراسمال الاجنبي ، يجب ان يوضع قيد التنفيذ .

تعلن الولايات المتحدة تأييدها لهذا المشروع ، وتذكر انها في الدورة السابقة السابعة الخاصة ، كانت قد قدمت اقتراحات لوضع اطار فعال لتمويل منظم التقنية .

## ١٣ ـ تطوير اشراك البلدان النامية في النقل والمتاجرة ، وتوزيع المواد الاولية الحيوية بالنسبة الى هذه البلدان

تذكر الدول ال(١٩) بأن غيابها عن مجال النقل والمتاجرة وتوزيع منتوجاتها يضر ضررا كبيرا بمصالحها ، كما وان حصة المواد الاولية في السعر النهائي للمستهلك لا تتجاوز ( ١٥ الى ٢٠ ٪ ) .

لتحسين اشراك البلدان النامية في النشاطات المذكورة ، تقترح الدول الـ(١٩) ، ثلاثة اهداف :

أ ـ تحسين البنية التحتية فيها النقل .

ب ـ تأمين اشتراك فعال في مبادلاتها التجارية ( ٥٠ ـ ٥٠ او ٤٠ ـ ٤٠ ) .

ج ـ توفير اجور نقل معقولة تنشط وتسهل توسيع صادراتها .

يجب على الدول الـ ( ١٩ ) الا تنسى ان تحويل المواد الاولية في البلدان المتقدمة يستوجب تكاليف هامة ، ان من حيث التقنية ، او من حيث التنظيم ، او من حيث التوقيت ، او المجازفات النقدية . لذلك ترى الولايات المتحدة أنه ليس من المعقول التأكيد بأن الفارق بين السعر النهائي وسعر المواد الاولية يشكل مكسبا .

وتتساءل الولايات المتحدة عن ضرورة اعطاء البلدان النامية امتياز استثمار في مجال النقليات البحرية. لذا قد تشكل رغبة تطوير وتأسيس تطبيقات تفضيلية ، أو تمييزية ، او تشجيع استثمارات البلدان النامية في النقل البحري ، تعديا على المنافسة ونوعا من التبذير . فلذلك اعترضت الولايات المتحدة على قانون (C N U C ED) المتعلق بعقد المؤتمرات البحرية .

## ١٤ ـ تحرير النفـاذ الى اسواق البلدان المتقدمة وتوسيعه :

تلاحـظ الـدول الـ ( ١٩ ) **ان المفاوضات المتعـددة الجوانب ، في** كنف الاتفاقيـة العامـة للتعرفـة والتنمية (**GATT**) **قد تعطلت .**

كان اعلان طوكيو قد حدد سنة ( ١٩٧٥ ) كنهاية لهذه المفاوضات، بينما الحقيقة انها لا تزال مستمرة. **ان الدول الـ (١٩) قلقة لهذا الوضع،** وتقترح ان **تؤخذ مطاليبها سريعـا بعين الاعتبار** ، بحيث انها تتحقق ، على ابعد حد، بتاريخ (١ـ١ـ١٩٧٧).

لقد اقترحت الدول الـ(١٩)، عمليا ، ما يأتي :

( ١ ) ازالة الحواجز التعريفية، وغير التعريفيـة ، التـي تصيـب المنتوجـات التصديريـة للبلـدان النامية . وعندما يتعـذر ذلـك ، فيجب ان تتوفر معاملة تفضيليـة تقدم للبلدان النامية بشكل دخـول حر ، لا سيما بالنسبة الى المنتوجات المدارية .

( ٢ ) **ينبغـي تحسين نظـام التفضيل العام بشكل اعادة تجميع كل المنتوجات التي يشكل تصديرها** ضرورة حياتية **بالنسبة الى البلدان النامية ذات المعـدلات اللاغيـة . وينبغي الغاء الكوتات والحدود السقفية** وينبغي اعطاء **«النظام العام للافضليات» ( S . G . P. )** قوامـا قانونيـا متينا ، وعليه ان يصبح عنصرا دائما من عناصر نظام المبادلات الدولية .

( ٣ ) ينبغي على البلدان المتطورة ان تطبق مبدأ المعاملة التفضيليـة العامة لصالح البلدان الناميـة ذات المعوقات غير التعريفية ، بما فيـه الغاؤها .

تلاحظ الدول الثماني ان وثيقـة الـ (١٩) تذهب الى ابعد من المواضيع المتعلقة بالمواد الاولية ، وتتصـدى للمظهر العام لحرية التبادل . وهذا يثير مشكلة الصلاحية ، ويتعـارض مع لجان المؤتمر الاخرى .

وفي مجال الحواجز غير التعريفية، **تعترف المجموعة الاوروبية** بضرورة دراسة امكانيات المعاملة التفضيلية على ضوء الحلول المتعددة الجوانب.

اما طريقة المعالجة «حالة فحالة»، فملازمـة لطبيعـة الحواجـز غيـر التعريفية بالذات .

تعتبر السوق الاوروبية المشتركة انه يستحيل تبديل قانون ( S. G P ) الحالي ، وهذا من شأنه ان يؤثـر على النظام بشكل سلبي مفرط .

( ٤ ) ينبغي على كل اتفاقية فردية على الانتاج ان تتضمن استعدادات خاصة وتفضيلية ، سواء بالنسبة للبلدان النامية المستوردة ، او بالنسبة للبلدان النامية المصدرة . كما ينبغي على هذه الاستعدادات ان تشتمل على ضمانات متعلقة بالزيادة التدريجية لاسهام مبادلات منتوجات البلدان النامية المصدرة ، وكذلك ضمانات بحصوص النفاذ الى الاسواق على جميع مستويات الاسعار .

لا تعتقد السوق الاوروبية ان منح تدابير اقتصادية تفضيليةلصالح البلدان النامية بموجب اتفاقات فردية على المنتوجات يمكنه انيكون مقبولا في المطلق .

يشكل موضوع هذا الدعم التصدير مسألة وثيقة الارتباط بالمفاوضات المتعددة الجوانب .

( ٥ ) الاعتراف بحق البلدان السائرة في طريق النمو بتخصيص اعانات مالية للتصدير في اطار الهدف لتطورها وسياساتها الرامية الى بلوغ التصنيع ، دون ان ينتج عن ذلك فرض حقوق تعويضية .

( ٦ ) استثناء البلدان النامية ، مبدئيا ، من اجراءات الحماية .

( ٧ ) ينبغي وضع اتفاق متعلق بقانون تنظيم التكاليف والصحة ، بغية الغاء تأثيراتها المقيدة ، او الالتواءات التي تصيب المبادلات .

تساند الجماعة الاوروبية الاجماع حول اجراءات الحماية ، وقد عبرت عن ذلك في بيان طوكيو .

اعلنت الجماعة الاوروبية تأييدها لهذا المشروع .

## ١٥ ـ التنسيق بين السياسات الزراعية للبلدان السائرة في طريق النمو والسياسات الزراعية للبلدان المتطورة

من اجل ذلك ، ينبغي وضع اتفاق جماعي على عدد من الاهداف التي تؤدي الى اقامة صلة ضرورية بين هذه السياسات . اذن يجب على البلدان المتطورة ، الاقل فاعلية ان تدخل تعديلات تدريجية على سياساتها الزراعية لصالح المنتجين. وبنوع خاص منتجي البلدان السائرة في طريق النمو ، الذين يتمتعون بامتيازات مقارنة في انتاج المواد الزراعية وتوفيرها .

ينبغي التوصل الى اتفاق حول تحديد الحماية التي تفيد منها الزراعة في البلدان المصنعة ، وذلك بالغاء المساعدات الممنوحة للحماية والتصدير . كما ينبغي ان يستكمل هذا الاتفاق باتفاق آخر يحدد مستويات الكفاية الذاتية عند درجة من الارتفاع معقولة ، ويضمن لصادرات البلدان السائرة في طريق النمو حصة متزايدة في اسواق البلدان المتطورة .

تلاحظ الجماعة الاوروبية الاقتصادية انه يجب ان يتم التشديد على كون الانتاج الزراعي، ومستويات الكفاية الذاتية مرتبطة بمسائل كالعوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية ، والزراعية والاقليمية، وهي عوامل اساسية بالنسبة الى السياسات الزراعية .

تعتبر اليابان ان مسائل النفاذ الى السوق تنبغي مناقشتها في اطار الـ G.A.T.T. ( الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ) .

## ١ ـ العرض ، والمصادر المتوفرة ، والتطوير

لاحظت البلدان الـ(١٩) ان البلدان السائرة في طريق النمو قد ادخرت دائما ، وما زالت تلبي حاجات البلدان المتطورة من الطاقة. ينبغي، بالتالي ، أن يوضع كل تحليل يتناول الحاجات الى الطاقة ، والى التزود منها ، ضمن اطار التعاون الدولي بغية تحقيق التنمية التي تستوجب ايضا اعتبار عمليات التزود بالثروات الاخرى والخدمات الحيوية بالنسبة الى التنمية، امرا ضروريا . اضافة الى ذلك ينبغي ان تتضمن مسألة توفير الطاقة ايضا كل انواع الطاقة مهما كانت مصادرها ، وكذلك درس كل المصادر المحتملة للطاقة المتوفرة للعالم بأجمعه ، وعلى **الامد البعيد.** لقد نوقش انتاج الطاقة ، هنا ، بالمعنى التجاري للكلمة ، وفي اطار توازن عادل بين الحاجات المستقبلية للبلدان المتطورة وحاجات البلدان السائرة في طريق النمو . من المحتم ان يؤدي عرض الطاقة المطابق الى جعل البلدان المتطورة تلتزم بفتح اسواقها دون تمييز ، وبتوفير الدفوقات المالية الاضافية الضرورية للتنمية، وبتأمين النفاذ غير التمييزي الى التقنيات والمنافع والخدمات الموجودة لديها .

لا شك بأن التشريعات التمييزية القائمة ، والاجراءات المتخذة ضد البلدان التي تصدر الطاقة ، تتعارض مع مبادىء التعاون الدولي وروحه .

وتلاحظ البلدان الـ (١٩) ان النفاذ الى المصادر البديلة للطاقة ، لما يزل

اعلنت الدول الـ (٨) انه يحق لجميع البلدان الحصول على عرض مناسب ومضمون من مادتي النفط والغاز . فالتنمية الفعالة للمصادر المتنوعة للطاقة ، التي تحدث في اوقات مفيدة ، ضرورية لتلبية الحاجة الحاضرة والمستقبلية للطاقة. بتعبير آخر ، من شأن التعاون الدولي الهادف الى تأمين عرض مناسب من الطاقة ان يخدم مصالح جميع البلدان . ويتوقف نجاح هدف كهذا على مدى ملاءمة الستراتيجية التي يتبعها كل بلد على حدة بخصوص الطاقة ، **للحاجات المشتركة** . يعني ذلك ، بنظر البلدان الثمانية المتقدمة ، انه يتوجب على البلدان ذات الموارد البترولية الغزيرة أن تحدد مستوى انتاجها من هذه المادة تبعا للحاجات الاجمالية غير القابلة للضغط الى هذه المادة لا سيما خلال الفترات الاولى من مرحلة الانتقال. اما العمل خلافا لذلك فمن شأنه ان يخلق شعورا بعدم الاطمئنان من ناحية العرض المستقبلي ، لدى البلدان المستهلكة ، ويعرض اقتصادياتها للخطر .

من جهتها ، يتوجب على البلدان المصنعة ان تبرهن بأنها تحسن فعالية استعمال مصادر الطاقة وتزيد انتاجية مصادرها التقليدية منها ، وتلتزم ببذل الجهود اللازمة للبحث والتطوير الضروريين في عملية انتقال اجمالية دون مفاجآت باتجاه

محظورا عليها . لا سيما في مضمار الطاقة النووية حيث تشكل سيادة المعرفة التقنية ، ومراقبة العرض التي يخضع لها الوقود والتقنية المشتركة ، احتكارا بيد بعض البلدان ، حتى في حال تلبية شروط الامن الدولي ضمن اطار المبادىء الدولية المعنية هنا . ان التخزين المفرط الذي حققته بعض البلدان يزيد من اكلاف الطاقة . ويفترض توفرها الغاء للاكلاف الاضافية المتمثلة بشكل تعريفات او ضرائب او حقوق من مختلف الانواع . وهذه الممارسات ترفع ، بدون افادة ، سعر البترول والغاز . وتجيب البلدان الـ (١٩) بان تامين التزود الطويل الامد يتطلب تعديلات مهمة من قبل البلدان المصنعة .

وتعترف البلدان الـ ( ١٩ ) بأن الحاجات الاساسية للبلدان المتطورة يجب اخذها بالاعتبار . ومع ذلك ينبغي تكييف هذه الحاجات بموجب كميات الاحتياط الموجودة تبعا لما يلي :

أ ـ الحفاظ على الطاقة .

ب ـ الاستعمال الفعال للطاقة .

ج ـ تطوير مصادر الطاقة البديلة محليا .

د ـ الضغوط المادية والتقنية والمالية الناجمة عن انتاج بعض اشكال الطاقة .

يجب على البلدان المتطورة ان تقدر حاجاتها من الطاقة من الآن حتى ( ١٩٩٠ ) ، وان تعين للمنتجين بعد ذاك التاريخ ، ما سيكون مدى حاجاتها .

تقتضي المناقشات المتعلقة بتامين ايجاد مصادر للطاقة لا تنفد في المستقبل .

ينبغي اذن السهر على تنسيق السياسات المتعلقة بالطاقة ، تلك السياسات المتبعة هنا وهناك . ويصبح من الضروري اتخاذ اجراءات مراقبة وتخزين ـ بالرغم من تكاليفها ، والعراقيل التي تحدثها ـ ما دامت مخاطر الحظر قائمة . يتوقف حجم سوق الصادرات المستقبلية من الطاقة واستقرارها الى حد بعيد على الفوائد التي يجنيها مستهلك السوق الدولية من حيث هي أوالية يستطيع اتمام التزود من خلالها على أساس أكيد . هكذا اذن ، باستطاعة المنتجين ان يوفروا ضمانة لأمد بعيد ، سواء لصادراتهم من مواد الطاقة ، او لصادراتهم الاخرى ، وذلك باتخاذ اجراءات تقوي ثقة معرفتهم بأن التموينات العالمية بالطاقة ستكون مضمونة ومتوفرة بنسبة كافية لتلبية الحاجات العالمية .

الطاقة المستقبلية وتوفيرها ايضا معرفة مبلغ الضخامة المستقبلية للحاجة اليها ، لا سيما طاقة الغاز والبترول . لا غنى عن تحسب معقول بخصوص الطلب المستقبلي ، اذا ما أريد تنفيذ قرارات الاستثمار العقلانية في البلدان المصدرة للبترول . وهذا يستوجب ايضا تأمين النفاذ الى اسواق الطاقة في البلدان المتطورة .

**ـ مشاكل البلدان السائرة في طريق النمو المرتبطة ارتباطا قويا باستيرادات الطاقة**

ترى البلدان الـ (١٩) انه لابد من الفهم بأن توفر الطاقة ليس، بالنسبة الى البلدان السائرة في طريق النمو، عائقا بوجه اكتساب التصنيع . فبنية الاستهلاك الطاقي في البلدان السائرة في طريق النمو تتميز بكون التموينات بالطاقة تذهب ، اساسا، الى المهمات الرئيسية التي لا يمكن استبدالها . تبعا لهذه المشكلة ينبغي درس توفر الطاقة ، الحالي والمستقبلي ، لدى البلدان السائرة في طريق النمو ، على ضوء الوقائع الآتيـة :

أ ــ فقدان بنية ــ تحتية طاقية ملائمة : مرافىء ، خطوط حديدية، قدرة تخزين ... الامر الذي يحد من استهلاك الطاقة .

ب ــ بعض البلدان النامية تفتقر الى مصادر طاقية محلية .

ج ــ تحد السيطرة الاحتكارية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسية من التوصل الى التجهيزات التقنية المتعلقة بالطاقة ، والتي لا بد منها .

**تلاحظ البلدان الثمانية ان البلدان النامية مرتهنة ارتهانا قويا لاستيرادات الطاقة .**

د ــ لقــد ادت سياسات بــعض الوكالات الحكومية وبعض حكومات البلدان المتطورة الى عرقلة دفوقات الرساميل الضرورية لتطوير مصادر طاقية محلية ملائمة .

هـ ــ تاريخيا ، عانت البلــدان السائرة في طريق النمو ، دائمــا ، من صعوبــات قاسيــة في ميــزان المدفوعــات ، وذلــك بسبب بنيــة الاقتصاد العالمي غير العادل .

وتؤكد البلدان الـ (١٩) انه مــن الضروري ان تتمكن البلدان السائرة في طريق النمــو مــن المشاركــة ، وبصورة فعلية ، بالبحث التقنــي الحالي والمستقبلي ، وبتنمية جميع مصادر الطاقة . وينبغي ان يتأمن لها سبيل التوصل الى هذه الاهداف الاخيرة من اجل تلبيــة حاجاتهــا المستقبلية للطاقة .

## ٢ ــ اسعار الطاقة وحماية القدرة الشرائية لواردات تصديرها

تلاحظ البلدان الـ (١٩) انه حتى وان كانت معدلات ازدياد الطلب على الطاقة سوف تنخفض في المستقبل، فــان عبئــا متزايــدا سيقــع على احتياجات الهيدروكاربورات . لذلك ينبغي بذل جهود كبيرة في سبيــل زيادة اسهام مصادر الطاقة الاخرى زيادة ملحوظة ، وذلــك للحــد من التبذير الناجم عن الاستعمال المكثف للوقود بصفتها طاقة .

سوف يظل البترول ، حتى آخر هذا القرن ، انسب مصدر للطاقة. فمــن مصلحــة الاسرة العالميــة ، بالتالي ، أن تنوع مصادر طاقتها ، وتخصص قسما متزايدا من البترول لاستعمالات انبل .

تعتبر الولايات المتحدة ان اجماعا حصل في لجنة الطاقة حول تقــدير كميات البترول الاحتياطية الاكيدة بــ ( ٧٠٠ ) مليار برميل ، بينمــا كان تقــدير سنة ( ١٩٤٩ ) يقــول بوجود ( ٥١ ) مليارا منها ، وان ذلك يدل على ان اسعارا ارفــع ، وتحسينا في التقنيــات ، واعمــالا تنقيبية اهم ، تؤدي دائما الى رفع تقــدير الاحتياطيات . عــلاوة على ذلك ، مــن المسلــم به ان المصادر النفطية القابلــة للاستثمار حسب شروط الاسعار الحالية ، هي اهــم من الاحتياطات التي تم البرهان على وجودها . احدث تقدير يعطي رقم مليوني مليار من البراميل النفطية،

الامر الذي يتيح للاستهلاك البترولي ان يستمر لمدة تفوق ( ٨٠ ) سنة من الآن .

اضافة الى ذلك ، تساوي احتياطيات الفحم العالمية ( ٣ر٥ ) تريليونات من براميل النفط . باختصار ، ترى الولايات المتحدة انه ، وان كانت الطاقة الجوفية قابلة النفاد ، الا ان العالم لما يزل يملك مصادر كافية من الوقود بما يؤمن الانتقال الهادىء الى عصر الطاقة غير النفطية .

## ٢ ـ اسعار المصادر الراهنة للطاقة، واكلافها الاقتصادية

لن تستطيع المصادر الجديدة للطاقة ان تمثل دورا هاما في سد الحاجة العالمية قبل العام (١٩٩٠) .

وهذا صحيح بنوع خاص ، بالنسبة الى البترول الاصطناعي ، والفحم ، وطاقة الحرارة الجوفية ، والطاقة الهوائية والبحرية . وترى البلدان الـ (١٩) ان تحليل مختلف مميزات انواع الطاقة يدل بوضوح ان الوقود البترولي يمتاز بنقطة معينة عن سائر المصادر الاخرى للطاقة . فالبترول ، الى جانب صفاته الاولية كمصدر للطاقة ، يملك ميزة خاصة هي كونه مصدرا للعديد من الاستعمالات غير توليد الطاقة ، وانه ليس له من بديل ممكن في المستقبل المنظور ، لا سيما في مضمار النقل .

ينبغي ان تنعكس هذه المظاهر التي قد لا تحصى ، ومهما كانت الاعتبارات ، على القيم النسبية لمختلف مصادر الطاقة . من شأن

وتجيب الولايات المتحدة قائلة : يؤكد البعض ، أحيانا ، انه ينبغي رفع اسعار البترول والغاز الى حد يفرض تقنيننا في استعمالها لصالح منافع اخرى كالبتروكيمياء والنقليات ترى الولايات المتحدة ان « امكانية التغيير النسبي» هذه تشكل ظاهرة ذات امد قصير. فالتقنيات، اليوم، متوفرة في كل نوع من انواع الطاقة البديلة ، الا ان كلفة انتاجها تفوق كثيرا عشرة دولارات / برميل من البترول ( 10 Baril $ ). يدل تاريخ التقدم التقني ان هذه الاكلاف تتناقص مع الزمن . فعلى هذه اللجنة ، اذن ، ان تدرس « مفهوم المسلك الزمني » للانتقال من الطاقة القائمة على الهيدروكاربورات ، الى استعمال متزايد لانواع الطاقة الاخرى الناجمة عن المستحثات ( وضمنا الطاقة النووية ) ، وفي النهاية مصادر الطاقة التي لا تنفد.

ترى الولايات المتحدة أن البترول

الضائقة البترولية المتوقعة لفترة ما بعد ( ١٨٩٠ ) ، أن تجعل من البترول مادة تنفد سريعا ، وهو كذلك خاصة لانه مصدر الطاقة الاكثر توفرا . هذا يوضح معنى مفهوم القيمة الذاتية لعبارة : المصادر الطاقية التي لا تنفد .

والغاز يتمتعان بطواعية تحويلية رفيعة الشان ، الامر الذي يجعل منهما مادة هامة جدا بالنسبة الى تنمية جميع البلدان . والبدائل تتوفر تدريجيا بأسعار متناقصة .

يمكن مجاراة المصلحة الاجمالية بصورة افضل من خلال اسعار بترولية تضمن تطوير كميات كافية من الانواع الجديدة للطاقة بنسبة لا تؤدي الى تجميد رساميل كبيرة، وبالتالي ، تعوق التنمية الاجمالية.

يتبين اذن ان هذه الاسعارالفعالة اقتصاديا هي ادنى من مستويات الاسعار الجارية .

## ـ القدرة الشرائية لايرادات تصدير الطاقة

خلال السنوات الاخيرة قامت مؤسسات مختلفة باجراء عدد من الدراسات بغية تحديد مقدار تقهقر القوة الشرائية لايرادات تصدير الطاقة تحديدا يرتكز على معيار معين . فتبين من حسابات عراقية رسمية ان معدل ازدياد اسعار المواد المستوردة بلغ ( ١٠١ ٪ ) في فترة سنتين . والحال أن ( ١٠ ٪ ) من تلف قدرة البترول الشرائية استعيضت خلال الفترة ذاتها .

تلاحظ الولايات المتحدة ما يأتي :

ـ يتعارض التقييس مع اهداف التنمية ، على الامد الطويل .

ـ تنجم التكاليف المتزايدة للاستيراد ، بصورة اساسية ، عن المشاكل الداخلية ( الغش المتزايد الذي يصيب المواد المستوردة ، او تبديل طبيعة المواد المستوردة ) .

ـ لا يتمتع الدليل الذي تقدمه البلدان الـ ( ١٩ ) على تدني حدود التبادل بعنصر الاقناع . فاذا كانت الاسعار قد ارتفعت خلال ( ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ) ، فذلك ناتج عن التضخم المرتفع الذي حصل في البلدان المتطورة هذا التضخم الناتج عن تسارع ازدياد اسعار البترول بالذات .

ينبغي صياغة مؤشر ملائم من أجل حماية القدرة الشرائية لايرادات التصدير . وعلى هذه الاوالية ،

ـ من شأن تقييس الاسعار البترولية الذي اقترحته البلدان الـ (١٩) ان يقوي حالة الجمود، ويؤول

حين تصبح جاهزة . ان تعمل انطلاقا من معطيات ومعلومات توفرها الدول النامية عن مستورداتها . يجب على هذا المؤشر ان يحمي القوة الشرائية للبلدان النامية بصورة تتوافق مع المعايير المذكورة آنفا . وتقضي مصلحة كل مجموعة من البلدان التي تصدر انتاجا خاصا ان يكون ثمة مؤشر موحد ، لان هذا الانتاج يخضع لنظام تسعيري متناسق في السوق العالمية .

من اجل وضع هذا المؤشر ينبغي اعتماد اسعار (.C.I.F) ( ثمن البضاعة ، واجرة الشحن ، ورسم التأمين ) اكثر من اعتماد (.F.O.B) ( ثمن البضاعة وهي على وسيلة النقل ) .

تقبل البلدان الـ (١٩) بكل حل غير التقييس ، اذا كان يؤمن فوائد مساوية او اكثر. لن تكفي مخزونات البترول المعروفة الا لمدة عقدين او ثلاثة ، الامر الذي يستوجب البحث عن مصادر جديدة للطاقة . لكن مستوى اسعار البترول الراهن لن يتيح رصد ما يكفي من الاموال لتنفيذ هذه المهمة . مع العلم ان عدم التوصل الى اكتشاف مصادر طاقة بديلة عن البترول يسبب وضعا خطرا ومقلقا . لقد اعتمدت فكرة التقييس بغية المحافظة على مصالح البلدان النامية ضد اخطار التضخم ، ومن اجل ان يتاح لها سبيل لتنمية مصادر طاقتها البديلة . لذلك لا تفهم البلدان الـ (١٩) كيف ان التقييس مفيد بالنسبة للبلدان المتطورة ، وغير مفيد بالنسبة للبلدان النامية .

الى خسارة تصيب المصادر ، ويحد من الرخاء العام في جميع البلدان . اضافة الى ذلك ، ثمة صعوبات تقنية كبيرة تعترض صياغة اي مؤشر لاسعار المواد والخدمات التي يستوردها منتجو البترول . بالفعل، وكما تعلن الجماعة الاوروبية (.C.E.E) ، لا يمكن تحديد الحفاظ على القوة الشرائية الا بالنسبة الى العوامل الاخرى ، اي مصلحة المنتجين والمستهلكين . ينبغي على الاسعار البترولية ان توضع بما يراعي جميع الاطراف المعنية، ويجب ان تراعى ، في تحديد مستواها، كلفة الانتاج ، وقضية نفاد هذا النوع من الموارد الطبيعية . ينبغي ايضا ان تؤخذ بعين الاعتبار حاجات البلدان النامية غير المنتجة للبترول. وتشجع المجموعة الاوروبية(.C. E. E) اقامة نظام يتيح تبادل المعلومات عن السوق .

اما سويسرا فترى ان بالامكان تطوير مصادر الطاقة البديلة دون رفع سعر البترول الى مستوى سعر اي مصدر للطاقة البديلة المحتملة .

يجب ان تتضمن تهيئة مؤشر كهذا ما يلي :
١ ـ مستوى الاسعار .
٢ ـ العلاقة بين هذا المستوى وبين تطبيق المؤشرات .

**٤ ـ التعاون من أجل تخفيف الاعباء الخاصة بالطاقة عن كاهل البلدان النامية التي تستورد البترول**

في ظل النظام الجديد ، ستحصل البلدان النامية على معدلات تنمية وتصنيع ارفع مما كانت في الماضي، لذلك سيزداد طلبها على الطاقة . ينبغي بالتالي ايجاد حلول للامد القصير والمتوسط والطويل بغية امداد هذه البلدان بالكميات الكافية من الطاقة . ويجب على الاسرة الدولية ان تتجند لايجاد حلول لهذه المعضلة .

من جملة الاجراءات ذات الامد المتوسط والطويل ، هناك تنمية قطاع توفير الطاقة العادية وغير العادية لصالح البلدان السائرة في طريق النمو . وللبلدان المتطورة دور رئيسي تلعبه في هذه العملية ، لانها تملك التقنية اللازمة والمعرفة ، والمصادر المالية الضرورية . لهذا يتوجب على البلدان المتطورة ان توفر :

ـ دعما ماليا تفضيليا عبر هبات وقروض سهلة تمنح لتلبيةالحاجات المباشرة، لأمد قصير ، وتكونمرتبطة بتأمين الطاقة للبلدان النامية .

ـ دفع الوكالات المتعددةالجنسية الى تحسينفرص النفاذ الىالتقنيات الملائمة لصالح البلدان السائرة في طريق النمو ، كما يجب علىالبلدان

تقترح الولايات المتحدة اقامة مؤسسة دولية للطاقة كافضلاوالية (Mecanisme) لتسهيل هذا النمط من التعاون الطاقي لمساندة البلدان النامية .

يتوجب على هذه المؤسسة ان تنسق الجهود المبذولة وتضيفاليها ما يلزم ، وتقوم بدور استشاري في مجال تحويل تقنيات الطاقة. وتدرس هذه المؤسسة اوضاع الطاقة،وتقدم العون التقني وتسهل عملية التوصل الى مصادر جديدة لها .

ترى الولايات المتحدة ان درس هذا المشروع وتنفيذه يؤلف احدى المهمات ذات الاولوية في عمل اللجنة . وتقترح ايجاد تسهيل دولي جديد ، باقامة مصرف دوليللمصادر المساعدة على تحقيق الهدف المشترك المتمثل بتأمين دفق استثماري جديد مطابق للحاجة ، ينشط التقدم التقني بغية تحقيق التنمية .

المتطورة ايضا ان تعمل على انهاء الممارسات التقييدية في مضمار تحويل التقنيات المرتبطة بالمصادر الجديدة للطاقة .

ـ اخيرا ، يجب على المؤسسات المالية الدولية ان تعدل من سياساتها المتعلقة بتمويل المصادر المحلية الطاقة في البلدان النامية .

من شأن تنفيذ جميع هذه الاجراءات ان يحقق للبلدان الـ(١٩) خطوة كبيرة الى الامام على طريق النظام الجديد .

## ج ـ لجنة التنمية : اقتراحات الـ ( ١٩ ) والـ ( ٨ )

### ١ ـ التجارة

تطالب البلدان الـ(١٩) بتحسين «النظام العام للافضليات» (.S.G.P) وجعله دائما ، وتوسيع مجاله ليشمل جميع المنتوجات التي تهم البلدان النامية، وتطالب ايضا بالغاء كل المظاهر التمييزية والتحديدية التي تتضمنها البرامج .

تقر الجماعة الاوروبية (.C.E.E) بان « النظام العام للافضليات » لما يزل بعيدا عن بلوغ الاهداف الثلاثة المتوخاة منه ( زيادة ارباح صادرات البلدان النامية ، تطوير تصنيع هذه البلدان ، وتسريع معدل نموها الاقتصادي ) . لذلك ترى الجماعة الاوروبية نفسها مستعدة لمواجهة اجراءات من شأنها ان تقلص ، قدر الامكان ، التأثيرات التي يحدثها تفكك التعريفات في المفاوضات المتعددة الجوانب ، على (.S. G P)

وفي نفس الحين الذي تعلن فيه عن موافقتها على تمديد فترة « النظام العام للافضليات » (SGP) الى ما بعد ( ١٩٨٠ ) ، تعرب اللجنة عن استعدادها لان تحل محل التأمين الشرعي المطلوب في توفير ضمانة سياسية . تعتبرها ضامنة لاستمرار امتيازات البرنامج . كما ان الجماعة الاوروبية مستعدة ، علاوة على ذلك، لتحسين برنامجها . ويؤلف الغاء

| | |
|---|---|
| | الكوتات والحدود السقفية عنصرا رئيسيا من عناصر البرنامج الخاص بالجماعة الاوروبية ، وذلك معالاعفاء التعريفي . |
| على البلدان المتطورة ان تطبق مبدأ المعاملة التفضيلية المعممة لصالح البلدان النامية على الحواجز غير التعريفية وغيرها من الاجراءات السياسية التجارية . | اما بخصوص الحواجز غير ـ التعريفية فاسلوب معالجة الحالات حالة فحالة ، يفرض نفسه . لان هكذا اسلوبا ملازم لطبيعة الحواجز غير التعريفية . |
| على البلدان المتطورة الموافقةعلى اعداد اطار لمواجهة الاجراءات الدولية الهادفة الى تحسين مراقبة الممارسات التجارية المحددة التي تصيب التجارة المصنعة ونصف ـ المصنعة . | تذكر الولايات المتحدة بان البلدان المتطورة التزمت ، ابان الدورة السابعة ، باتخاذ الاجراءات الفعلية ضمن اطار المفاوضات المتعددة الجوانب من اجل ازالة وتقليص الحواجز غير ـ التعريفية ، تلك الحواجز التي تصيب المنتوجات التي تصدرها البلدان السائرة في طريق النمو ، على اساس قاعدة تمييزية مؤاتية. |
| يجب تبني اجراءات تمييزية لصالح البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الجوانب . ويجب ، اثناء هذا التفاوض ، احترام مبدأ عدم المعاملة بالمثل . | ترى الجماعة الاوروبية اناعتماد خطة المعاملة التمييزية التي تطالب بها البلدان النامية ليس الوسيلة الفضلى لحل المشاكل . فالمسائل اكثر تنوعا مما يصعب حلها بواسطة اجراءات عام واحد . لذلك يصبح من الافضل استعمال طريقة المعالجة حالة فحالة . |
| يجب الغاء تسارع الزيادة التعريفية المرتبطة بدرجات التحول | ترى الولايات المتحدة ان المفاوضات المتعددة الجوانب تؤلف المجال الاكثر ملاءمة لتنفيذالالتزامات المعقودة في المضمار التجاري . يجب على البلدان النامية ، في سياق تطورها ان تقبل ، تدريجيا،بالموجبات العادية للمعاملة بالمثل وبالقواعد التجارية . |

## ٢ ـ ميزان المدفوعات

تشدد البلدان الـ(١٩)، بخصوص المنتوجات ، على ضرورة ابراز قرارات الدورة السادسة الخاصة الداعية الى برنامج اندماجي . يجب تحقيق تقدم في موضوع اقامة مؤسسة الرصيد المشترك من اجل تمويل مخزونات دولية من المنتوجات

ويجب تشجيع تنويع صادرات البلدان النامية بواسطة اتاحة المجال الافضل لها للنفاذ الى اسواق البلدان المتطورة .

اما بخصوص تحويل الموارد الحقيقية ( Ressources réelles ) فينبغي اعتماد عملية تأجيل الديون الرسمية المستحقة على البلدان الاقل تطورا ، وعلى سكان الجزر ، وعلى الشعوب المحصورة، ولا سيما البلدان التي تقاسي بعناء . كما ينبغي ايضا العمل على تدعيم الديون التجارية واعادة تنظيم عمليات التسديد .

اقترحت البلدان الـ (١٩) بأن يبلغ الدعم الرسمي من اجل التنمية هدف الـ ( ٧ ٪ ) والا يتأخر ذلك عن سنة ( ١٩٨٠ ) .

طلبت البلدان الـ (١٩) ان تتخذ غالبية نشاط « المساعدة الرسمية للتنمية » شكل هبات وقروض ذات شروط ميسرة كثيرا .

ترى الولايات المتحدة ، في احسن الاحوال ، ان الدفوقات المالية الذاهبة الى البلدان النامية، ينبغي ان تستكمل بعملية اتاحة الفرص امام البلدان النامية لتحقيق انتصارات ملحوظة في مضمار التصدير . فالـ (S G.P.) ونتائج المفاوضات المتعددة الجوانب في كنف ( الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (G.A.T.T) ) ينتظر منها ان تحسن ، بهذا الخصوص ، وضع البلدان النامية .

اقترحت السويد ، ابان الدورة السابعة الخاصة ، مفاوضات دولية بغية التوصل الى تخفيف الديون الخارجية لقروض « المساعدة الرسمية للتنمية» (AOD) والقروض الممنوحة للبلدان الاقل تطورا ، والبلدان ذات المعاناة القاسية . فحكومة السويد مستعدة ، من جهتها ، وفي اطار اتفاق دولي ، ان تتنازل عن الديون التي لها بذمة بلدان اخرى .

ترى السويد أن تخفيف الديون ليس سوى حل على امد قصير . وعلى الامد الطويل ، يجب ان يكون الهدف هو بلوغ معدل الـ (١٧ ٪) بأسرع ما يمكن .

تعترف الولايات المتحدة بضرورة زيادة الـ(AOD) ( المساعدة الرسمية التنمية ) وتحسينها . كما تستطيع منظمة الاوبيك القيام باسهام اساسي تجاه الحاجات المالية للبلدان السائرة في طريق النمو .

لاحظت البلدان الـ (١٩)، بخصوص التمويل التعويضي انه على صندوق النقد الدولي ( F. M I. ) ان يجعل سياساته اكثر مرونة ، وان يقدم دعما طويل الامد ، بفوائد خفيفة ، مجردا عن كل الاعتبارات السياسية، وذلك التعويض عن تدني ايرادات التصدير ، وارتفاع اسعار مستورداتها الاساسية الناجمة عن الاوضاع الاقتصادية البلدان المتطورة .

اقترحت البلدان الـ(١٩) انه على البلدان المتطورة أن تتخذ اجراءات تؤول الى تسهيل نفاذ البلدان النامية الى اسواقها النقدية والى رساميلها .

ينبغي تمويل عجز البلدان النامية، من قبل البلدان المتطورة بواسطة قروض تعويضية ومساعدات ذات امد طويل : أي يجب الاقلاع عن اسلوب السحب على احتياطيات النقد .

اقترحت البلدان الـ ( ١٩ ) ، اضافة الى ذلك الغاء الشروط المسبقة الباهظة المتوجبة للوصول الى مصادر صندوق النقد الدولي، مثل اشتراط السحوبات الكبيرة .

لاحظت السويد ان اتفاقا قد حصل في اطار صندوق النقد الدولي بهدف توسيع برنامج التمويل التعويضي وتحريره . كما لاحظت ايضا ان الاصلاح المتمثل بمؤسسة الرصيد المشترك لا يتضمن ، من جراء ذلك :

ـ التعويض بحدود مؤاتية تماما لصالح البلدان النامية الاكثر فقرا.

ـ التعويض القائم على اساس تدني ايرادات تصدير المنتوجات .

اجابت الولايات المتحدة بأن جهودا قد بذلت فعلا ، من خلال صندوق النقد الدولي ومن خلال البنك الدولي للانشاء والتعمير وذلك لتدعيم نفاذ البلدان النامية الى اسواق الرساميل .

ترى الولايات المتحدة ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد برهن انه قادر على زيادة الدخل الواقعي للبلدان النامية زيادة ملحوظة ، وعلى تنمية قدرتها التمويلية . وعلاوة على ذلك، يحدث الاستثمار الاجنبي اثرا مفيدا حاسما على ميزان المدفوعات اذ يتجه نحو تطوير الصادرات ويعمل على تحقيق نوع من الاستغناء عن الاستيراد . يجب اذن أن يستمر الاستثمار الاجنبي كمصدر هام للتمويل الخارجي ، وعلى البلدان النامية أن تشجعه بصفته عنصرا مكملا للاستثمار الوطني .

١

## ٣ ـ الزراعة والتغذية

اقترحت البلدان الـ(١٩) ان يعمد المؤتمر الى تعيين عمليات التمويل الضرورية لتحقيق معدل نمو لزراعة البلدان النامية قدره ( ٤٪ ) . اي‌ان البلدان الـ(١٩) تطالب بأن‌تلتزم‌جميع البلدان الاعضاء في منظمة الامم المتحدة العمل على الغاء الجوع وسوء التغذية من العالم الغاء نهائيا ، هذا العمل الذي تبناه المؤتمر العالمي للتغذية اذ التزمت الاسرة الدولية بطرد شبح الجوع عن وجه الارض خلال عقد من السنين .

من اجل هذه الغاية ينبغي على الانتاج الزراعي في البلدان النامية ان يزداد بمعدل ( ٤ ٪ ) .

ترى الولايات المتحدة ان نموا بهذا الحجم صعب التحقيق . الا ان البلدان المتطورة والبلدان المصدرة للبترول ، بمقدورها المساهمة في العمل على تضييق الفارق بين‌الانتاج والاستهلاك في البلدان النامية،بتوفير المساعدة التقنية والمالية التي تدعم كثيرا الجهود التي تبذلها البلدان النامية في المضمار الزراعي . على ان النجاح ، على الامد البعيد، يظل وقفا على جهود كل بلد .

من جهة اخرى . ترى الولايات المتحدة انه ما من حل ممكن للمعضلة الغذائية العالمية ، دون تقليص‌النمو الديموغرافي . وايقاف تزايد عدد سكان الارض عند حد ثابت .

على البلدان النامية ان تشددعلى استراتيجيات الانتاج الغذائي، وعلى زيادة الانتاجية على مستوى‌المشاريع الصغيرة .

طلبت البلدان الـ (١٩) ان تحدد البلدان الـ(٨) ما اذا كان‌قبولهابفكرة الامن الغذائي يستلزم ايضا من جانبها قبول العناصر الرئيسية لسياسة تخزين-الاحتياطيات‌الغذائية الدولية والمستوردات الغذائية من الحبوب باسعار معقولة لصالح البلدان النامية .

طالبت البلدان الـ (١٩) بتنفيذ فكرة الرصيد الدولي للتنمية الزراعية قبل حلول نهاية السنة .

ترى السويد ان ثمة شرطين مسبقين لتحقيق الهدف المرجو .

الاول هو درجة الاولوية التي توليها البلدان النامية لتطوير زراعاتها ، والثاني هو المصادر المالية المتزايدة التي ينبغي تجنيدها من قبل العالم المتقدم ومن قبل مساهمين محتملين اخر .

كما طالبت ، بخصوص العمل على تحقيق الكفاية الذاتيةو«المساعدة الرسمية للتنمية» ، ان يتبنى مؤتمر باريس مجموعة اتجاهات يصار الى تطبيقها من قبل الجميع بغيةادخال تعديل اصلاحي على المساعدة الرسمية . ويجب اعلان تطوير البلدان النامية بما يوصلها الى الكفاية الذاتية ، بمثابة مبدأ اساسي يشكل قاعدة كل الاشكال التي تتخذها الـ ( A. O. D. ) .

ينبغي على مقدمي العطاءات ، سواء كانوا من الصنف الثنائي او المتعدد الجوانب ، ان يعيروا اهتماما خاصا ، ويعتمدوا معاملة مميزةتجاه البلدان الاقل تطورا ، وتجاه سكان الجزر ، وشعوب الاقاليم المغلقة ، والجماعات الشديدة المعاناة ، لا سيما اولئك الذين يعانون ضائقة غذائية قاسية .

ترتئي البلدان الـ(١٩) انالقروض المعطاة من اجل الزراعة يجب ان تتم بشروط مؤاتية جدا ، وينتظر من البنك الدولي ان يخفض معدلات فوائده وان يمنح قروضا للتخزين وعمليات التحويل ومكافحة امراض المزروعات . على الامد القصير يجب اتخاذ اجراءات لتسهيل نفاذ البلدان النامية الى سوق الاسمدة بشروط تشجيعية، ولتخفيف الخللالحاصل في ميزان مدفوعات البلدان ذات المعاناة القاسية . وذلك بواسطة زيادة ملحوظة في حجم المساعدة المتعددة الجوانب والمزدوجة .

على الامد المتوسط والبعيد ، من الضروري تطبيق مقررات المؤتمرات

ترتئي الجماعة الاوروبية ضرورة اعتماد تعاون دولي مكثف . فلجنة « منظمة الزراعة الدولية » ، المعنية بالاسمدة ، والفريق الاستشاري المعني بالانتاج الغذائي والاستثمار في البلدان النامية ، يؤلفان وسائل مؤاتية لبحث هذا النوع منالتعاون.

الدولية المتعلقة باقامة قدرات جديدة على انتاج الاسمدة في البلدان السائرة في طريق النمو : من المعروف أن المؤتمر العالمي للتغذية قد كلف لجنة الاسمدة التابعة لمنظمة الزراعة الدولية ، بتنفيذ برنامج موضوع لتثبيت اسعار الاسمدة على مستويات معقولة بالنسبة الى البلدان السائرة في طريق النمو .

**ـ الامن الغذائي**

يتوجب على البلدان المتطورة ، بموازاة ذلك ، زيادة انتاجها الغذائي من اجل تلبية الحاجات العالمية في هذا المجال ، بما فيها المساعدة الغذائية . وينبغي ان يمثل المستوى الادنى لمخزون الضمانة الغذائية (١٧ ٪) الى (١٨ ٪) من الاستهلاك العالمي السنوي من الحبوب . كما يجب ان تختار المراكز الدولية لتخزين الحبوب بطريقة استراتيجية في المناطق المحتاجة بصورة جدية . يجب على البلدان التي تعطي المساعدة ان توجه قسما متزايدا من المساعدة الغذائية عبر **الاقنية المتعددة** الجوانب ، لا سيما البرنامج العالمي التغذية . ينبغي احداث مخزون طارىء من ( ٥٠٠،٠٠٠ ) طن فوراً .

## ٤ ـ النفاذ الى الاعلام والى التقنيات المتوفرة .

ترى البلدان الـ (١٩) ان الاعلام عن التقنيات البديلة وعمليات الانتاج ليست متوفرة بشكل عام للبلدان السائرة في طريق النمو . فمن الضروري اذن خلق شروط مؤاتية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات حيث تمثل التقنيات المستوردة وتكييفها في البلدان النامية بغية ارساء قواعد التنمية التقنية المحلية . كما تطالب البلدان الـ (١٩) ايضا باقامة بنوك المعلومات الصناعية والتقنية ، ووضع نظام عالمي للاعلام .

وتطالب البلدان الـ(١٩) ، اضافة الى ذلك ، باعادة النظر في اتفاقية باريس الخاصة بالملكية الصناعية ، بشكل يعبر تماما عن مصالح البلدان السائرة في طريق النمو .

اعادة النظر باتفاقية باريس يجب ان تأخذ بالاعتبار النقاط الآتية :

ـ ينبغي على تعديل هذا الاتفاق ان يساهم في تسهيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، اي ان يساهم في اقامة المزيد من العدالة الاجتماعية ، وتقليص الفروقات الاقتصادية بين الامم .

ـ يمكن لنظام الملكية الصناعية ان يستخدم كأداة اساسية لتسهيل تحويل التقنية الى البلدان النامية ، اذا كانت القوانين الدولية موضوعة بشكل يتوافق مع الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومع اهداف التنمية القومية في البلدان السائرة في طريق النمو .

اعربت الجماعة الاوروبية عن استعدادها لان تبحث مع البلدان النامية عن الاجراءات العملية الممكن اتخاذها لتنفيذ قرار الدورة السابعة والدورة الثلاثين من دورات الجمعية العمومية للامم المتحدة بخصوص اقامة بنك للمعطيات التقنية يستكمل بانشاء مؤسسات مماثلة على الصعيد القطاعي او الاقليمي ، وكذلك بانشاء مركز دولي لتبادل المعلومات التقنية . ويقع على عاتق الامم المتحدة ان تضع نظاما اعلاميا يتيح للبلدان النامية ان تأخذ فكرة اجمالية عن جميع التقنيات الموجودة لتختار المناسب منها .

لقد سلمت الجماعة الاوروبية ( C. E. E. ) في موضوع نظام الاجازات الصناعية الدولي ، بامكان تعديله على ضوء القرار ( ٣ ) الصادر عن الدورة الاولى للجنة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ( C. N. U. C. E. D. ) التي عالجت مسألة تحويل التقنيات . واعربت الجماعة الاوروبية عن استعدادها للبحث في تعديل اتفاقية باريس .

يجب ان تكون المهمة المباشرة لهذا النظام هي في توفير اكمل دعم تقني ممكن لمساعدة البلدان النامية في جعل بنياتها التحتية تقنية وعلمية .

ـ يجب على القوانين الدولية ان تعكس التبدلات الاقتصادية والتاريخية الحاصلة ، وتعبر عن الاتجاهات التشريعية والعملية المستجدة في البلدان السائرة في طريق النمو .

ـ يجب ان تكون الملكية الصناعية عنصراً من عناصر عملية التحويل التقني ، وان تساهم في تحقيق التقدم التقني الجديد .

اقترحت البلدان الـ(١٩) الاعتراف بالصفة الشرعية لقانون التصرف الخاص بتحويل التقنية . على البلدان المتطورة ان تقبل بواقع كون انتشار جميع اشكال تحويل التقنية بشروط مؤاتية ، وكذلك الغاء الممارسات التي تحصر التحويل ، شيئا ممكنا من خلال اداة متعددة الجوانب وملزمة قانونيا ، تأخذ بعين الاعتبار حاجات البلدان النامية ومصالحها .

على هذا القانون ان يهدف الى :

ـ ارساء قواعد عامة منصفة خاصة بالتحويل الدولي للتقنية ، آخذا بعين الاعتبار حاجات البلدان النامية والمصالح الشرعية للذين يقدمون التقنية وللذين يفيدون منها.

ـ تيسير وزيادة الدفق الدولي والتقنية الملائمة ، اولا على آماد ، وبشروط معقولة .

ـ زيادة اسهامات التقنية في تعيين وحل المشاكل الخاصة بكل البلدان ، لا سيما البلدان النامية .

ترى اليابان ان اعادة النظر في اتفاقية باريس عليها أن تراعي المبادىء الاساسية لهذه الاتفاقية ، مع كون اليابان موافقة على اخذ وجهات نظر البلدان النامية بعين الاعتبار .

ذكرت الولايات المتحدة بأن كيسينجر قد اعلن ، خلال الدورة السابعة ، موافقته على تعريف الخطوط العريضة المتعلقة بالممارسات المعتمدة في عملية تحويل التقنية ، سواء من قبل الدول او من قبل الشركات المتعددة الجنسية .

قبلت الجماعة الاوروبية هدف القانون ( تحسين شروط التحويل التقني ) ومبدأ قانون كهذا . ومع ذلك . فلقد اعتبرت الجماعة الاوروبية ان فكرة القانون الالزامي مستحيلة . اذ ان مضمون قانون كهذا اهم من شكله الشرعي .

- تقوية الامكانيات العلمية والتقنية لجميع البلدان ،بغية انتقاء تقنيات مستوردة وتكييفها حسب الشروط المحلية .

## ● التصنيع

يجب على البلدان المتطورة ان تتبنى سياسات تشجع صناعاتها الاقل قدرة في المنافسة على الصعيد الدولي ، على الاتجاه صوب انتاجات اخرى ، الامر الذي يؤدي الى تصحيحات بنيوية داخل البلدان النامية ، والى امتداد القدرات الانتاجية لهذه الصناعات باتجاه البلدان النامية ، وكذلك الى اتخاذ الاجراءات الاضافية الضرورية بغية تحقيق التنمية على درجة رفيعة ، ومن اجل استخدام المصادر البشرية والطبيعية الموجودة في البلدان النامية .

يجب ان يتم ، فورا ، تنفيذ نظام الاستشارات الذي اقر في ليما ، وذلك من اجل بلوغ الاهداف المذكورة .

ترى الولايات المتحدة ان اعادة التوسع هي قرار متروك للقطاع الخاص في البلدان المتطورة . وينبغي على الاصلاح الصناعي ان يأخذ في الاعتبار التكاملات الاقتصادية ، واستعمال المصادر بطريقة فعالة .

ترى الجماعة الاوروبية ( C. E. E.) انه من الملائم التشديد على كون أفضل طريقة لمتابعةاهداف التعاون الصناعي تتم ضمن اطار الانتاج الصناعي العالمي المتوازن والآخذ في الانتشار ، مع الاخذ في الاعتبار مشاكل الاستعمال ، سواء بالنسبة الى البلدان النامية او بالنسبة الى البلدان المصنعة . يجب على البلدان النامية ، بنظر الولايات المتحدة ، ان تستعير استراتيجية تصنيع تبدأ على صعيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وترى ايضا ان العنصر الاكثر فعالية من عناصراقامة البنيات هو تحرير التجارة من خلال المفاوضات المتعددة الجوانب ومن خلال الـ ( S. G. P. ) .

لقد ابدت الولايات المتحدة بعض التحفظات حيال استخدام الاستشارات ، لانه ليس ثمة من اقتراحات حسية في هذا المضمار

بسبب هدف اعادة الانتشار الذي تتوخاه الاستشارات .

بالمقابل ، اعلنت السويد موافقتها على التنفيذ الفوري لنظام الاستشارات .

ترى الولايات المتحدة ان على نظام الاستشارات ان يقتصر على القطاعات الصناعية المتخصصة ، كقطاع الاسمدة وقطاع الفولاذ .

ونظرا للحاجة الكبيرة الى زيادة الاستثمارات الاجنبية في برامج التصنيع ، تقضي الحاجة بأن تخلق البلدان النامية جوا ملائما للاستثمار .

ثمة عنصر اساسي يتيح جذب الاستثمار هو الفهم السياسي لعمليته على الامد الطويل ، بما فيه ارادة الانضمام الى اتفاقيات ذات امد طويل ترعى المشاريع الاجنبية واعادة توطين الفوائد .

اقترحت البلدان الـ (١٩) وجوب ان تقدم البلدان النامية القروض الضرورية باسم (A. O D.) ( المساعدة الرسمية للتنمية ) كي تشترك في تصنيع البلدان النامية ، وتتيح لهذه الاخيرة تحقيق (٢٥٪) من الانتاج الصناعي العالمي سنة (٢٠٠٠) طبقا لاعلان ليما ولخطة العمل .

## د ـ المقترحات المتبادلة المقدمة للجنة الشؤون المالية

### ١ ـ الدعم الرسمي للتنمية والتعاون المالي الدولي .

عادت البلدان الـ (١٩) ، في هذا المجال ، الى هدف الـ (A. O.D.) اي الـ (٠،٧ ٪) بالنسبة المئوية في الانتاج الوطني الخام (P. N. B.) الذي اعلن في لجنة التنمية ، من اجل تحقيق هدف الـ (٠،٧ ٪) هذا، وضمان دفوقات الـ (A. O. D.) سلفا واستمرارها وتأمينها . يجب اقامة رسم مشترك ، نوع من ضريبة التنمية بغية زيادة الارصدة المطلوبة. ويجب ، فورا ، انشاء مؤسسة تعنى باستدانة الفوائض التي تملكها بعض البلدان واعادتها ، بصفتها مصادر « المساعدة الرسمية للتنمية » ، الى البلدان النامية ، وتمويل فروق الفائدة . ويأتي منح هذه المصادر كتكملة للدعم الرسمي الجاري . ينبغي على جميع البلدان التي لم تحقق هدف الـ (٠،٧ ٪) ان تلتزم بأن تزيد ، كل سنة، دعم ميزانيتها بمعدل (٢٥ ٪).

اعلنت الجماعة الاوروبية استعدادها لتحقيق زيادة فعلية وملموسة للـ (A. O. D.) ( المساعدة الرسمية للتنمية ) والتزمت ببذل الجهود اللازمة لبلوغ هدف الـ (٠،٧) ٪ باقصر وقت ممكن .

اشارت السويد انها حققت هدف الـ (٠،٨ ٪) . لقد تمكنت من ذلك لانها كانت قد تبنت ، منذ سنة (١٩٦٨) نظاما منتظما للتخطيط يقضي بزيادة سنوية قدرها (٢٥ ٪).

### ٢ ـ زيادة مصادر البنك العالمي ، والمؤسسات الاخرى .

تريد البلدان الـ (١٩) من اللجنة ان تتوصل الى اتفاق حول تحويل المصادر من اجل زيادة راسمال البنك العالمي بغية دعم عملياته بشروط مؤاتية اكثر . ولا بد من التطلع الى زيادة الرأسمال بمقدار (١٠) مليارات دولار .

خلال المناقشات الجارية حول العملية الخامسة من عمليات اعادة تأسيس راسمال الـ (A. I. D.) ،

اعلنت الجماعة الاوروربية (C . E . E .) في موضوع البنك العالمي ، موافقتها على زيادة راسماله الاجتماعي بالقدر المناسب .

أقرت الجماعة الاوروبية بان الاولوية المطلقة يجب ان تعطى الى اسهام ارصدة جديدة آتية من

طرحت فكرة مضاعفة الراسمال ، اي (٤،٥) مليارات من الدولارات. ودعمت البلدان الـ ( ١٩ ) هذا الاقتراح ، معتبرة ان الـ (A.I.D) تشكل اقترابا واقعيا من قضية المساعدة المفيدة .

اضافة الى ذلك ينبغي تقوية عمليات الـ ( A . I D. ) والمصارف الاقليمية المعنية بالتنمية، من حيث المخصصات الواقعية وبمعدل سنوي ملائم .

ينبغي انشاء أوالية مؤسساتية فورا ضمن الاطار القائم من اجل زيادة مصادر الـ ( A . I . D . ) باستقراض فوائض المصادر على اساس معدل السوق . وينبغي ايضا ان يزاد فورا رأسمال الرصيد الخاص الذي وضعته الامم المتحدة « وصندوق الامم المتحدة للمعونة الفنية » .

وتقترح البلدان الـ(١٩) ، اضافة الى ذلك ، ان يوسع الشباك الثالث للبنك العالمي حتى حدود الهدف الاستثنائي المقدر بمليار دولار .

ينبغي على كل اتفاق يتناول تحويل المصادر الى البلدان النامية ان يأخذ بالاعتبار العلاقة بين الـ ( D. T. S. ) ( حقوق السحب الخاصة ) والـ ( A. O. D.) ( المساعدة الرسمية للتنمية ) . يجب تنفيذ هذه العلاقة بسرعة . وتقترح البلدان الـ(١٩)، بالاضافة، الاجهزة المختلفة في ترميم مصادر الـ (A.I.D) . والجماعة الاوروبية مستعدة لتوفير مساهمة فعالة ، وتتمسك في هذا الاطار ، بالتشديد على الاهمية التي يرتديها الاسهام المتزايد من قبل جميع المساهمين ، لا سيما البلدان الجديدة التي تعطي قروضا بهدف التوصل الى زيادة ملحوظة في مصادر هذا الجهاز . والجماعة الاوروبية مستعدة ايضا . في اطار توزيع امثل للمهمات بين البلدان التي تعطي مساعدات ، أن يساعد صندوق الامم المتحدة للمعونة الفنية ( P. N . U . D ) في التغلب على الازمة الراهنة للسيولة .

تلاحظ الولايات المتحدة انه ينبغي ، خلال المناقشات الخاصة بتحويل المصادر ، التحسب للصدمة القوية التي يحدثها الدعم الممنوح لمجموعة من البلدان ، بالنسبة الى البلدان النامية الاخرى . اذ ان زيادة مصادر الشباك الثالث لن تحدث دون ان تجر عواقب على مصادر الـ .( A. I. D. )

ان يحسب الـ ( A. O . D. ) صافيا ، من حيث الاستهلاك او من حيث الفوائد . ينبغي ان يتكون ( ٩٠ ٪ ) على الاقل من راسمال الـ ( A.O.D. ) من الهبات او القروض المعطاة حسب شروط الـ ( A. O.D. ) المساعدة الرسمية للتنمية . ويجب ان يمثل عنصر الهبات (٩٠٪) من الـ ( A. O.D. ) وان يستثنى من الـ ( A. O.D. ) كل دعم لا يضم، على الاقل، (٥٠٪) من الهبات .

اعترفت البلدان الـ (١٩) بأن المؤسسات المالية الدولية تنتهج سياسات اكثر مؤاتاة للبلدان النامية بواسطة اجراءات تهدف الى تلطيف حدود دعمها ذاته ، وبزيادة التمويل بالعملة المحلية ، وبضبط حجم قروضها حسب تأثيرات التضخم على كلفة المشاريع .

لاحظت الولايات المتحدة انه ، طبقا للتوصيات الصادرة سنة ( ١٩٧٢ ) عن لجنة المساعدة للتنمية ( A. O .D. ) ينبغي على عنصر الهبات ان يمثل (٨٤٪) على الاقل من اموال الـ ( A .O.D. ) .

علما بان هذه النسبة قد بلغت اليوم (٨٧٪) بالنسبة الى البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة للتنمية .

اعلنت السويد استعدادها للانضمام ، والموافقة الى حد كبير . على المفاهيم التي تنطوي عليها شرعة مانيلا المتعلقة بالـ ( A. O. D. ) .

## ٣ ـ مشاكل الدين الخارجي لدى البلدان السائرة في طريق النمو .

تعتبر البلدان الـ ( ١٩ ) انه من الضروري ان يمنح الدائنون الثنائيون والذين يعطون القروض ، البلدان النامية تخفيفا من القروض عندما تطلب ذلك .

اما البلدان النامية الاضعف ، والشعوب المغلقة ، وسكان الجزر ، فينبغي تحويل ديونها الرسمية الى هبات .

والبلدان الاخرى ذات المعاناة الشديدة فينبغي تحويل استحقاقات ديونها الى هبات ، او ان يعاد حساب هذه الديون بالحدود الحاضرة التي

ترى الولايات المتحدة ان تعميم تخفيف الديون هو عمل « غير مرغوب فيه وغير مجد» لانه يتغاضى عما يلي :

١ ـ التأثير السلبي القوي الذي يصيب القرض ـ القيمة للبلاد .

٢ ـ سبب العلاقة العامة بين تخفيف الديون ودفوقات الرساميل الجديدة باتجاه البلدان النامية .

٣ ـ علاقة الموازنة القائمة في البلدان الدائنة بين دفوقات العون الجديدة وتخفيف الديون. فالبلدان النامية تضل السبيل بتشديدها على

يقدمها كل بلد مانح للقروض ، مع حد ادنى من الهبة تبلغ ( ٩٠ ٪ ) .
وطالبت البلدان ال (١٩) اضافة الى ذلك ان تمول مؤسسات التمويل المتعددة الجوانب برامج الدعم لكل بلد نام ، بنسبة لا تقل عن المدفوعات بالسندات على اساس تسديد الدين الذي يدفعه هذا البلد لهذه المؤسسات .
واشات البلدان الـ ( ١٩ ) ، بخصوص الديون التجارية ، الى صرورة عقد اتفاق لتمتين ديون البلدان النامية المعنية ، واعادة ترتيب المدفوعات على اقساط تمتد الى ( ٢٥ ) سنة ، كحد أدنى . اما بالنسبة الى البلدان النامية التي ما زالت تستطيع تأمين تسديد ديونها، فيجب اتخاذ اجراءات باشراف البنك العالمي ومؤسسة الارصدةبغية اعادة تمويل الديون التجارية ذات الامد القصير ، وذات الاكلاف المرتفعة ، التي عقدتها البلدانالنامية خلال السنوات الاخيرة .
يقتضي تمتين الديون التجارية واعادة ترتيب المدفوعات اقامةتدابير مالية مؤاتية ، او خلق « جهاز » يتضمن ، بالشراكة ، مؤسسة مالية متعددة الجوانب ، كالبنك ، من اجل ديون البلدان النامية ، على الامد القصير . في الختام شددت البلدان الـ(١٩) علىانهاتواجهمشاكل مباشرة ناجمة عن الديون ذات الآماد الاطول . ولاحظت أن هذه المسائل قد درست بالتفصيل من قبل فريق اختصاصي من الخبراء الحكوميين جمعهم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ( C. N. U. C. E. D. ) ، التخفيف العام للديون على حساب المشاكل الاكثر الحاحا من مثل تحسين فرص نفاذ البلدان النامية الى اسواق الرساميل وتقوية الـ ( A. O. D. )
وكل مساهمة من قبل الولايات المتحدة في اعادة ترتيب الديون العامة ، ينظر اليها الكونغرس بمثابة تجاوز لصلاحيته ، الامر الذي سيؤدي ، بالتأكيد ، الى تقليص حصة الولايات المتحدة في الـ ( A. O. D. )واعلنتاليابانانسجامها التام مع الولايات المتحدة .

اعلنت سويسرا انها تشاركالراي القائل بان وضع ديون البلدانالنامية يمكن تحسينه على اساس قاعدة الافكار التي اوحى بها فريق خبراء

وذكرت البلدان الـ (١٩) بأن هذا الفريق قد اوصى بالاجراءات الآتية، بغية اتقاء صعوبات ايفاء الديون :

ا ــ سبيل نفاذ اكثر حرية الى اسواق البلدان المتطورة .

ب ــ مساعدة للبلدان النامية للمحافظة على المستوى المؤاتي من الاحتياطيات ، لتتاح لها مواجهة عدم الاستقرار في ايرادات صادراتها .

ج ــ يجب على البلدان الدائنة ان تسهر على الا تكون السياسات الخاصة بقروض التصدير غيرمتلائمة جذريا مع السياسات المرتبطة بالمساعدة .

د ــ اجراءات من اجل دعم استقرار دفوقات الرساميل باتجاه البلدان النامية ، واستمرارها .

هـ ــ التحقيق السريع لهدف الـ ( ٠،٧ ٪ ) .

و ــ منح دعم مباشر للبلدان ذات المعاناة الشديدة .

ز ــ تقوية الدفوقات المزدوجة والمتعددة الجوانب في اطار برنامج المساعدة .

ح ــ ليونة اكبر تجاه الظروف التي يحصل فيها ايفاء القرض .

يجب على اعادة تنظيم الديون ان تراعي منظور التنمية في البلدان المدينة ، متيحة لها تأمين تسديد مستمر لديونها ، واعادة ترميم قيمة قروضها .

اخيرا ترى البلدان الـ ( ١٩ ) ان المساواة وعدم التمييز بين الدائنين تشكلان مبدأ اساسيا تقوم عليه قاعدة عمليات استعادة التفاوض حول الديون .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء.

اعلنت السويد أن طريقة المقاربة حالة فحالة صحيحة ، بالرغم من ان منهجيتها وفاعليتها بحاجة الى تقوية ، لا سيما في ما يتعلق بتقوية وضع المدين في هذه العملية .

واضافت السويد ، مع ذلك انه ينبغي اخذ حاجات التمويل المباشرة بعين الاعتبار ، ضمن اطار مشاريع التنمية .

## ٤ ـ تقوية دفوقات الرساميل باتجاه البلدان السائرة في طريق النمو

ترى البلدان الـ(١٩) انالضرورة الاولوية تقضي بان تبرهن البلدان المتطورة عن ارادتها السياسية في فتح اسواق رساميلها الخاصة امام البلدان النامية ، بشروط افضل ، وان تلغي الانظمة المقيدة . ولاحظت البلدان الـ(١٩) انها تلاقيموانع كثيرة في اسواق الرساميل : قروضا مصرفية ، مستثمرين مقيمين غير البنوك ، مقترضين اجانب غير مقيمين ، قروضا اوروبية .

لذلك تطالب البلدان الـ (١٩) بما يأتي :

ـ السماح بوضع اسهم فياسواق البلدان المتطورة .

ـ نشر شروط تحرير القيود القائمة على أدنى صعيد مسيطر بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E.) .

وتعتبر البلدان الـ(١٩) ، اضافة الى ذلك ، انه على البلدان المتطورة ان تتخذ اجراءات من اجل حث دفوقات الرساميل الخاصة بواسطة تحسين اسهمها وشروطها ، ومن اجل دفع مستثمريها من القطاع الخاص الى الاستثمار في القيم التي تصدرها البلدان النامية .

وتعتبر البلدان الـ(١٩) ان نظاما متعدد الجوانب من الضمانات الآيلة الى تشجيع اصدارات البلدانالنامية في اسواق البلدان المتطورة يجب تنفيذه . وينبغي على احتياطيات المؤسسات المالية الدولية انتستثمر في البلدان النامية وتساهم ، هكذا ، في تنمية اسواق محلية للرساميل ،

لاحظت الولايات المتحدة ان سوق الرساميل الاميركية هي اكثراسواق العالم حرية . والقيود الوحيدةتتعلق بالاصدارات العامة وتهدف اليحماية الاستثمارات ، لا الى تقييد النفاذ الى اسواق الرساميل . ويسر الولايات المتحدة ان تعلمها البلدان النامية بحالة واحدة منعت فيها انظمتها نفاذ أحد البلدان النامية الى اسواقها .

ترى الجماعة الاوروبية ان التسهيلات المتعددة الجوانبالخاصة بالضمانات ، والنفاذ الى الاسواق، تشكل موضوع العمل في لجنة التنمية ، فمن المناسب اذن انتظار نتائج هذه الاعمال .

وفي تحويل المصادر من اجل التطوير.
واعلنت البلدان الـ(١٩) رغبتها في نظام دولي للاعلام عن اسواق الرساميل من شأنه ان يوفر للبلدان الطالبة المعلومات الضرورية المتعلقة بالشروط المسيطرة في مختلف اسواق الرساميل والامكانيات التي توفرها هذه الاسواق .

## ٥ ـ المسائل المطروحة من قبل الممتلكات المالية للبلدان المصدرة للبترول

ترى البلدان الـ(١٩) وجوب التفكير في اجراءات تتعلق **بالحالة الخاصة** التي تشكلها الموجودات المالية العائدة لبلدان « منظمة البلدان المصدرة للنفط » ، دون الاضرار بالمواقف التقليدية التي تبنتها البلدان النامية ابان مؤتمرات دولية مختلفة ، لا سيما في كنف برنامج العمل اثناء الدورة السادسة ، ولا بسياساتها القومية ، ولا بتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار الاجنبي .

اما الدول المصدرة للبترول فترغب بحرية الوصول الى فرص الاستثمار في البلدان المتطورة . بمقابل فرص النفاذ الذي تفسحه امام بترولها . وتطالب البلدان الـ(١٩) ان تكون ثمة حماية تقي اموال بلدان الاوبيك من التلف الناجم عن التضخم . وذلك بواسطة انشاء اواليات ملائمة . يجب على البلدان المتطورة ان تضمن استثمارات بلدان الاوبيك في اسواقها ضد المصادرة ، والتجميد والاجراءات الزجرية الاخرى .

ترى الولايات المتحدة أن منح **معاملة خاصة** لاصول بعض البلدان يتعارض مع مصالح مستثمرين آخرين .

لا تستطيع الجماعة الاوروبية قبول المسلمة القائلة بان اموال منظمة الاوبيك هي من نوع خاص ، بسبب اصلها .

ولاحظت الولايات المتحدة، علاوة على ذلك ، ان الاسواق المالية لا تميز ، ولا تستطيع ان تميز ، بين الارصدة ، انطلاقا من قاعدة مصادرها . كما ان الدولة الاميركية المتمسكة بفكرة ان اواليات اسعار السوق هي التي يجب ان تكون لها الكلمة الفصل بكونها تقرر دفوقات رساميل الاستثمارات ، لا تستطيع الدولة الاميركية القبول بمنح معاملة خاصة لبعض فئات المستثمرين، لان ذلك يتناقض مع مبدأ **عدم التمييز**.

وترى الجماعة الاوروبية ، من ناحية اخرى ، ان هذا الامر من شأنه ان يشكل سابقة مؤسفة ، وتخليا عن الطبيعة المتعددة الجوانب للعلاقات الاقتصادية الدولية .

في حالة افتراض عمليات تأميم ، يتوجب على البلدان المتطورة ان تقدم تعويضا مناسبا يتيح التحويل السريع ونقل الاستثمار والمدخول بعملات قابلة للتحويل بمعدلات مقبولة .

لاحظت البلدان الـ(١٩) ان رسم ضرائب تطال مدخول استثمار الارصدة العامة من شأنه ان ينفر هذا النوع من الاستثمار . لذلك تطالب هذه البلدان ان تعامل الاموال الرسمية الخاصة بمنظمة الاوبيك معاملة تفضيلية من ناحية الرسوم على المدخول وارباح الراسمال .

تتبع بلدان الجماعة الاوروبية سياسة غير تمييزية بخصوص الاستثمارات الاجنبية في اقتصادها.

لاحظت سويسرا ، بخصوص الضريبة في المصدر ، انها قابلة للاستعادة في اطار اتفاقيات مزدوجة الضريبة .

## ٦ ـ الجوانب الملائمة من الاصلاح النقدي الدولي

ابدت البلدان الـ(١٩) رغبتها بأن يعدل صندوق النقد الدولي ، في دورته المقبلة ( السابعة ) الخاصة باعادة النظر في نظام الكوتات ، صيغة الكوتات ليؤمن مساهمة اكبر من قبل البلدان النامية . ويجب ان تتحسن قدرة التصويت الممنوحة للبلدان النامية في كنف المؤسسات المالية الدولية الكبيرة .

طالبت البلدان الـ(١٩) بأن تقوم مؤسسة الارصدة برقابة افضل على تموجات معدلات الصرف بواسطة تنظيم وتطبيق قانون مسلكي ينظم عمل جميع الاعضاء تبعا للظروف .

ان قانونا كهذا بامكانه ان يحدد مجالات تعاون نقدي دولي ، وبنوع خاص في ما يتعلق بالحفاظ على السياسات المتناسقة المتعلقة بمعدلات الفوائد بين البلدان المتقدمة ، والغاء القيود المفروضة على مستوردات البلدان ، والقواعد الموضوعة للحؤول

لاحظت البلدان الـ(٨) ان النظام الجديد لمعدلات الصرف الناجم عن المادة الجديدة التي اقترحت على صندوق النقد الدولي ، يستجيب لهذه الاهتمامات .

دون حالات تدني القيمة بغية توفير امتيازات تنافسية .

لقد طالبت البلدان الـ (١٩) بما يأتي :

أ ـ ان تزاد السيولات (الشرطية وغير الشرطية ) .

ب ـ اعانة ثانية من الـ ( D. T. S. ) ( حقوق السحب الخاصة ) او سيولة غير مشروطة ، لمساعدة البلدان النامية .

ج ـ تحسين مواصفات وتوزيع الـ (D.T.S.) ( حقوق السحب الخاصة ) ( معدل الفائدة ، تقليل القيود المفروضة على استخدام الـ (D . T . S.) ، اعطاء البلدان المتطورة امكانية منح حصتها من الـ ( D. T . S . ) البلدان النامية ولشركة الارصدة المختصة .

لقد طالبت البلدان الـ(١٩) بزيادة اكبر في الكوتات اثناء اعادة النظر المقبلة في هذه المسألة ، لجعل « صندوق النقد الدولي » ( F . M . I . ) ، اداة رئيسية في دعم ميزان المدفوعات ، ليس فقط بالنسبة الى البلدان النامية الاكثر عوزا بل ايضا بالنسبة الى جميع البلدان التي يحرمها وضعها في مؤسسة الارصدة من كل امكانية سحب . في هذا الاطار اوصت البلدان الـ ( ١٩ ) بأن يحافظ على الانتشار الظرفي لـ ( ٤٥ ٪ ) من كل شريحة من القرض بعد الدورة السادسة العامة للكوتات . وطالبت البلدان الـ (١٩) ، اضافة الى ذلك، باقامة صلة بين الحصة من الـ ( D. T. S. ) وتمويل التنمية .

اشارت البلدان (٨) الى اهمية مراقبة افضل على السيولات الدولية .

ان البلدان الـ(٨) تساند الاعمال الحديثة لمؤسسة الارصدة ، تلك الاعمال الهادفة الى :

١ ـ زيادة الامكانيات المنتظمة للسحب .

٢ ـ توسيع سهولة التمويل التعويضي .

٣ ـ تقديم دعم بشروط مناسبة جدا لميزان مدفوعات البلدان الاكثر فقرا بواسطة مؤسسة الارصدة .

تتضمن اتفاقية جامايكا ايضاعددا من الاجراءات ذات المدلول بالنسبة الى المسائل القائمة بين الشمال والجنوب : زيادة الكوتات لصندوق النقد الدولي ، توسع ناجم عن التحسينات الحاصلة في شريحة قرض مؤسسة الارصدة ، تمويل تعويض وتسهيلات تخزين واقامة مؤسسة الارصدة .

لقد تبين ، في النهاية ، من كل المناقشات التي ميزت المرحلة الاولى من مؤتمر الشمال والجنوب ان الازمة الاقتصادية العالمية ، وعجز ميزان مدفوعات البلدان السائرة في طريق النمو ، يمكن تفسيرهما ، بنظر البلدان المتطورة ، اما بردهما الى ارتفاع اسعار البترول وكارتل الطاقة، او ايضا، وبصورة اضافية ، بردهما الى طبيعة السياسات الاقتصادية الداخلية التي تتبعها البلدان النامية ، تلك السياسات التي تعيق الاستثمار الاجنبي الذي هو المصدر الرئيسي للتمويل ، والتي لا تشجع الزراعة والمشاريع الصغيرة .

فالبلدان المتطورة لا تقبل برفع اسعار البترول والغاز . مع ان البلدان الـ (١٩) ترى ان رفع هذا السعر يشكل الوسيلة الوحيدة التي من شأنها ان تقود الى كشف مصادر بديلة للطاقة ، في حالة حدوث ضائقة متزايدة . والبلدان المتطورة تتحفظ تجاه نظام الاستشارات الذي قد يصب في مجرى اعادة اتساع نشاطات الانتاج ، الامر الذي يتناقض ، بنظر البلدان المتطورة ، مع مبادىء الامتياز المقارن ومع التوازن الضروري . وترفض البلدان المتطورة أن تعطي صفة شرعية لقانون السلوكية الدولية المتعلق بتحويل التقنية والنشاطات المتعددة الجنسية . وترفض البرنامج المندمج للمنتوجات الاساسية ، وبرنامج التمويل المرتبط به ، بل تفضل الاسلوب العملي الداعي الى معالجة القضايا حالة فحالة ، كما اعربت عن ذلك بخصوص موضوع التخفيف المباشر للديون الرسمية . وترفض البلدان المتطورة كل نظام تفضيلي بخصوص النفاذ الى سوق الرساميل ، لأن من شأنه ان يؤدي الى نظام تحسين الفوائد المرتبطة بالقروض التجارية. ذلك ان البلدان الـ ( ٨ ) تعتبر ان كل نظام امتيازي ، حتى وان كان خاصا بأموال « منظمة البلدان المصدرة للنفط » يتعارض مع مبدئي التعامل بالمثل وعدم التمييز . وبخصوص صلة وتعديل اتفاقيات كينغستون الهادفة الى زيادة حجم وتحسين شروط اعطاء السيولات الدولية للبلدان الفقيرة، تحصنت البلدان الـ ( ٨ ) خلف سيادة مؤسسة الارصدة المالية . من حيث المبدأ ، لا تعارض البلدان المتطورة تقوية الـ (A.O.D.) « المساعدات الرسمية للتنمية » ، بواسطة مختلف الوسائل ، لكنها تتطلب ان تشارك « البلدان الجديدة مانحة القروض » بهذه العمليات . باختصار ، كانت البلدان المصنعة ، خلال المرحلة الاولى ، ترفض كل الاجراءات الجديدة

من النوع البنيوي ، على انها مناقضة لحسن اداء اقتصاد السوق ، او على انها تعود الى « الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة »( G.A.T.T. ) ( كالنفاذ الى الاسواق ) والى مؤسسة الارصدة المالية ( مشاكل اصلاح النظام النقدي الدولي ) يمكن التفكير باجراءات ظرفية من النوع المالي ، في سياق البرهان الذي تقدمه البلدان النامية على جهودها في سبيل معالجة اوضاعها ، لا سيما وان « منظمة البلدان المصدرة النفط » باستطاعتها ، في هذا المجال ، ان تقدم اسهامات مالية مساوية ، على الاقل ، ونستنتج فنقول ، ان الهوة بين المواقف المتقابلة كانت كبيرة في تموز – يوليو من العام ( ١٩٧٦ ) عند نهاية المرحلة الاولى ، وقطاعات التقدم الممكن كانت محدودة جدا ، والتوقعات بالنسبة الى المرحلة الثانية كانت قاتمة . من ناحية ثانية جاء الفشل النسبي الذي مني به الاجتماع الرابع « لمؤتمر الامم المتحدة التجارة والانماء » في نيروبي بمثابة نعي الكثير من الآمال .

## ٧ – الاجتماع الرابع لـ « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء » : تسوية تعيسة

جاءت مجموعة الـ ( ٧٧ ) الى نيروبي حاملة برنامجا كاملا ، شرعة وبرنامج عمل مانيلا . ان هذا النص كما رأينا سابقا ، مستوحى الى حد كبير ، من اعمال سكريتارية « مؤتمر الامم المتحدة التجارة والانماء » ، لا سيما في مشروع المنتوجات الاساسية . اما الجديد في برنامج مانيلا هذا ، فهو المناداة بمسيرة اندماجية هادفة الى اقتراح اسلوب في التفاوض غير مجزأ ، على غرار طريقة بحث الامور حالة فحالة ، بل ومتداخل حول نقاط تآلف ، خاصة مؤسسة مشتركة للارصدة من اجل تمويل التخزينات المنظمة .

لقد بدت نتائج المؤتمر ، في اعين ممثلي البلدان الـ (١٩) في مؤتمر باريس ، ضحلة جدا بالمقارنة مع مطالب العالم الثالث . ولئن كانت بعض قواعد اللعبة قد تحددت بشكل افضل ، الا ان اوراقها بقيت في الايدي نفسها . وقليلة جدا هي الالتزامات الحازمة التي حصلت . في غالبية الحالات ارجئت القرارات الى ما بعد . الا ان بعض الخطوات الى الامام قد تحققت في مجال المواد الاولية وتحويل التقنية . لكن لم يوضع اي حل لمسألة تخفيف الديون ناهيك عن قرار مبهم حول جميع نقاط جدول العمل . بعد جهد استغرق مدة طويلة واستطال الى ( ٤٨ ) ساعة ، وبعد

ليال من السهر النشيط توصل فريق صغير من الوزراء الى التخلص بأسلوب تسوية باهتة .

لقد سبب القرار الذي تبناه المؤتمر بخصوص المواد الاولية ـ المتجلي في بيان التسوية النهائي ـ خيبة امل كبيرة للبلدان النامية ، خصوصا بسبب الابهام الكبير الذي يكتنفه في ما يتعلق بمؤسسة الارصدة المشتركة التي تأجل تأسيسها المحتمل ، الذي اوصت به المؤتمرات الاخرى منها مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (C.C.E.I.) المنعقد في باريس ، الى مفاوضات لاحقة مقرر لها ان تحصل قبل نيسان ـ ابريل ( ١٩٧٧ ) . والحال ان التحفظات الهامة التي عبرت عنها علنا الولايات المتحدة والمانيا ( وهما المستوردان الرئيسيان ، وبالتالي المكلفان الرئيسيان ، وقد انضمت اليهما اليابان من طرف خفي ) جعلت من امكانية النجاح في ( ١٩٧٧ ) امرا معقدا . مع ذلك ، يشكل القرار خطوة واضحة الى الامام من قبل البلدان المصنعة ، من حيث قرار معاملة مجموعة من ( ١٨ ) فئة من المواد الاولية . حسب مجموعة من التقنيات المعدة سلفا ، ثم من حيث الروزنامة المفروضة المرتبطة بمهلة تزيد قليلا عن السنتين ، في سبيل عقد اتفاقيات دولية حول مجمل هذه المنتوجات . لقد قبلت البلدان المتطورة اخيرا بالاقوال فقط ، امكانية اعادة النظر دوريا بالاسعار الخاضعةللتفاوض ضمن اطار الاتفاقيات الدولية ، مع الاخذ بعين الاعتبار عناصر خارجة عن لعبة العرض والطلب البسيطة ، مثل التضخم العالمي او كلفة المنتوجات الصناعية المستوردة . ان ما رفضته البلدان المصنعة ، بصورة منتظمة في جميع لجان مؤتمر الشمال والجنوب، ليس هو حتى الان قضية التقييس، لكن تقدما اكيدا باتجاه هذه الفكرة قد تم . اذن ، اذا اخذنا بيان نيروبي حول البرنامج الاندماجي فهل نراه يدل على تبدل جذري من قبل البلدان المصنعة ؟ بعض وفود البلدان الـ ( ٧٧ ) اجابت بالنفي ، خوفا من ان يكون هدف البلدان المتطورة قائما فعلا على تشجيع الانقسامات داخل صفوف الـ ( ٧٧ ) عندما يحين وقت تنفيذ البرنامج الاندماجي بالذات . لقد قاد هذا التحليل « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء » (C.N.U.C.E.O.) الى طلب تأجيل تنفيذ القرار الذي اتخذه الـ ( ١٩ ) في باريس خلال المرحلة الثانية من المؤتمر لتفادي تراجع البلدان المصنعة عن موافقتها . اما بخصوص الديون ، فالقرار الذي تم تبنيه بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الـ ( ٧٧ ) ، فيقتصر على تسجيل التزام

البلدان المتطورة بدرس الطلبات المميزة للبلدان النامية التي تلاقي صعوبات في تامين ايفاء الديون ، وعلى دعوة مختلف الهيئات الدولية الى ان تحدد، قبل آخر سنة ( ١٩٧٦ ) ، العناصر المشتركة للتجارب الماضية ، بغية حل المسائل حالة فحالة . وفي مضمار تحويل التقنية ، اعتمد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . بين الامور التي اعتمدها ، فكرة اجتماع يضم مجموعة من الخبراء يمثلون مختلف الحكومات لتهيئة مؤتمر مكلف باعداد « قانون سلوك » متعلق بنقل التقنيات ينعقد في أواخر ( ١٩٧٧ ) .

# رابعا . المرحلة الثانية من مؤتمر الشمال والجنوب
## تموز - ايلول ( يوليو - سبتمبر ) ١٩٧٦

ان النتائج الضحلة التي حصلت عليها البلــدان السائرة في طريــق النمو ، من اجتماع باريس ، واجتماع نيروبي ، من جهة ، والغضب الذي اعربت عنه الولايات المتحدة المتحــدة ازاء الرفض الذي لاقاه مشروعهــا الهادف الى انشاء بنك الموارد والذي هزم في نيروبي بــ ( ٣٣ ) صوتا مقابل ( ٣١ ) صوتا ، هذا الغضب الذي خشيت بلدان نامية عديدة من ان يكون بمثابة اعلان الحرب على البرنامــج الاندماجي ، من جهة ثانيــة ، جعلت اليأس يخيم على توقعات نتائج المرحلة الثانية من مؤتمر الشمال والجنوب. وبالفعل ، عبر مؤتمر الموظفين الكبار الذي اوكل اليهم في (١٠)تموز ـ يوليو في باريس ان يقيموا نتائج المرحلة الاولى ، عن خيبة امله امام ضحالة النتائج الحاصلة . ومع ذلك ، فلقد وافق الموظفون على ان المرحلــة الثانيــة من المؤتمر يجب توجيهها لناحية العمل . لذلك اوعزوا الى اللجان بأن تركــز اعمالها على صياغة اقتراحات عمل واقعية بغية التنفيذ ، وهي اقتراحات سوف تقدم الى المؤتمر الوزاري النهــائي المقرر انعقــاده في كانون اول ـ ديــسمبر من العام ( ١٩٧٧ ) .

## أ ـ مجالات اهتمام اللجان

لقد اعدت اللجان ، طبقا للتكليف الذي اعطاهــا اياه مؤتمر الموظفين الكبار ، مجالات التركيز التي يجب ان تتناولها اعمال المرحلــة الثانية من مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

### ١ ـ لجنــة الطاقــة

لقد عنيت هذه اللجنة بالمواضيع الآتية : حماية القــدرة الشرائيــة للايرادات الناجمة عن صادرات الطاقة ، بما فيها المداخيل المتراكمة بفعل صادرات البترول ، ضمن الاطار العام لتحســين وصيانة القدرة الشرائيــة للقيمة الفردية من ايرادات صادرات البلدان الناميــة ، بواسطة اسلــوب

الخيص ، او سواه ، من الاساليب الملائمة ، « و المستوى التنافسي » لكل مصدر من مصادر الطاقة . والتعاون الدولي المالي والعلمي والتقني من اجل تنمية مصادر الطاقة . وتحويل التقنيات المرتبطة بالطاقة باتجاه البلدان السائرة في طريق النمو لتنمية الاحتياطيات العادية ونماذج الطاقة غير التقليدية ، بما يشمل البلدان النامية . واخيرا عرض وصيانة وتطوير مصادر الطاقة ، بما فيه توفير الطاقة للبلدان النامية ، والاجراءات المميزة لسد حاجات البلدان النامية للطاقة ، وضمنا الحاجات المرتبطة بميزان المدفوعات ووسائل مواجهتها .

### ٢ ـ لجنة المواد الاولية

اهتمت هذه اللجنة بأواليات تجويد السوق العالمية للمواد الاولية ، ودعم المفاوضات من اجل البرنامج الاندماجي . ومؤسسة الارصدة المشتركة . وتحسين والحفاظ على القدرة الشرائية للبلدان النامية ، وتوسع نشاط التحويل المحلي للمواد الاولية في البلدان السائرة في طريق النمو . وتحرير وتوسيع سبل النفاذ الى اسواق البلدان المتطورة . وتحسين وتوسيع السهولة التعويضية ، وتحسين مساهمة البلدان النامية في قطاع النقل ، وتسويق وتوزيع المواد الاولية ذات المنفعة بالنسبة الى هذه البلدان ، وتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الطبيعية تجاه المنتوجات التركيبية ، وحماية مصالح البلدان النامية المتعلقة باستيراد المواد الاولية .

### ٣ ـ لجنة التنمية

وهي التي عنيت بالمواضيع الآتية : تحويل المصادر ( ديون، .A.O.D المساعدات الرسمية للتنمية ، والصلة بين الـ (.D.T.S) حقوق السحب الخاصة و A.O.D المساعدات الرسمية للتنمية ) ، التغذية والزراعة ( انماء الانتاج الزراعي في البلدان السائرة في طريق النمو ) ، الاسمدة ، الضمانة الغذائية العالمية والمساعدة الغذائية ، التعاون من اجل التصنيع وتحويل المصادر ( اعادة بناء الانتاج الصناعي العالمي ، تحويل التقنية ) ، البنية التحتية ( تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ) . والتجارة الدولية ( المفاوضات المتعددة الجوانب واصلاح

« الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة » ؛ (S.G.P) النظام المعمم للافضليات وتطوير التجارة ) .

### ٤ ـ لجنة الشؤون المالية

اهتمت هذه اللجنة بالمواضيع الآتية : تمويل ميزان مدفوعات البلدان النامية ( ديون ، دفوقات الرساميل والاستثمار في البلدان النامية ، و (A.O.D.) « المساعدات الرسمية للتنمية » ، المسائل التي تطرحها (Les actifs financiers) الارصدة المالية الخاصة بـ « منظمة البلدان المصدرة للنفط » ، المظاهر النقدية للمسائل المالية ذات الاهمية بالنسبة الى البلدان النامية ، مع احترام قانونية المؤسسات الدولية ، التعاون بين البلدان النامية والاجراءات للتحكم بالتضخم .

لقد خصصت ثلاث دورات لجميع هذه النقاط : ايلول ، تشرين الاول ، تشرين الثاني ـ سبتمبر ، اوكتوبر ، نوفمبر . فناقشت لجنتا التنمية والمال ، منذ ايلول ـ سبتمبر ، تنفيذ قرار نيروبي حول ديون البلدان النامية (١) . فأفادت البلدان الـ ( ١٩ ) من الفرصة لتحديد موقفها من هذه المشكلة بصورة دقيقة ومفصلة . وهكذا اكدت البلدان الـ ( ١٩ ) ، اي في ايلول ـ سبتمبر ، بالاضافة الى المقترحات الحسية التي قدمت خلال المرحلة الاولى من المؤتمر ، على « وجود حاجة واضحة لاعادة توجيه وتقوية وتشكيل العمليات ، كعمليات « اتحاد المساعدة » ضمن اطار التعاون المالي الدولي ، مع تذكر اهداف التنمية الوطنية والعالمية » . ترى البلدان الـ ( ١٩ ) انه يجب الاقرار بكون اعادة ترتيب الديون ، في الظروف المناسبة ، تشكل احدى الوسائل المشروعة لانماء تحويل المصادر غير المرتبطة والتي يمكن تسديد اثمانها بسرعة للبلدان النامية ، لكن ، بالاضافة الى ذلك ، ترى البلدان الـ ( ١٩ ) ، انه لا ينبغي ان يقتصر تخفيف الديون على « ازمات الدين » ، لان ذلك من شأنه أن يؤذي البلدان التي قلصت تنميتها لمواجهة تسديد ديونها . ويجب ، في هذه الظروف ، ايجاد سبل ووسائل كفيلة بفتح مفاوضات جديدة عند بروز الصعوبات . علاوة على ذلك ، ترغب البلدان الـ ( ١٩ ) ان تجري اعادة

---

(١) المقصود القرار ٩٤ ( ١٧ ) المتخذ في ٣١ ايار ـ مايو سنة ( ١٩٧٦ ) .

ترتيب الديون ضمن اطار مؤسسات ــ مطلوب تحديدها ــ بشكل يضمن تطبيق مبادىء التعاون المالي الدولي الآيل الى مصلحة الدائنين والمدينين المتبادلة . ويمكن وضع قانون حقيقي ينظم مجرى اعادة التفاوض المالي يتضمن النقاط الآتية :

١ ــ يجب ان تجري اعادة المفاوضات بسرعة كبيرة بغية ان تقلص نقاط الغموض التي ترافقها الى ادنى حد .

٢ ــ على الاجراءات المتخذة ان تتناسب مع معدل نمو الدخل الفردي الادنى .

٣ ــ على الاجراءات المتخذة ان تخدم الاهداف الاجتماعية ــ الاقتصادية لاستراتيجية تنمية البلاد ، بالشكل ذاته الذي كانت هذه الاهداف مسيطرة من خلاله قبل مباشرة التفاوض الجديد .

٤ ــ يجب ان يتم منح التمويلات الجديدة وحدود التفاوض الجديد حول الديون على اساس الامد الطويل بما يناسب الحاجات المالية الطويلة الامد للبلد في اطار اهدافه الانمائية .

٥ ــ ينبغي الا تكون حدود وشروط الديون التجارية المعدلة اقسى من اسهل الشروط السائدة في الاسواق المالية الدولية .

ختاما ، دعت البلدان الـ ( ١٩ ) الى خلق مجلس تمويل دولي تحت اشراف الجمعية العمومية للامم المتحدة يخول السلطة الضرورية لتنفيذ المفاوضات المالية الجديدة طبقا للقواعد والاساليب المقبولة دوليا . ويتوجب على هذا المجلس بناء على طلب البلد المحتاج ، ان يحرك آلة التفاوض الجديد ، ويعد تقريرا مفصلا . ويتلخص هدف هذا المجلس باختصار ، على حد رأي البلدان الـ ( ١٩ ) ، بانجاح المفاوضات المالية الجديدة ضمن الاطار الاوسع للتعاون المالي الدولي ، هذه المهمة التي ترعاها، حاليا ، في اطار ضيق جدا ، اتحادات المساعدة او جمعيات مانحي القروض .

وحددت البلدان الـ ( ١٩ ) مطالبتها بعملية التخفيف الفوري من

الديون الرسمية لصالح البلدان النامية المعنية ، وخصوصا البلدان الاشد تضايقا ، والاقل تطورا ، وشعوب الجزر ، والبلدان المغلقة .

لقد بدت الاقتراحات والاطر غير مقبولة بنظر البلدان المتطورة التي تعتبر ان اشكال اعادة تنظيم الديون يجب ان تكون محددة بصورة لينة ، على اساس اسلوب المعالجة **حالة فحالة** ، نظرا الى الوضع الاقتصادي واهداف البلد المدين ، اهدافه الانمائية والعوامل المسؤولة عن صعوبات ايفاء الديون ، من جهة ، ومصالح الدائنين المشروعة من جهة اخرى . ولا تعترف البلدان المتطورة الا بأوضاع **الازمة الحادة للديون** ، وهي اوضاع لا يمكن معالجتها الا على طريقة الحالة فحالة ، في جمعيات الدائنين ، بناء على طلب المدين . لكن ، يتوجب ان يسود في هذه الجمعيات روح التعاون. ويتوجب ، بالمقابل ، على البلد المعني ، ان يباشر تحقيق برنامج اقتصادي كامل من شأنه أن يسوي وضعه الخارجي، برنامج يعده ويوجهه «صندوق النقد الدولي » . نرى اذن ان الخلاف كان لما يزل كبيرا حول مشكلة اساسية بالنسبة الى البلدان النامية .

من ناحية ، تصر البلدان النامية على تخفيف فوري عام للديون ـ لصالح البلدان التي تطلب ذلك ـ ومن ناحية اخرى تقترح ان تعالج ، على امد اطول ، مشاكل الديون ، ضمن اطار اوسع من تحويل المصادر وتمويل التنمية . وبالنسبة الى البلدان المتطورة ، لا تحصل اعادة ترتيب الديون الا حين يشارف المريض على الموت ، اي ان هذه العملية لا علاقة لها بأي تحويل للمصادر ، بل عليها فقط ان تتيح للمريض استعادة صحته المالية كي يواجه مسؤولياته . وينبغي أن يمارس «صندوق النقد الدولي» وصايته لتأمين هذه النتيجة ، ولا تحق تنحية المؤسسات التقليدية لصالح مجلس مالي دولي محتمل . وخلاصة القول ان البلدان الـ ( ٨ ) ترى ان افضل معالجة للديون تبقى في طريقة المعالجة حالة فحالة .

لقد ساد الوضع نفسه في اللجان الاخرى : لجنة المواد الاولية ولجنة الطاقة . ولم يحصل اي تقدم بخصوص البرنامج الشامل ، او بخصوص اسعار الطاقة . كما ان البلدان المتطورة رفضت ، بصورة منتظمة ، فكرة التقييس التي تتخلل العديد من الاقتراحات في مختلف اللجان ، لانها ترى في هذه الفكرة سببا للفوضى وللتضخم . لذلك لم تتحسن الحالة ، في دورة تشرين الثاني ـ نوفمبر الاخيرة ، عما كانت عليه في تموز ـ يوليو،

وبقيت الخلافات كبيرة على حالها . فالبلدان الـ ( ٨ ) رفضت دائما « المغامرة » في اجراءات من النوع البنيوي : كاعادة تنظيم واصلاح الاسواق المالية ، او انشاء اطار جديد للتفاوض حول الديون ، او اقامة نظام الاستشارة من اجل اعادة تنشيط فعاليات الانتاج ، او موضوع سبيل النفاذ الى الاسواق ، او سعر التوازن لمصادر الطاقة البديلة ، او المعاملة التفضيلية لاموال « منظمة البلدان المصدرة للنفط » ، او توسيع واصلاح تسهيلات « صندوق النقد الدولي » (F.M.I) ، او الاصلاح النقدي الدولي الخ ...

ان المانيا والولايات المتحدة تصرخان بصوت قاس داخل معزوفة البلدان الـ ( ٨ ) ، وتصدان كل بادرة تصدر عن الآخرين من شأنها ان تطلق من جديد مسيرة المؤتمر ، ذهابا من بعض الاقتراحات الخاصة بتخفيف فوري للديون او تنشيط لمؤسسة الارصدة المشتركة . لقد اعربت البلدان الـ ( ١٩ ) ، في التحليل الذي اعطته لاجتماع آخر تشرين الاول ــ اوكتوبر ، عن تشاؤم بالغ ، وشككت بمبدأ الاجتماع الوزاري النهائي في كانون الاول ــ ديسمبر . بعد دورة تشرين الثاني ــ نوفمبر بدا الوضع بجلاء اكبر ، اذ انه لم يحصل اي تقدم . فالولايات المتحدة في فترة انتخابية ، والقمة الاوروبية مؤجلة لآخر تشرين الاول ــ نوفمبر ، فلا يمكن ، بالتالي ، اتخاذ اي قرار هام . بالفعل ، فنقاط الاتفاق محدودة وضيقة ، وجمع الوزراء لتكريس هذا الامر الضحل يعني نعي المؤتمر . وتتذرع البلدان المصنعة ( غير الولايات المتحدة ) بضرورة انتظار وصول كارتر الى السلطة في ( ١٩٧٧ ) ، لتبرير الجمود وفقدان اتخاذ القرارات ابان مؤتمر القمة الاوروبي المنعقد في لاهاي . لكن ، من يتحمل مسؤولية تأجيل المؤتمر ، او بالاحرى ايقافه نهائيا ؟ لقد اعلنت بعض البلدان الـ ( ١٩ ) تأييدها التأجيل ، لاقتناعها بأن بعض المشاكل ، كتجميد الديون ، ستحل في النهاية على يد كارتر . والبعض الآخر يؤيدون التأجيل لاسباب سياسية ، مثل الحيلولة دون ارتفاع كبير في اسعار الطاقة . الحقيقة ان المؤتمر يشكل فخا حقيقيا للاوبيك العازمة على التعديل السريع لاسعار خاماتها . لكن الابقاء على فكرة المؤتمر انتزع عنها عددا من الحجج التي تخولها فرض زيادة كبيرة على الاسعار . ولا تستطيع هذه البلدان ، من ناحية اخرى ، تحمل مسؤولية القطيعة مع مؤتمر باريس . فاذا حدثت قطيعة كهذه ــ ومن صالح هذه البلدان ان تحدث ــ فيبغي

ان تأتي من قبل البلدان النامية غير المنتجة للبترول . وعلاوة على ذلك ، لم تستطع الاوبيك ان تحدد سياسة مساعدة طويلة الامد للعالم الثالث . كما ان انتقادات العالم الثالث ، بهذا الخصوص ، اخذت تزداد عنفـا ، اذ ان بلدان العالم الثالث لا تفهم ان بعض البلدان تعيد تدوير ecycl age ارصدتها في البلدان الغربية . وازداد قلق بلدان العالم الثالث ازاء احتمال احداث زيادة جديدة على اسعار البترول ابان مؤتمر الدوحة المقرر في (١٥) كانون الاول ـ ديسمبر ، فاستعملت كل ما اوتيت من وسائل من اجـل مجرد الحصول على تأجيل المؤتمر ، الامر الذي من شأنه ان يقطع الطريق على متصلبي الاوبيك . هذا ما يفسر كون التأجيل هو الفكرة التيانتصرت في النهاية ، دون ان تحتاج البلدان المتطورة ان تطلب ذلك رسميا . بهذا الشكل « التخلصي » اذا صح القول ، انتهت المرحلة الثانية من مؤتمـر باريس ، معبرة ، في اربع وثائق ذات سطور محشورة بين اهلة ، عن عدد وفير من الخلافات .

## ب ـ اتجاهات حوار الشمال والجنوب

ما هي اذن توقعات الحوار بين الشمال والجنوب بعد تأجيل المؤتمر الوزاري في كانون الاول ـ ديسمبر ؟ لقد اعلن الرئيس كارتر في حزيران ـ يونيو (١٩٧٦) في مقابلة اجرتها معه صحيفة «نيويورك هيرالد تريبيون» انه مؤيد لبعض نقاط برنامج البلدان الـ (١٩) ، (البرنامج الاندماجي ، تخفيف بعض الديون) ، لذلك علقت بعض وفود العالم الثالث آمالا كبيرة على تحول ايجابي في الموقف الاميركي ، اذ ان تحولا كهذا يؤدي ، تلقائيا ، كما يقولون ، الى انضمام الالمـان واليابانيين الى الموقف ذاتـه . ويشير البعض الى كون الشيخ اليمـاني قد رهن مضاعفة سعر البترول بنتـائج مؤتمر الشمال والجنوب. واخيرا هناك حدث اخير هام، هو صيحة الانذار التي اطلقها في (٢٨) كانون الثاني ـ يناير سنة (١٩٧٧) امين سر «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» بمناسبة بحث مستقبل عمليات تزود بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» بالطاقة في آفاق عام (١٩٨٥) (١).

وما لم يتجند العالم الصناعي لعمل فوري وفعـال لانماء مصـادره الداخلية للطاقة ، والنضال ضد تبذير الطاقـة ، فسيجد نفسه قريبـا وجها لوجه امام ازمة خطيرة . اذ ان الحاجات الصافية لاستيراد البترول،

(١) «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» : التوقعات العالمية في مضمار الطاقة (١٩٧٧).

بالنسبة الى قطاع « منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية » ، ستبلغ مقدار ( ١٧٥٠ ) مليون طن سنة ( ١٩٨٥ ) ، نسبة الى اندفاعهـا الحـالي ، اي بزيادة ( ٤٠ ٪ ) بالنسبة الى مستواها سنة ( ١٩٧٤ ) . وايضا بمعـدل ارتهان يبلغ ( ٧٠ ٪ ) بالنسبة الى الحاجـات البتروليـة ، و ( ٤٠ ٪ ) بالنسـبة الى مجمل الحاجات الطاقية . فمن اجـل مواجهة هذا الوضع ، وهذا حدث رئيسي ، تدعو « منظمـة التعـاون الاقتصادي والتنميـة » الدول الاعضاء الى « الغاء عمليات ضبط اسعار النفط الخام والغاز » . « فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية » لم تعـد تؤمن ، كما في العـام ( ١٩٧٤ ) ، بأن الميل يتجه نحو انفراج في اسعـار البترول ، بل اصبحت مقتنعة بعكس هذا . ان الشتاء السيبيري في الولايات المتحدة، والاجراءات الاولى التي اعتمدهـا الرئيس كارتر في مضمار الطـاقة لمواجهـة الازمـة الحقيقية الحالية لها ، وخطر الضائقة التي تخيم على الامـداد البترولي العالمي في افق العام ( ١٩٩٠ ) ، سوف تقوي القرار الاميركي باطلاق سياسة الاستقلال ـ او تقليص التبعية ـ المبنية على تطوير مصادر جديدة الطاقة. والحال ان سياسة كهذه تستوجب زيادة كبيرة في الاسعار الحالية للبترول، كما بينت ذلك البلدان الـ ( ١٩ ) ابان المرحلة الاولى من مؤتمر باريس . بهذا المعنى تتقارب مصالح الاوبيك ، ومصالح البلدان المستوردة له ـ في مضمار سعر البترول ـ . ونظرا لاحتمالات ندرة المصادر المتوفرة الطاقة، لم يعد ربط اسعار البترول بأسعار الطاقـة البديلة مسألة مساومـة الا ـ وكما حدث ابان مؤتمر الشمال والجنوب ـ بين بائعي البترول ومشتريه. تبعا لهذه الفرضية ، قد تشهد المرحلة المقبلة من مؤتمر الشمال والجنوب بداية تعاون حقيقي مع الاوبيك ، عندئذ تحـل مشكلـة تقييس الايرادات الفردية لتصدير الطاقة بصورة غير مباشرة . وعمليات التمويل الضخمـة التي ستقتضيها السياسات الجديدة الخاصة بالطاقة في البلدان المصنعة ، قد تقود هذه البلدان الى منح معاملة تفضيلية للاصول المالية . وتبـدو التوقعات اكثر سوءا ، بخصوص المواد الاوليـة ، وفي الدرجـة الاولـى البرنامج الاندماجي وملحقاته . لان البلـدان المتطورة لا تفهم ان منتجـي الطاقة يريدون مناقشة مشكلة السكر والموز ، بل ربما قبلوا ، بسهولـة اكثر ، بعض مطالب البلدان المنتجة البترول لو ان هذه الاخيرة « تخلت » عن العـالم الثالث . فليس مستغربـا اذن ، في هذه الشروط ، اذا كان الاجتماعـان اللذان انعقـدا في جنيف في كانون الاول ـ ديسمبر وكانون الثاني ـ يناير بخصوص المواد الاوليـة في اطار قرار نيروبي انقلبـا فشلا

ذريعا . وتبدو التوقعات بالنسبة الى اجتماع آذار ـ مارس الموسع قاتمة جدا . ربما قبلت البلدان المتطورة مستقبلا ، في مضمار الديون العامة ، بالتخلي عن طريقة الحالة فحالة ، لتخفيف فوري لديون ما يراوح بين ( ٢٠ ) و ( ٢٥ ) بلدا من افقر البلدان . ولا يمثل هذا شيئا مهما على الصعيد المالي . بالمقابل ، ستظل البلدان المتطورة متصلبة في موضوع الديون التجارية ، او في موضوع كل اجراء من شأنه ان يشوه طارعة هذه الديون ، ويضعها عمليا في اطار التنمية . بالفعل ، ستكون استراتيجية البلدان الـ ( ٨ ) قائمة على احراج الاوبيك كي تشارك بلدان هذه المنظمة مشاركة اكبر في مهمات اعادة ضبط النظام العالمي . والمجال مؤات جدا بهذا الخصوص ، اذ ان اخطار الاصطدام بين العالم الثالث والاوبيك و « العالم الرابع » لم تكن في اي وقت كبيرة بهذا القدر . وتعامي البلدان المتطورة واصرارها حالا وحدهما دون ان يبرز هذا الصدام الى العلن في تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ( ١٩٧٦ ) . اعتبر العالم الثالث الاجراءات المتخذة في الدوحة مخيبة للآمال ، لان العالم الثالث اصبح يضيق ذرعا باعباء تعديل سعر البترول ـ علما بأنه تعديل لا يتعدى كونه طفيفا ـ ويخشى اذن ان تجد الاوبيك نفسها ، في نيسان ـ ابريل وايار ـ مايو سنة ( ١٩٧٧ ) في وضع لا تحسد عليه . لا سيما اذا برهنت البلدان المتطورة عن تفهم اكبر لمطالب العالم الثالث . وقد يصبح الخطر عندئذ كبيرا بأن تجد الاوبيك نفسها معزولة ، ويتأكد هكذا الراي الذي ردده البعض ، زمنا طويلا ، والقائل بأن الحوار بين الشمال والجنوب كان آلة حربية مصوبة ضد البلدان المصدرة للنفط . لا بد ، بالتالي ، من ان تحدد البلدان المصدرة للنفط ، بصورة اكثر واقعية ، مشروعا حقيقيا للتعاون الشامل ، اذ سيكون صعبا على البلدان الـ ( ١٩ ) . طالما لم يتحقق اتحادها ويتقوى ، ان تحصل على شيء من قبل البلدان المتطورة ، سواء في مؤتمر باريس او في اي مكان آخر ، باستثناء الاجراءات التحذيرية والوعود الظرفية .

# الملحق الأول

## البيـــان النهائي للاجتماع التمهيدي
## لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي

١ ــ ان المشاركين في الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الدولي الـذي اقترحه رئيس الجمهورية الفرنسية ، والذي انعقد في باريس من (٧) الى (١٥) نيسـان ــ ابريل سنة ( ١٩٧٥ ) ، اجتمعوا من جديد ، من ( ١٣ ) الى ( ١٦ ) تشرين الاول ــ اوكتوبر ، في مركز المؤتمرات الدولية برئاسة السيد دي‌غيرنغو مندوب فرنسا كمسؤول‌تقني، بغية متابعة الاعداد لمؤتمر الطاقة، والمواد الاولية ، ومعضلات التنمية ، وكافة المسائل المالية المتعلقة بذلك .

٢ ــ اكدت الوفود العشرة موافقة السلطات التي تمثلها على الدعوة لمؤتمر دولي مخصص لهذه المسائل ، وقررت ان يسمى المؤتمر : « مؤتمـر التعاون الاقتصادي الدولي » ، وان ينعقد في بـاريس ، وان يضم ( ٢٧ ) عضوا ، معينين كما هو مذكور لاحقا ، وان يدعى للاجتماع في (١٦) كانون الاول ــ ديسمبر ( ١٩٧٥ ) ، لدورة تستغرق يومين ، او ربما ثلاثة ايام ، على المستوى الوزاري . وسوف يدعى الامين العام للامم المتحدة الى حضور المؤتمر الوزاري .

٣ ــ تأخذ الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة واليابان ، من جهة، والبلدان النامية السبعة المشاركـة في الاجتماع التمهيـدي ( الجزائر ، العربية السعودية ، البرازيل ، الهند ، ايران ، فينيزويلا ، زائير ) مـن جهة اخرى ، تأخذ على عاتقها مهمة الحصول على موافقة بالانضمـام الى صفوفها ، على التوالي ، تبعا للاجراءات التي يعتبرها مناسبة كل من فريقي البلدان المصنعة ، والبلدان النامية وهي : خمسة بلدان مصنعة ، واثنـا عشر بلدا ناميا، اضافة الى المشاركين الحاليين، من‌اجل رفع‌عدد المشاركين في المؤتمر الى سبعة وعشرين . ويجب ان تبلغ الحكومة الفرنسية ، خلال

مهلة لا تتعدى الشهر الواحد ، اللائحة المتضمنة اسماء الوفود التي ينبغي دعوتها الى المؤتمر الوزاري .

٤ – لقد قررت الوفود العشرة، علاوة على ذلك ، ان يكون للمؤتمر رئيسان ، يختار كل فريق من المشاركين احدهما من صفوفه فيرئسان الجلسات بالتتالي ، وبالشكل الذي يتفقان عليه . ويوصي المشاركون في الاجتماع التمهيدي ان يسمى الرئيسان باسرع ما يمكن ، بعد اكمال لوائح المشاركين في المؤتمر ، ويقترحون ان يباشر الرئيسان معا ، فورا بعد تعيينهما ، وبالتنسيق مع البلد المضيف ، اتخاذ جميع الاستعدادات المفيدة لتأمين سير المؤتمر الوزاري سيرا مرضيا .

٥ – يقترح الاجتماع التمهيدي على المؤتمر الوزاري تشكيل لجنة للطاقة، ولجنة المواد الاولية ، ولجنة التنمية ، ولجنة للشؤون المالية . وينبغي ان تضم كل من هذه اللجان خمسة عشر عضوا ، عشرة منهم يمثلون البلدان النامية ، وخمسة يمثلون البلدان المصنعة ، ويختارون من صفوف كل من فريقي المشاركين في المؤتمر .

٦ – ينبغي على كل من فريقي المؤتمر ، وهو يحدد شكل تمثيله في كل لجنة من اللجان ، ان يختار من بين اعضائه ، تبعا لمصالحهم الخاصة والمعنى العام الذي يمكن ان ينتج عن مشاركتهم ، الاكثر كفاءة ، وبالشكل الذي تجري فيه الاعمال بصورة فعالة ومسؤولة .

٧ – ينبغي ان يرئس كلا من اللجان رئيسان يعين كلا منهما واحد من الفريقين . واذا دعت الحاجة يمكن ترتيب اجتماعات بين رئيسي اللجنة .

٨ – يوصي الاجتماع التمهيدي بأن المنظمات الدولية المختصة والمعنية مباشرة بالمعضلات المطروحة ، بامكانها ، عندما يكون المؤتمر الوزاري قد اعتبر مساهمتها مفيدة في المناقشة ، ان تتمثل بصورة مستمرة في اللجان المختصة ، بمراقبين لهم حق الكلام وانما ليس لهم حق التصويت ، فلا يساهمون اذن في اتخاذ القرار . بالاضافة الى سكريتارية الامم المتحدة ، يجب أن تضم لائحة هذه المنظمات ، بالاخص ، « منظمة البلدان المصدرة للنفط » ( O.P.E.C ) و « الوكالة العالمية للطاقة » ( A.I.E ) ، و « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء » ( C.N.U.C.E.D ) ،

و « منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية » (O.C.D.E)و « الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة » (C.A.T.T) و « منظمة الامم المتحدة للتنمية الزراعية» (O.N.U.D.I.)و « صندوق الامم المتحدة للمعونة الفنية »(P.N.U.D) و « صندوق النقد الدولي »(F.M.I) و «البنك الدولي للانشاء والتعمير » (B.I.R.D) . اضافة الى ذلك ، بامكان كل لجنة ان تدعو المنظمات الدولية المختصة الملائمة للمساهمة بصفة مراقبين مختصين بمسائل محددة .

٩ ــ على اعضاء المؤتمر الراغبين بمتابعة اعمال احدى اللجان التي لا ينتمون اليها ، ان يحصلوا على ترخيص بايفاد ممثل بصفة مستمع لا حق له بالكلام .

١٠ ــ يجب ان ترتكز اعمال اللجان الاربع ، التي اوصى الاجتماع التمهيدي بانشائها ، على المقاطع الملائمة من المذكرة الملحقة بدعوة الحكومة الفرنسية الى الاجتماع الحالي ، مع الاخذ بعين الاعتبار التعليمات والتفسيرات الآتية :

ا ــ من المتفق عليه ان تسهل لجنة الطاقة جميع الترتيبات التي تبدو مرغوبة في مضمار الطاقة .

ب ــ من المتفق عليه ان تأخذ لجنة المواد الاولية بعين الاعتبار التقدم الذي تم في اجتماعات دولية اخرى ، وتكلف بتسهيل اقامة او تقوية الترتيبات المقبولة في مضمار المواد الاولية ، حسب كل حالة ــ بما فيه المنتوجات الغذائية ــ تلك المواد التي تمثل فائدة خاصة بالنسبة الى البلدان النامية .

ج ــ من المتفق عليه ان تأخذ لجنة التنمية بعين الاعتبار التقدم الذي تم في اجتماعات دولية اخرى ، وكذلك النتائج الحاصلة ، وان تعمل على تسهيل ، او اقامة ترتيبات هادفة ، حسب كل حالة ، الى تسريع تنمية البلدان السائرة في طريق النمو على اساس تعاون وثيق .

د ــ من المتفق عليه ان لجنة الشؤون المالية تستطيع بحث المعضلات

المالية الهامة بالنسبة الى الدول الاعضاء ، بما في ذلك مظاهرها النقدية ، في اطار أحترام المؤسسات الدولية : « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي » .

هـ ــ من المتفق عليه ان من واجب اللجان الاربع ان تعمل بتواز ، وان نتائج اعمالها مرتبطة الواحدة بالاخرى وتجب احالتها الى اللجنة الوزارية .

١١ ــ من المتفق عليه ان باستطاعة كل وفد ان يثير للمناقشة في اللجان كل مسألة لها علاقة بمواضيع الحوار .

١٢ ــ لقد تم الاتفاق ، طبقا للمقاطع الملائمة من المذكرة الآنفة الذكر ، على ان المؤتمر الوزاري سيكلف بتحديد الاتجاهات العامة لاعمال اللجان .

١٣ ــ يوصي الاجتماع التمهيدي المؤتمر الوزاري بان المقاطع الملائمة من المذكرة المذكورة ، كما فسرت وحددت آنفا ، وكذلك المبدا المذكور سابقا، والقائل بأن كل مسألة ملائمة يمكن ان تثار للمناقشة في اللجان ، لا تتعدى كونها توجيهات عامة بالنسبة للمؤتمر .

١٤ ــ لقد وضعت بعض الوفود بتصرف الاجتماع التمهيدي الحالي وثائق تقترح معضلات يجب طرحها على اللجان لدرسها . ويوصي الاجتماع التمهيدي المؤتمر الوزاري بقبول معالجة هذه المسائل من قبل اللجان،وكذلك معالجة اي اقتراح آخر يعطي لاحقا في اطار التوجيهات العامة .

١٥ ــ يوصي الاجتماع التمهيدي ، بخصوص الاعدادات العملية ، بان يتبنى المؤتمر الانكليزية والعربية والاسبانية والفرنسية ، كلغات رسمية وكلغات عمل .

١٦ ــ ويوصي المؤتمر بأن يتجهز بالقواعد المنهجية التي اعتمدها الاجتماع التمهيدي نفسه ، والقائمة ، بنوع خاص ، على مبدأ « الاجماع » القائل بان القرارات والتوصيات تتخذ عندما تلمس الرئاسة ان ما من وفد عضو يعارضها .

١٧ ــ يعتبر الاجتماع التمهيدي انه ينبغي تجهيز المؤتمر بامانة سر

دولية ، ذات صلاحية ادارية وتقنية ليس الا . ويعود الى الدورة الوزاريه تحديد نظامها وتعيين طرق عملها وتوزيع اعبائها المالية بناء على اقتراح رئيسي المؤتمر . وقد تم الاتفاق . من ناحية اخرى . انه بانتظار قرار حول الاستعدادات الواجب اعتمادها بالنسبة الى متابعة الاعمال . تقوم الحكومة الفرنسية بمهمة استقبال الدورة الوزارية المقرر لها ان تلتئم في كانون الاول ـ ديسمبر سنة ( ١٩٧٥ ) ، وتأمين امانة السر لها . وفقا للشروط التي وفرت على اساسها هذه الخدمات للاجتماع التمهيدي .

١٨ ـ يوصي الاجتماع التمهيدي ، اخيرا ، المؤتمر الوزاري ، بان يقرر الاجتماع من جديد ، على الصعيد الوزاري . في فترة سنة تقريبا . ويمكن انعقاد اجتماع او اثنين للمؤتمر على مستوى الموظفين ، بعد الاجتماع الاول للمؤتمر على المستوى الوزاري بستة اشهر على الاقل .

١٩ ـ ختاما ، حيا المشاركون الرئيس جيسكار ديستان على المبادرة التي اتخذها ، والتي يعود اليها الفضل بالتوصل الى مباشرة الحوار . كما شكروا الحكومة الفرنسية على الجهود التي بذلتها لهذه الغاية .

# الملحق الثاني

## المؤتمر الوزاري : البيان الختامي

١ ـ انعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس ، من (١٦) الى (١٩) كانون الاول ـ ديسمبر سنة (١٩٧٥) على المستوى الوزاري. وضم ممثلي ( ٢٧ ) بلدا عضوا في المؤتمر ، وهم مندوبو البلدان الآتية : الجزائر ، العربية السعودية ، الارجنتين ، اوستراليا ، البرازيل ، الكاميرون ، كندا ، ( C.E.E ) « الجماعة الاقتصادية الاوروبية » ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الاميركية ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ايران ، جامايكا ، اليابان ، المكسيك ، نيجيريا ، باكستان ، بيرو ، جمهورية مصر العربية ، السويد ، سويسرا ، فينيزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا . واعتز الوزراء الموفدون الى المؤتمر بحضور الامين العام لمنظمة الامم المتحدة .

٢ ـ افتتح المناقشات في المؤتمر رئيس الجمهورية الفرنسية السيد فاليري جيسكار ديستان .

٣ ـ تراس الاجتماع الوزاري السيدان الان ج. ميكيشني ، وزير الدولة الكندية للشؤون الخارجية ، ومانويل بيريز ـ غويريرو ، وزير الدولة الفينيزويلية للشؤون الاقتصادية الدولية ، بصفتهما رئيسي مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

٤ ـ عرض الوزراء اعضاء المؤتمر آراءهم في الوضع الاقتصاديالدولي. وقدموا اقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بها حل المعضلات التي تبينوها. ولفت الانتباه الى الوضع الصعب الذي تعانيه البلدان الاكثر فقرا . لقد اعترفوا بان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي يوفر سانحة استثنائيةلمواجهة هذه المعضلات ، ولتقوية التعاون الاقتصادي الدولي لخير جميع البلدان وكافة الشعوب .

٥ ـ قرر المؤتمر مباشرة حوار دولي مكثف . وشكل المؤتمر لهذه الغاية اربع لجان ( للطاقة ، للمواد الاولية ، للتنمية ، للشؤون المالية ) ، تجتمع دوريا على مدى عام ( ١٩٧٦ ) . وتم الاتفاق على أن تضم كل من هذه اللجان خمسة عشر عضوا ، فهم عشرة يمثلون البلدان السائرة في طريق النمو ، وخمسة يمثلون البلدان المصنعة .

٦ ـ تباشر اللجان اعمالها في (١١) شباط ـ فبراير ( ١٩٧٦ ) . يتم درس اعداد اعمال اللجان الاربع خلال اجتماع يعقده رئيسا المؤتمر مع هذه اللجان بعد استشارة سائر المشاركين في المؤتمر . يعقد هذا الاجتماع في ( ٢٦ ) كانون الثاني ـ يناير سنة ( ١٩٧٦ ) ، ضمن اطار التوجيهات العامة المعينة في المقاطع (١٠) و (١٤) من البيان الختامي للاجتماع التمهيدي الثاني ، تلك التوجيهات التي أقرها المؤتمر .

٧ ـ اقر المؤتمر تشكيل اللجان على النحو الآتي :

ـ **لجنة الطاقة** : الجزائر ، العربية السعودية ، البرازيل ، كندا ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، مصر ، الولايات المتحدة الاميركية ، الهند، العراق ، ايران ، جامايكا ، اليابان ، سويسرا ، فينيزويلا ، زائير .

ـ **لجنة المواد الاولية** : الارجنتين ، اوستراليا ، الكاميرون ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الاميركية ، اندونيسيا ، اليابان ، المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، فينيزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

ـ **لجنة الانماء** : الجزائر ، الارجنتين ، الكاميرون ، كندا ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، الولايات المتحدة الاميركية ، الهند ، جامايكا،اليابان، نيجيريا ، باكستان ، بيرو ، السويد ، يوغوسلافيا ، زائير .

ـ **لجنة الشؤون المالية** : العربية السعودية ، البرازيل ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية، مصر، الولايات المتحدة الاميركية، الهند،اندونيسيا، العراق ، ايران ، اليابان ، المكسيك ، الباكستان ، السويد ، سويسرا ، زامبيا .

رئيسا كل من اللجان هما :

ـ **لجنة الطاقة** : العربية السعودية والولايات المتحدة الاميركية .

– **لجنة المواد الاولية** : اليابان والبيرو .
– **لجنة الانماء** : الجزائر والجماعة الاوروبية .
– **لجنة الشؤون المالية** : الجماعة الاوروبية وايران .

يمكن ، عندما تدعو الحاجة ، عقد اجتماعات مشتركة بين رئيسي المؤتمر ورئيسي كل من اللجان .

٨ – وتم الاتفاق على ان اعضاء المؤتمر ، الراغبين بمتابعة اعمال احدى اللجان التي لا ينتمون اليها ، يتوجب عليهم الحصول على اذن بايفاد ممثل بصفة مستمع لا حق له بالكلام .

٩ – قرر المؤتمر بان عددا من المنظمات الدولية المختصة والمعنية مباشرة بالمعضلات المطروحة ، يمكنها المساهمة بشكل مجد في المناقشة . وبالتالي دعا هذه المنظمات ( الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، الـ (A.I.E) (وكالة الطاقةالعالمية)، مؤتمر الامم المتحدة التجارة والانماء ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الـ (F.A.O) ، ( الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ) ، الـ (P N U.D) (صندوق الامم المتحدة للمعونة الفنية) ، الـ (O.N.D.U.I) ( منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ) ، صندوق النقد الدولي، البنك الدوليللانشاء والتعمير ، الـ (S.E.L.A) ( اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية التابعة للامم المتحدة ) ان تتمثل بصورة دائمة في اللجان الموافقة ، ويكون لممثليها حق الكلام ، دون حق التصويت ، وبالتالي لا يشاركون في اتخاذ القرار . واضافة الى ذلك ، يحق لكل لجنة ان تدعو المنظمات الدولية المختصة للمساهمة ، بصفة مراقبين مختصين ، في دراسة مسائل محددة .

١٠ – قرر المؤتمر انشاء امانة عامة دولية ذات صلاحية ادارية وتقنية لا اكثر، على اساس الاقتراحات التي يقدمها الرئيسان ، وعين السيد برنارد غيتون رئيسا لهذه الامانة العامة ، ووافق على التصاميم المتعلقة بتنظيم هذه الامانة العامة وانماط عملها . ويضطلع اعضاء المؤتمر ، وفقا لبرنامج يضعه هذا الاخير ، بكلفة انشاء الامانة العامة وتكاليف الاجتماعات المقبلة .
١١ – وتم الاتفاق على ان تجتمع اللجان الاربع في باريس . اما الاجتماعات اللاحقة التي تعقدها اللجان ، فيدعو اليها رئيسا كل منها .

١٢ ـ يمكن عقد اجتماع ، او عدة اجتماعات للمؤتمر ، على مستوى الموظفين بعد ستة اشهر على الاقل من الاجتماع الوزاري الحالي ، ودعي المؤتمر للاجتماع من جديد ، على المستوى الوزاري ، بعد سنة تقريبا .

١٣ ـ تبنى المؤتمر قواعد العمل التي اوصى بها الاجتماع التمهيدي ، والمرتكزة على مبدا الاجماع ، القائل بان القرارات والتوصيات تصبح معتمدة عندما تتأكد الرئاسة من عدم اعتراض اي وفد من الوفود الاعضاء عليها . واعتمدت اللغات الآتية كلغات رسمية ولغات عمل في المؤتمر : الانكليزية ، العربية ، الاسبانية ، الفرنسية . تطبق قواعد الاجراء على جميع اجهزة المؤتمر .

١٤ ـ اخذ المؤتمر علما بقرار الجمعية العمومية الذي يحمل العنوان الآتي : « مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي » ( قرار ٣٥١٥ ـ × × × ـ ) ووافق على اعطاء تقاريره الى الجمعية العامة للامم المتحدة اثناء دورتها الحادية والثلاثين .

١٥ ـ حيا اعضاء المؤتمر الرئيس جيسكار ديستان على المبادرة التي اتخذها بغية مباشرة الحوار ، وشكروا بحرارة الحكومة الفرنسية على ضيافتها ، وعلى الجهود التي بذلتها ، وعلى المساعدات التي اضطلعت بها بغية تأمين النجاح للمؤتمر .

# الملحق الثالث

## لائحة المواضيع التي اعدها فريق البلدان الـ ( ١٩ )

١ ـ ١ اتجاهـات وشروط عرض وطلب طاقـة الهيـدروكاربورات والمصادر الاخرى للطاقة .

١ ـ ٢ حماية القدرة الشرائية لايرادات تصدير الطاقة . بما فيهـا الايرادات المتراكمة الناتجـة عن صادرات البترول ـ ضمن الاطار العـام لتحسين وحماية القدرة الشرائية للقيمة الفردية لايرادات صادرات البلدان السائرة في طريق النمو ـ بواسطة التقييس . او اية طريقة اخرى ملائمة . تاخذ بعين الاعتبار . من جملـة الامور الاخرى . اسعـار المصادر الاخرى الطاقة ، والكلفة المتزايدة للمواد والخـدمات المستوردة . وتهالك القـوة الشرائية الناجم عن التضخم وتدني قيمة العملات . السبل والوسائل التي تتيح بلوغ هذه الاهداف .

١ ـ ٣ المحافظة على مصادر الطاقة القابلـة للنفاد . وضرورة درس امكانيات التنويع التي توفرها مصادر اخرى للطاقـة . ضرورة تخصيص استعمال البترول والغاز لتلبية الحاجات الاساسية لهذه الطاقة في قطـاع النقل وفي المجالات التي لا يمكن استبدالها . مثل قطاع الزيـوت والمـواد الاساسية التي تغذي الصناعات البتروكيميائية والصيدلية ، وكذلك صناعة الاسمدة ، في العالم اجمع ، لا سيما في البلدان السائرة في طريق النمو . بهذا الخصوص ينبغي اعطاء اهمية خاصة لاستخراج البترول والغازواستعمالهما، لتقنية متقدمة ، ولطرق ملائمة الحفاظ على هذه المواد .

١ ـ ٤ القدرة التنافسية لسعر كل مصدر من مصادر الطاقة. وينبغي، في سياق عملية تحديد هذه القدرة التنافسية لمختلف مصادر الطاقة ، ان تؤخذ بعين الاعتبار ، وبصورة وافية ، الجوانب الآتية :

أ ــ المصادر المتوفرة .

ب ــ الشكل وقابلية النقل .

ج ــ المواصفات من حيث التلويث وباقي الاعتبارات البيئية ، او ذات العلاقة بالوسط .

د ــ تحديد السعر ، والعرض والطلب .

هـ ــ مرونة الاستعمال ، وضمنا ما يتعلق بالاستعمالات غير الطاقية، مثل استعمال الهيدروكاربورات من اجل صناعة المنتوجات البترو ــ كيميائية، والبترو ــ بروتينية ، والزيوت ... الخ ...

و ــ عدم توفر المنتوجات البديلة في حالة البترول المستعمل في النقل ، على سبيل المثل ( حاليا على اساس تجاري ) .

ز ــ القيمة الذاتية المقدرة من حيث علاقتها بالنفاد السريع لمصادر الطاقة .

ح ــ المهل المقدرة لاستثمار مصادر اخرى الطاقة .

١ ــ ٥ المعضلات التي تثيرها ، في وجه البلدان النامية ، مسألة توفير الطاقة ، بما فيها المعضلات المتعلقة بميزان مدفوعاتها ، والسبل والوسائل التي تتيح حل هذه المعضلات . الاجراءات الخاصة الواجب اتخاذها لتلبية الحاجات الى الطاقة ، لا سيما حاجات البلدان السائرة في طريق النمو .

أ ــ البلدان الاكثر ارتهانا لاستيراد الطاقة ، ايا كان شكل هذا الارتهان .

ب ــ والبلدان التي تعاني المعاناة الاقسى .

١ ــ ٦ التعاون الدولي المالي والعلمي والتقني من اجل تحويل التقنية المتقدمة في مجال الطاقة الى البلدان النامية ، ومشاركة هذه البلدان في هذا المضمار ، وكذلك من اجل زيادة الاحتياطيات الحالية وقدرات الانتاج لجميع انماط الانتاج التقليدية وغير التقليدية للطاقة على الصعيد العالمي ، لا سيما في البلدان السائرة في طريق النمو . اتاحة نفاذ منصف الى المصادر

الطاقية التي لا تخضع لحقوق الدول ، واكتشاف اعماق البحر . بنوع اخص لصالح البلدان السائرة في طريق النمو .

١ ـ ٧ تطوير صناعة معالجة البترول في البلدان النامية بغية زيادة نسبة صادرات مشتقات البترول بالنسبة الى صادرات النفط الخام . لا سيما بخصوص صادرات البلدان النامية باتجاه البلدان المصنعة . وبالاخص استعمال مصادر الهيدروكاربورات في انتاج المواد البتروكيميائية والصيدلية والاسمدة ، وكذلك من اجل استعمالات اخرى .

١ ـ ٨ ضمانة عرض الطاقة على البلدان المصنعة . ويجب فهم هذه الضمانة بالمعنى التجاري وتضم :

ا ـ ضرورة اخذ الحاجات المستقبلية للبلدان التي تصدر الطاقة بعين الاعتبار بصورة وافية ، واقامة احتياطيات وطنية من الطاقة .

ب ـ ضرورة اخذ الحاجات الاساسية للبلدان التي تستورد الطاقة في الحسبان بصورة وافية .

ج ـ اتاحة نفاذ اكيد ، وغير تمييزي ، لجميع البلدان النامية . فيه البلدان التي تصدر الطاقة الى اسواق البلدان المصنعة .

د ـ اتاحة نفاذ اكيد ، وغير تمييزي ، لجميع البلدان النامية ، بما فيه البلدان المصدرة للطاقة ، الى التقنية وكذلك الى منافع وخدمات البلدان المصنعة .

هـ ـ عدم التدخل في حركة اسواق الطاقة والغاء الحواجز التجارية .

١ ـ ٩ توفير التسهيلات في قطاع النقل والتخزين وانشاء المرافىء والمتاجرة البترول الخام ومشتقاته ، في داخل وفي خارج البلدان النامية . وخاصة من اجل تحسين حصة البلدان النامية في هذا المجال .

## ٢ ـ لجنة المواد الاولية

٢ ـ ١ اتجاهات وشروط عرض وطلب المواد الاولية ، بما فيه الحبوب الغذائية ، ونتائج هذه الميول والشروط على الحاجات المتعلقة بتطوير البلدان النامية .

٢ ـ ٢ ترميم السوق بفضل تبني وتنفيذ « البرنامج الاندماجي للمنتوجات الاساسية » بكل جوانبه وعناصره .

٢ ـ ٣ اعادة تقييم وحماية القدرة الشرائية للقيمة الفردية لايرادات تصدير المواد الاولية للبلدان النامية بواسطة التقييس او اي طريقة ملائمة اخرى تأخذ بعين الاعتبار ، بين امور اخرى ، القيمة الذاتية المرتبطة بالنفاد السريع لمصادر المواد الاولية وبالكلفة المتزايدة للمواد والخدمات المستوردة ، وبتهالك القيمة الشرائية الناجم عن التضخم ، وبتدني قيمة العملات. السبل والوسائل التي تتيح بلوغ هذه الاهداف .

٢ ـ ٤ الاتفاقات و/او الترتيبات الدولية ، من اجل المنتوجات الاساسية الفردية الهادفة الى تحسين وتثبيت الاسعار الواقعية ، والى تطوير سبل نفاذ المنتوجات الاساسية المعنية الى اسواق البلدان المتطورة .

٢ ـ ٥ تطوير الصناعة المحلية وتحويل المواد الاولية الى ارفع مستوى من التحويل في البلدان النامية المنتجة لهذه المواد الاولية ، بما في ذلك الاجراءات الضرورية في مضمار البحث والتطوير والتقدم التجاري ، سواء في البلدان المصنعة او في البلدان السائرة في طريق النمو .

٢ ـ ٦ الاجراءات التي تتيح للبلدان النامية حصة اوفى من القيمة الاجمالية للمنتوجات النهائية ومن الاستعمال الناجم عن انتاج موادها الاساسية .

٢ ـ ٧ الاجراءات المخصصة لتحسين حصة البلدان النامية في التجارة ، والنقل ، والتسويق ، وتوزيع منتوجاتها الاساسية .

٢ ـ ٨ الاجراءات المخصصة لحل المعضلات التي تطرحها بالنسبة الى

صادرات المواد الاولية الطبيعية للبلدان النامية ، المواد التركيبية ومواد الاستبدال .

٢ ـ ٩ المعضلات التي يثيرها للبلدان النامية توفير المواد الاولية والحبوب الغذائية ، بما في ذلك المعضلات الخاصة بميزان مدفوعات هذه البلدان ، والطرق والوسائل التي تتيح لها حل هذه المعضلات . الاجراءات الخاصة التي يتوجب اتخاذها لتلبية الحاجة الى المواد الاولية والحبوب الغذائية للبلدان النامية ، لا سيما :

أ ـ تلك التي ترتهن ارتهانا اكبر للمواد الاولية والحبوب الغذائية .

ب ـ البلدان التي تعاني ضائقات اكبر .

٢ ـ ١٠ دور جمعيات المنتجين كوسيلة لتأمين تحسين حدود التبادل لصالح البلدان النامية والتوازن السليم بين العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ ـ ١١ الاجراءات المخصصة لحماية مصالح البلدان النامية المستوردة ، تلك التي تحدث عليها تأثيرا سيئا سياسة تحديد سعر المواد الاساسية ضمن البرنامج الاندماجي .

٢ ـ ١٢ الاجراءات الخاصة الهادفة الى حماية مصالح البلدان النامية الاقل تطورا ، والتي تعاني اقسى الصعوبات .

٢ ـ ١٣ الاجراءات المخصصة لحماية ولتطوير مصالح البلدان النامية في ما يخص استثمار المحيطات ، وقعر البحار ، خارج حدود حقوقها الدولية .

### ٣ ـ لجنة التنمية

اجراءات متناسقة تقوي بعضها البعض ، معدة لاحداث نتائج هامة في المجالات المشار اليها لاحقا ، قائمة على المبادىء التي تستوحى منها عملية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد والتي كرستها شرعة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ـ بما في ذلك تنفيذ القرارات والتوصيات التي تبنتها المحافل الدولية ، لا سيما الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، تهدف هذه الاجراءات الى تأمين تطور اسرع واكثر توازنا للبلدان النامية ، وذلك بايلاء اهتمام خاص للبلدان النامية

الاكثر معاناة ، والاقل تقدما ، والتـي لا شواطىء بحرية لها ، او شعـوب الجزر .

### ٣ ـ ١ لجنة التجارة

اجراءات هادفة الى تحسين حدود التبادل لصالح البلدان الناميـة . والى تأمين سبيل النفاذ الفعال الشامل الى اسواق البلدان المصنعة . وفي نفس الحين الى تطوير صادراتها وتنويعها .

### أ ـ النفاذ الى اسواق البلدان المصنعة :

١ ـ الغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية الخاصة بالمنتوجات التي يشكل تصديرها افادة اساسية للبلدان النامية ، ضمن اطار برنامـج يطبق لامد قصير ؛ بانتظار التطبيق العملي في هذا المجال ، ينبغي مراعاة الوضع القائم مراعاة دقيقة .

٢ ـ اجراءات اخرى ، تطبيقا لمبدأ المعاملة التمييزية للبلدان الناميـة اثناء المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب ، و

ـ اجراءات تعويضية عن النقص الذي يصيب فوائد البلدان الناميـة مـن جراء نظام التفضيلات المعمم ، عنـدما يطرأ هـذا النقص في سيـاق المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب .

٣ ـ تحسـين فوري للنظام المعمم للافضلية يتضمن :

- ـ جدولا اوسع من المنتوجات .
- ـ التحرير التعريفي ( تعريفة صفر ) .
- ـ الغاء الحصص والحدود السقفية .
- ـ تدعيم البنية القانونية للنظام المعمم للافضليات .
- ـ الغاء الحواجز غير التعريفية .
- ـ تبسيط ، وتنسيق وتحرير قواعد المصدر ، و

ـ الغاء الترتيبات الحصرية والتمييزية التي تتضمنها برامـج بعض البلدان المصنعة .

٤ ـ تطبيق معاملة تفضيلية ، غير تبادلية ، وغير تمييزية ، على البلدان النامية ، كعنصر مميز دائم لنظام التجارة الدولية الجديد .

٥ ـ الاعتراف بحق البلدان النامية في اقامة محفزات للتصدير باتجاه البلدان المصنعة ، بما في ذلك طريقة المكافآت .

٦ ـ اعداد مبادىء متعلقة باجراءات الوقاية ، تمهيدا للحصول على معاملة تمييزية لصالح البلدان النامية .

**ب ـ تحسين البنية التحتية التجارية ، ويتضمن :**

ـ توفير تسهيلات في التمويل وضمانة لاعتمادات التصدير .
ـ تنفيذ قانون المسلكية ، المتعلق بالمؤتمرات البحرية .

ـ تبني اجراءات لصالح تطوير وسائل النقل والتسويق والتوزيع في البلدان النامية .

**ج ـ الغاء الممارسات التجارية الحصرية التي تصيب تجارة البلدان النامية .**

**د ـ العمل التكميلي من قبل البلدان المصنعة ، ويتضمن :**
ـ التعامل الفرعي مع شركات البلدان النامية .
ـ المساعدة التطويرية الممنوحة للتسويق .

**هـ ـ الغاء حماية المنتوجات الزراعية للبلدان المصنعة ، بغية فتح اسواق البلدان المصنعة بصورة اوسع ، في وجه البلدان النامية .**

**و ـ درس البنية التجارية الدولية واعداد توصيات ملائمة متعلقة بأجهزة مؤسساتها .**

**٣ ـ ٢ تحويل المصادر**

السياسات والاهداف في اطار استراتيجية التنمية .

### ٣ ـ ٣ التصنيع

تسريع تصنيع البلدان النامية ، بغية اقامة تقسيم عالمي جديد وديناميكي للعمل ، وبغية زيادة اسهام البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي . ينبغي ، لبلوغ هذا الهدف ، اعتماد الاجراءات الواقعية التالية :

أ ـ تسوية البنى الاقتصادية للبلدان المصنعة لتسهيل التنشيط الصناعي لصالح البلدان النامية .

ب ـ وضع حد ، في البلدان المصنعة ، لتطور قدرات التحول الاولي المتعلقة بالمواد الاولية للبلدان النامية ، وتوجيه هذا الانتشار ، بالاولوية ، الى البلدان النامية .

ج ـ اجراءات دعم مالي وتقني .

### ٣ ـ ٤ تحويل التقنية

تسهيل تحويل التقنية ، بما في ذلك التقنية الطليعية ، باتجاه البلدان النامية ، على اساس تفضيلي ، وتبعا لحاجاتها ولخياراتها ، بغية تقوية قدراتها التقنية بواسطة الاجراءات الآتية :

أ ـ تقوية بنيات المؤسسات الدولية الراهنة ومصادرها ، في سبيل تطوير عمل منهجي يهدف الى بناء البلدان النامية وتشجيعها ومساعدتها في ميدان التقنية .

ب ـ خلق مؤسسة دولية جديدة ، كأحد البنوك مثلا ، للمعطيات التقنية والعلمية .

ج ـ تطوير المصادر البشرية ، في البلدان النامية ، وانماؤها ، خاصة من حيث اليد العاملة وحقلي العلم والادارة .

د ـ اعداد دليل دولي للسلوك من اجل تحويل التقنية .

هـ ـ نفاذ البلدان النامية الى المعلومات التقنية التي تمتلكها المؤسسات الخاصة والحكومية .

و ـ زيادة اعتمادات البحث والتطوير في البلدان النامية ، بغية حل بعض المضلات الخاصة بالتنمية التي تواجه هذه البلدان .

ز ـ تحسين الاتفاقات الدولية المتعلقة بنظام الاجازات والملكية الصناعية الخ . . . بغية تلبية الحاجات التقنية للبلدان النامية .

## ٣ ـ ٥ الشركات المتعددة الجنسية

اجراءات دولية لتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسية ومراقبتها .

## ٣ ـ ٦ تطوير زراعة الحبوب الغذائية ، وتنمية عرضها

اجراءات هادفة الى تسهيل التنفيذ السريع لقررات المؤتمر العالمي التغذية ، خاصة :

أ ـ التعاون الدولي المالي والتقني لمساعدة البلدان النامية على زيادة انتاجها الزراعي وعلى تطبيق برنامج شامل لتطوير انتاج الحبوب الغذائية . بهذا الخصوص ينبغي اعتماد الاجراءات الآتية :

١ ـ الجهد في سبيل الحصول على التزامات بالدفع لمؤسسة الارصدة الدولية ، من اجل التطوير الزراعي ، بغية تمكن هذه المؤسسة من مباشرة نشاطاتها خلال صيف ( ١٩٧٦ ) ، على ابعد تقدير ، بعد ان يكون راسمالها بلغ مليارا من الـ ( D.T.S ) حقوق السحب الخاصة .

٢ ـ تنشيط التطور الكثيف لصناعة الاسمدة ، لا سيما في البلدان النامية ، وعند الحاجة استخدام اعانات مالية لتنظيم تزويد البلدان النامية بالاسمدة .

٣ ـ التأكد من ان الـ ( F.I.D.A ) الصندوق العالمي للتنمية الزراعية و « البنك الدولي للانشاء والتعمير » ( B.I.R.D ) يعطيان الاولوية للاعتمادات اللازمة لدعم البنية الزراعية التحتية ، ومشاريع الري والتجفيف ، وانشاء عنابر لتخزين الحبوب الغذائية ، ومكافحة الحشرات المؤذية ، واتخاذ اجراءات واقية ضد فساد المخزونات ، وشراء الآلات الزراعية او انتاجها .

٤ ـ عزل القروض الممنوحة لانتاج الحبوب الغذائية عن اللعبة العادية التي تمارسها قوى السوق ، واتاحة الفرص ، وبشروط مناسبة ، لجميع القروض المتفق عليها في هذا المجال ، لجميع البلدان النامية .

٥ ـ توفير دعم مالي وتقني للبلدان النامية لمساعدتها على حل بعض المعضلات مثل معضلة ملوحة المياه ، ومعضلة تجفيف الاراضي ، والتصدي لعوامل انجراف التربة ... الخ ... وذلك كي تتمكن البلدان النامية من استثمار امكانياتها الزراعية استثمارا كاملا .

٦ ـ تشجيع برامج الابحاث الزراعية .

ب ـ التعاون الدولي بغية تأمين تزود البلدان النامية تزودا وافيا من الحبوب الغذائية ، وباسعار معقولة ، خاصة البلدان التي تشكو قلة في المحاصيل ، او التي تضطر الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب الغذائية تتجاوز حدود امكانيات تمويلها الخارجي ، ويتم ذلك بواسطة :

١ ـ التقدير الموضوعي للحاجات .

٢ ـ التنفيذ السريع للخطة الدولية للمساعدة الغذائية ، واقامة الاحتياطيات الملائمة ، على اساس برنامج الامن الغذائي العالمي .

٣ ـ منح مساعدة غذائية غير مشروطة ، وبشروط مجدية ، تتيح شراء الحبوب الغذائية من البلدان النامية التي تصدر منها .

٤ ـ ادارة المساعدة الغذائية بشكل يمنع تفكك الاسواق التجارية التي تمونها البلدان النامية .

٥ ـ ضمانة توفير الحبوب الغذائية من قبل البلدان ذات الفائض ، للبلدان التي تشكو عجزا في انتاجها ، مع الاخذ بعين الاعتبار الناحيةالانسانية التي ينبغي الا تتحول الى اداة ضغط سياسي .

## BIBLIOGRAPHIE


— Jahangir Amuzegar : 1976 : « The North-South Dialogue . from conflict to compromise ». **Foreign affairs.** April 1976.

— Tom de Vries : 1976 : « Jamaica, or the non-reform of the international monetary system ». **Foreign affairs.** April 1976.

— « The North-South dialogue : what next ». **Middle East Economic Survey.** Vol. XIX n° 44. 23 August 1976.

— Pierre Latour : « Implications of an LDC moratorium ». **Euromoney. April 1976.**

— M. M. Ahmad : 1976 : « Les pays en voie de développement et l'accés aux marchés financiers ». **Finances et Développement, décembre.**

— N. H. Leff : « The new economic order — bad economics, worse politics ». **Foreign policy,** number 24. Fall 1976.

— UNCTAD : Proceedings of the United Nations Conference on trade and development, second session. New Delhi. February 1st-March 29th, 1968, vol. 1.

— UNCTAD : Proceedings of the United Nations Conference on trade and development, third session (Santiago de Chili, 13 April, 21 May 1972), vol. 1.

— Hugh Corbet : « Reforming the international commercial system ». **Lloyds Bank Review.** April 1976, number 120, pp. 18-32.

— T. M. Rybczynski (ed.) : 1976 : **The economics of the oil orisis.** (McMillan, for the Trade policy Research Centre. London).

— G. K. Helleiner : 1974 : « The less developed countries and the international monetary system ». **The journal of development studies,** vol. 10, April/July N°s 3 and 4. pp. 347-373.

— UNCTAD : 1965 : **International monetary issues and the developing countries, report of the Group of experts.** New York.

— UNCTAD : 1971 : International monetary issues. The international monetary situation : impact on world trade and development. Secretariat. TD/B/C 3/98.

— UNCTAD : 1972 : Impact of the present international monetary situation in world trade and development, especially of the developing countries, changes in the value of the international reserve assets of developing countries resulting from the agreement of december 18, 1971. Note by the UNCTAD Secretariat, TD/140/Supp. 1. March 30.

— Williamson, John : 1972 : «SDR's, interest and the aid Link». **Banca nazionale del Lavoro. Quarterly Review.** n° 101.

— Beoffrey Maynard : 1975 : « International monetary issues and the developing countries a survey ». **World development** vol. 3 n° 9. September pp. 609-631.

— Belsare S. K. : 1969 : « International liquidity problems and the developing countries ». dans Bhuleshkar A.V. (ed.). **India economic thought and development.** New York. Humanities press.

— Hean R. L. : 1971 : **Special drawing rights and development.** Leiden : stenfert Kroese.

— Krasner S.D. : « The IMF and the Third World ». **International organization.** Summer 1968.

— Payer C. : 1974 : **The debt trap.** Penguin.

— Schleiminger G. : 1970 : « Developed and developing countries in the IMF : co-operation or confrontation ». **Intereconomics.** December.

— Stewart F. et Stewart M. : 1972 : « Developing countries, trade and liquidity : a new approach ». **The Banker.** March.

— Thornton J.C. : 1969 : « Compensatory and supplementary financing as aid for development ». **The journal of law and economic development.**

— « The LDCs battle the danger of default ». **Business Week.** March 1, 1976.

— Federal energy administration : **Project independance report.** November 1974.

— M.A. Adelman : 1974 : « Politics, economics and world oil ». in **Papers and proceedings of the American economic Association.** May. pp. 58-67.
— Bergsten : 1974 : « The new era in world commodity markets ». **Challenge Magazine.** Sept/Oct.
— Bergsten : 1973 : « The threat from the third world ». **Foreign policy.** Summer 1973. pp. 102-24.
— W. J. Levy : 1973 : « An atlantic japanese energy policy ». dans A **Reordered world,** édité par R. Cooper. Potomac.
— Z. Mikdashi : 1972 : **The community of oil exporting countries : a study in governmental cooperation.** Londres. George Allen et Unwin.
— R. Mikesell : 1974 : « More third world cartels ahead ». **Challenge.** Nov/Dec.
— G. A. Pollak : 1974 : « The economic consequences of the energy crisis ». **Foreign affairs** : 52.3. April.
— F. Rouhami : 1971 : **A History of OPEC.** New York. Praeger.
— Yuan-Li Wu : 1973 : « Raw material supply in a multipolar world ». New York Crane. Russak and Co.
— D.R. Bohi et M. Russel : 1975 : **US energy policy : alternatives for security.** Baltimore.
— Aschheim et Park : 1975 : « Oil money recycling : a new transfer problem ». **Economia internazionale,** vol. 28, n° 3-4. **August.**
— Papanicolaou, paléologue : 1976 : « Recyclage de capitaux, transfert de revenus et rééquilibre de l'ordre économique international ». **Revue d'économie politique.** vol. 86, n° 1. Janvier.
— Basevi, G. et Steinherr A. : 1976 : « The 1974 increase in oil price : optimum tariff or transfer problem ». **Weetwirstschafltich archiv.** vol. 112. n° 2. 1976.

الكتب الصادرة عن المعهد لا تعبر بالضرورة عن آرائه

## هذه الدراسة

كتاب « حوار الشمال والجنوب » يتناول بالدراسة والتحليل ابعاد هذا الحوار ، منطلقا من مؤتمر الشمال والجنوب : الاسس والدراسة النقدية للبلدان النامية ، حول المواد الاولية والعلاقات الاقتصادية الدولية .

وتحلل هذه الدراسة وعي العالم الثالث للعلاقة القائمة بين وضعه التخلفي والنظام الدولي القائم ، استنادا الى استخدام النموذج التحليلي : « المركز ـ الاطراف » ، وما يتيحه من ايضاح وتحليل للعلاقات الجدلية القائمة ، منذ الحرب العالمية الثانية ، وتحديد الدور الواقعي الذي اسند للاطراف ضمن النظام العالمي المهيمن على تقسيم العمل . وقد أصبح تقسيم العمل هذا موضوع خلافات ومناقشات متزايدة، اذ ما برحت بلدان العالم الثالث تطالب، عبر مختلف الميادين ، بنظام اقتصادي عالمي جديد ، شرعت في وضع خطوطه العريضة ، لقد جاء تعديل اسعار البترول سنة ١٩٧٣ ، متوافقا مع تسارع عملية المطالبة من قبل العالم الثالث بتعديل النظام العالمي غير العادل . ومع اعداد الحوار بين الشمال والجنوب تم وضع خطوط مراحل المؤتمر الرئيسية ، العريضة ، وكذلك المناقشات ـ ذات الاهمية الكبيرة ـ المتعلقة بموضوعات جدول الاعمال . وقدمت جميع الاقتراحات الهامة التي لوحظ اثناء الاطلاع عليها ، ان المجالات المفتوحة كثيرة وأن النقاش في باريس يدور ، فعلا ، حول نظام عالمي جديد .

ولكن الى أين يؤدي هذا الحوار ، ذلك هو السؤال الذي يحاول الكتاب أن يعثر على بعض أضواء تنير له طريق الاجابة .

محمد أبو يوسف الكويتي